

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Sciences Économiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية التخصص: علوم اقتصادية

العنوان:

تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية باستخدام نموذج
Panzar-Rosse
-دراسة مقارنة-

المشرف:
أ.د بوزورين فيروز

إعداد الطالبة:
بن شايب مرجانة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
دلفوف سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
بوزورين فيروز	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
غدار رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	ممتحناً
فيلاي طارق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحناً
مغلاوي أمينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	ممتحناً
بوحضر رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024 - 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Sciences Économiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية التخصص: علوم اقتصادية

العنوان:

تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية باستخدام نموذج
Panzar-Rosse
-دراسة مقارنة-

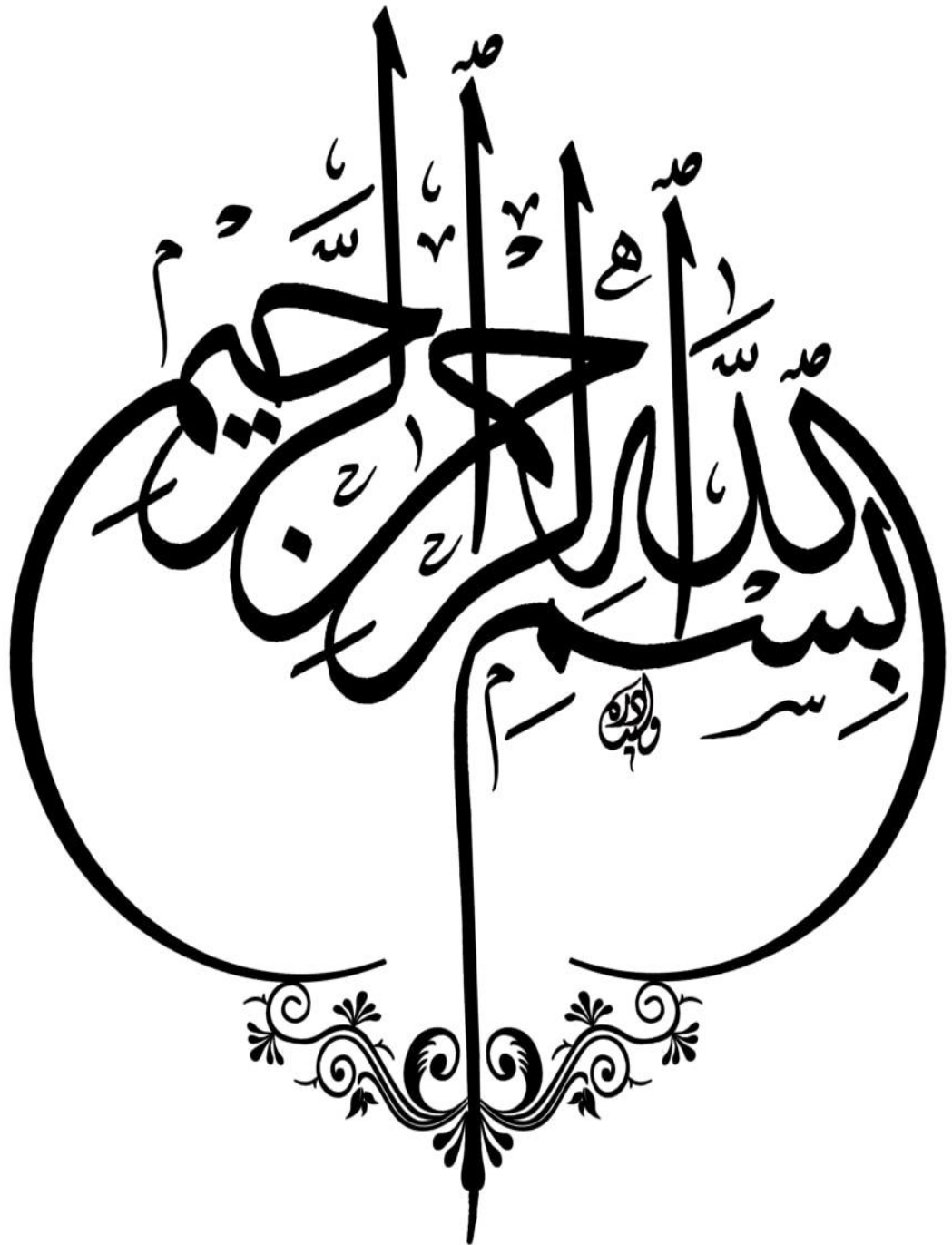
المشرف:
أ.د بوزورين فيروز

إعداد الطالبة:
بن شايب مرجانة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
دلفوف سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
بوزورين فيروز	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
غدار رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	ممتحناً
فيلاي طارق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحناً
مغلاوي أمينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	ممتحناً
بوحضر رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024 - 2025



الإهداء

إلى فلدات كبدي "كتاكتي" الصغار: محمد، ريم، وأحمد. دمتن نوراً لعيوني وسروراً لخاطري وفرحاً لقلبي

حفظكم الله ورعاكم وجعلكم من عباده البارّين يا أغلى ما لديّ في حياتي.

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله لي وبارك في عمرهما وأدامهما لي سنداً لا تهزمه الأيام

إلى زوجي

إلى أخواتي وإخواني

الباحثة: مرجانة بن شايب

شكر وامتنان

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد، فإنني أحمد الله وأشكره على نعمته وكرمه وتوفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم العرفان لكلّ الذين لا تفيهم الكلمات حقّهم، وتعجز عن التعبير أمام

صنيعهم، لكلّ من كان سنداً لي وأبدى اهتمامه لأمرّي، لأستاذتي الفاضلة الأخت الأستاذة الدكتورة "فيروز

بوزورين" التي تكرّمت بقبولها الإشراف على هذه الأطروحة، فلها مني كلّ الاحترام والتقدير وجزاها عني خير

الجزء.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة الأطروحة

والحكم عليها في سبيل تطوير هذا العمل المتواضع كلّاً باسمه.

ويطيب لي أيضاً أن أسجّل عميق شكري وتقديري لكل من قدّم لي يد المساعدة والعون وساندني من زملائي

وزملائي في العمل.

فهرس المحتويات:

الموضوع	رقم الصفحة
البسمة	II
الإهداء	III
شكر وامتنان	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات والرموز	XII
ملخص الدراسة باللغة العربية	XIV
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	XV
الإطار العام للدراسة	أ-ر
1. مقدمة عامة	أ
2. مشكلة الدراسة	ت
3. فرضيات الدراسة	ث
4. أهداف الدراسة	ج
5. أهمية الدراسة	ح
6. حدود الدراسة	خ
7. التعريفات الإجرائية	خ
8. منهج الدراسة	ذ
9. نموذج الدراسة	ر
10. هيكل الدراسة	ر
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	1-63
1.1 مقدمة	1
2.1 الإطار النظري للتنافسية والتنافسية المصرفية	2
1.2.1 عموميات حول التنافسية	2
2.2.1 عموميات حول هيكل السوق	5

7	3.2.1 أشكال المنافسة
14	4.2.1 محدّدات التنافسية
15	5.2.1 التنافسية المصرفية
20	6.2.1 نماذج قياس التنافسية
31	3.1 مؤشرات تطوّر القطاع المصرفي الأردني
31	1.3.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي الأردني
33	2.3.1 واقع تنافسية القطاع المصرفي الأردني
36	3.3.1 هيكل الجهاز المصرفي الأردني
39	4.3.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة من 2014 إلى 2023
42	5.3.1 تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمّان
44	6.3.1 تطوّر الخدمات المصرفية
44	7.3.1 واقع القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة (2022-النصف الأول من عام 2024)
46	4.1 مؤشرات تطوّر القطاع المصرفي القطري
47	1.4.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي القطري
49	2.4.1 هيكل الجهاز المصرفي القطري
52	3.4.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي القطري للفترة 2014 إلى 2023
58	4.4.1 القطاع المصرفي القطري وجائحة كورونا
60	5.4.1 تطور الخدمات المصرفية في البنوك القطرية خلال الفترة 2014 إلى 2023
63	5.1 خاتمة الفصل الأول
64-87	الفصل الثاني: الدّراسات السابقة وفرضيات الدّراسة
64	1.2 مقدمة
64	2.2 دراسات الدّول المتقدّمة
69	3.2 دراسات الدّول النامية
73	4.2 دراسات الدّول العربية
84	5.2 تحليل نقدي للدّراسات السابقة
86	6.2 ما يميّز الدراسة الحالية عن سابقتها
87	7.2 خاتمة الفصل الثاني

107-88	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)
88	1.3 مقدمة
88	2.3 مجتمع وعينة والدراسة
90	3.3 بيانات الدراسة وطرق جمعها
90	1.3.3 بيانات الدراسة
92	2.3.3 مصادر البيانات وطرق جمعها
92	4.3 نماذج الدراسة
95	5.3 التعريف بمتغيرات الدراسة
95	1.5.3 متغيرات الدراسة التابعة
99	2.5.3 متغيرات الدراسة المستقلة
101	6.3 أساليب واختبارات تحليل البيانات
107	7.3 خاتمة الفصل الثالث
169-108	الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج
108	1.4 مقدمة
108	2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
108	1.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية
113	2.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية
116	3.2.4 المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطرية
120	3.4 مصفوفة الارتباط والمشاكل الإحصائية
120	1.3.4 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
123	2.3.4 المشاكل الإحصائية وطرق علاجها
125	4.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك
125	1.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1)
125	1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك الأردنية
130	2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك القطرية
135	3. مقارنة نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بين البنوك الأردنية والقطرية
136	2.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2)
136	1. بالنسبة للبنوك الأردنية

138	2. بالنسبة للبنوك القطرية
142	3.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3)
142	1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك الأردنية
153	2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك القطرية
164	3. مقارنة نتائج تحليل النموذج رقم (3) بين البنوك الأردنية والقطرية
166	5.4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات
169	6.4 خاتمة الفصل الرابع
182-170	الفصل الخامس: ملخص النتائج، الاستنتاجات والتوصيات
170	1.5 مقدمة
170	2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات
170	1.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصري في الأردن
172	2.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصري في قطر
174	3.2.5 نتائج مشتركة ومقارنة بين البلدين
176	3.5 التوصيات المقترحة
176	1.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في الأردن
178	2.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في قطر
179	3.3.5 توصيات مشتركة للطرفين
180	4.5 صعوبات الدراسة
181	5.5 آفاق الدراسة المستقبلية والمواضيع المقترحة
181	1.5.5 آفاق البحث المستقبلية
181	2.5.5 مواضيع مقترحة في ذات السياق
182	6.5 خاتمة الفصل الخامس

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	القدرة التمييزية لـ H-statistic	1.1
37	البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023	2.1
37	البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023	3.1
38	البنوك الأجنبية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023	4.1
39	المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة للفترة 2014-2023	5.1
42	الودائع لدى البنوك المرخصة	6.1
43	الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المرجح بالقيمة السوقية	7.1
50	البنوك التجارية المرخصة في قطر نهاية 2023	8.1
50	البنوك الإسلامية المرخصة في قطر نهاية 2023	9.1
51	البنوك الأجنبية المرخصة للعمل في السوق المصرفي القطري نهاية 2023	10.1
52	المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك القطرية خلال الفترة 2014-2023	11.1
77	ملخص نتائج نموذج Panzar-Rosse من الدراسات السابقة	1.2
90	قائمة البنوك الأردنية والقطرية التي شملتها الدراسة	1.3
109	نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية	1.4
113	نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية	2.4
116	المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطرية	3.4
121	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة	4.4
123	نتائج اختبار (VIF) لنماذج الدراسة	5.4
126	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك الأردنية	أ.6.4
127	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية	ب.6.4
128	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك الأردنية	ت.6.4
131	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية	أ.7.4
132	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية	ب.7.4
133	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك القطرية	ت.7.4
137	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك الأردنية	8.4
139	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك القطرية	9.4

143	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك الأردنية	10.4.أ
144	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك الأردنية	10.4.ب
147	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية	11.4.أ
148	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية	11.4.ب
150	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك الأردنية	12.4.أ
151	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك الأردنية	12.4.ب
154	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية	13.4.أ
155	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية	13.4.ب
158	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية	14.4.أ
159	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية	14.4.ب
161	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك القطرية	15.4.أ
162	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك القطرية	15.4.ب

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.1	الإطار الماسي لبورتر The Diamond Framework	15

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للأصول	198-199
2	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للقروض	199-200
3	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للودائع	200-201
4	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للأصول	202-203
5	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للقروض	203-204

205-204	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للودائع	6
207-206	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك الأردنية	7
208-207	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك القطرية	8
209-208	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للقروض	9
211-210	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للودائع	10
212-211	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للأصول	11
213-212	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للودائع	12
215-214	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للأصول	13
216-215	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للقروض	14
217-216	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للقروض	15
219-218	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للودائع	16
220-219	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للأصول	17
221-220	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للودائع	18
223-222	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للأصول	19
224-223	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للقروض	20

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	المعنى
Age	عمر البنك
CC	تكلفة رأس المال الثابت
CEE	دول أوروبا الوسطى والشرقية
C_r	نسبة التركز
CR_3A	نسبة التركز المصرفي لأكثر ثلاثة بنوك من حيث الأصول
CR_3D	نسبة التركز المصرفي لأكثر ثلاثة بنوك من حيث الودائع
CR_3L	نسبة التركز المصرفي لأكثر ثلاثة بنوك من حيث التسهيلات الائتمانية أو القروض
CR_K	نسبة التركز المصرفي لأكثر K بنك، حيث K يمثل عدد المصارف التي تحسب على أساسها نسبة التركز المصرفي، ويمكن أن تساوي: 5، 3، 1 أو غيرها.
DW	اختبار Durbin-Watson للارتباط الذاتي
EQA	نسبة الملكية إلى إجمالي الأصول
FATF	القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF Grey List
FC	تكلفة التمويل للبنك
FEM	نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model
FinTech	التكنولوجيا المالية
GCC	دول مجلس التعاون الخليجي
HHI	مؤشر هيرفيندال-هيرشمان للتركز المصرفي
H-statistic	دالة المرونة الإحصائية من نموذج Panzar-Rosse
IA	ربحية البنك
IED	السعر الحدودي للأموال
IIA	نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الأصول
IO	نهج المنظمة الصناعية Industrial Organization Approach
JB	اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي
LT	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
MC	دالة التكلفة الحدية
MENA	دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
MR	دالة الإيرادات الحدية
MS	الحصة السوقية Market Share
NEIO	نهج المنظمة الصناعية التجريبية الجديدة New Experimental Industrial Organization Approach أو النهج غير الميكلي

صافي هامش الفائدة Net Interest Margin	NIM
القروض المتعثرة أو غير العاملة	NPL
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
السعر الوحدوي لرأس المال	OOA
نموذج Panzar-Rosse	P-R
نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regrission Model	PRM
نموذج الأثر العشوائي Random Effect Model	REM
العائد على الأصول	ROA
العائد على حقوق المساهمين	ROE
حجم البنك	S
نموذج الأداء - الهيكل - السلوك	SCP
إجمالي الأصول	TA
اختبار معامل تضخم التباين	VIF
تكلفة التشغيل	WC
السعر الوحدوي للعمل	WFE
منظمة التجارة العالمية	WTO
اللوغاريتم الطبيعي	<i>ln</i>

ملخص الدراسة:

في ظلّ التحوّلات الاقتصادية العالمية وتزايد حرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات، أصبحت التنافسية أحد المفاهيم المحورية في تقييم أداء القطاعات، لاسيما القطاع المصرفي الذي يمثل ركيزة أساسية للتنمية في الدول النامية. لذلك فإنّ هذه الدراسة تهدف أساساً إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية مع التركيز على الأردن وقطر خلال الفترة 2014-2023، من خلال تحليل محدّدات الربحية والتركّز المصرفي في كلا السوقين، على عيّنة شملت 21 بنكاً (منها 9 قطرية).

واعتمدت الدراسة منهجاً مقارناً، مع استخدام نموذج (Panzar-Rosse: H-statistic) إلى جانب الاعتماد على بيانات من نوع Panel Data التي تمّ تقديرها من خلال نموذج الأثر الثابت والعشوائي (REM&FEM)، مع تطبيق اختبارات إحصائية متعدّدة لفحص ملائمة البيانات وتحليلها.

أظهرت النتائج أن البنوك الأردنية تنشط في سوق يتميز بمنافسة احتكارية معتدلة ($H=0.28$)، بينما تعمل نظيرتها القطرية في سوق ذي طابع احتكاري ($H=-0.47$)، كما تبيّن أنّ مستويات التركّز المصرفي مرتفعة في الأردن، وأكثر ارتفاعاً في قطر. أمّا من حيث الربحية، فقد حقّقت البنوك الأردنية أداءً أفضل بفعل انخفاض التكاليف وكفاءتها التشغيلية، بينما تعتمد البنوك القطرية أكثر على كفاءة التمويل والخبرة المصرفية، كما أنّ تأثير حجم البنك على الربحية كان سلبياً في قطر، بينما شكّلت نسب التركّز (الأصول والقروض) محدّداً أساسياً للربحية في الأردن. وبخصوص محدّدات التركّز المصرفي، فتبيّن أنّ البنية السوقية تمثّل العامل الأهم في كلا السوقين، مع ترابط قوي بين كلّ مكونات التركّز في قطر، ممّا يعكس احتكاريّاً فعلياً من قبل عدد قليل من البنوك الكبرى، كما برزت تكاليف رأس المال الثابت كمحدّد مهم للتركّز المصرفي في قطر، ما يعكس أهميّة الاستثمارات الرأسمالية للبنوك القطرية.

وبناءً على النتائج المتحصّلة عليها، خلّصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: التحكّم في التكاليف، تعزيز الكفاءة التشغيلية، تنويع المنتجات، خفض معدلات التركّز، ومواجهة الممارسات الاحتكارية، مع الدعوة إلى تعزيز التعاون والشراكات المصرفية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: نموذج Panzar-Rosse: H-statistic، التنافسية المصرفية، المنافسة الاحتكارية، الاحتكار، التركّز المصرفي، Panel Data Analysis، السوق المصرفي الأردني، السوق المصرفي القطري.

Abstract:

In light of global economic transformations and the increasing freedom of capital and investment flows, competitiveness has become one of the central concepts in evaluating the performance of sectors—especially the banking sector, which constitutes a fundamental pillar of development in developing countries. Accordingly, this study primarily aims to assess the competitive conditions in Arab banks, focusing on Jordan and Qatar during the period 2014–2023, by analyzing the determinants of profitability and banking concentration in both markets, based on a sample of 21 banks (including 9 Qatari banks).

The study adopted a comparative approach, utilizing the Panzar–Rosse model (H-statistic) in addition to relying on panel data, which were estimated using the Random Effects Model (REM) and the Fixed Effects Model (FEM). Multiple statistical tests were applied to examine the suitability and analyze the data.

The results showed that Jordanian banks operate in a market characterized by moderate monopolistic competition ($H = 0.28$), while their Qatari counterparts operate in a monopolistic market ($H = -0.47$). It was also found that banking concentration levels are high in Jordan and even higher in Qatar. In terms of profitability, Jordanian banks performed better due to lower costs and operational efficiency, whereas Qatari banks relied more on financial efficiency and banking expertise. Moreover, the impact of bank size on profitability was negative in Qatar, while concentration ratios (assets and loans) were key determinants of profitability in Jordan.

Regarding the determinants of banking concentration, the study found that the market structure represents the most significant factor in both markets, with a strong correlation between all components of concentration in Qatar—reflecting an actual monopoly by a few large banks. Fixed capital costs also emerged as an important determinant of banking concentration in Qatar, highlighting the significance of capital investments for Qatari banks.

Based on the findings, the study concluded with a set of recommendations, most notably: cost control, enhancing operational efficiency, product diversification, reducing concentration levels, combating monopolistic practices, and encouraging regional banking cooperation and partnerships.

Keywords: Panzar–Rosse Model: H-statistic, Banking Competitiveness, Monopolistic Competition, Monopoly, Banking Concentration, Panel Data Analysis, Jordanian Banking Market, Qatari Banking Market.

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة عامة؛
2. مشكلة الدراسة؛
3. فرضيات الدراسة؛
4. أهداف الدراسة؛
5. أهمية الدراسة؛
6. حدود الدراسة؛
7. التعريفات الإجرائية؛
8. منهج الدراسة؛
9. نموذج الدراسة؛
10. هيكل الدراسة.

1. مقدمة عامة:

تزامنا مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، اتجهت معظم الدول نحو تحرير قطاعها الاقتصادي بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي، تماشيا مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي وكذا العولمة، محدثة بذلك نموا ملحوظاً في الحاجة الماسة للدول الأقل تطوراً وانفتاحاً إلى مراجعة كافة البنى الهيكلية لقطاعها المالية، وأسواق رأس المال، مما يتيح لها فرصاً أكبر للاندماج في الاقتصاد العالمي ويؤثر بشكل إيجابي على مسارها وواقعها التنموي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هذه التحولات العالمية، التي انعكست على سياساتها الاقتصادية، مما جعلها تسعى إلى تطوير قطاعها المصرفية في إطار برامج إصلاح اقتصادي شامل، سعياً منها لرفع كفاءة هذه القطاعات، وتعزيز استقطابها وجاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية خصوصاً.

وقد شكّل هذا التحول التدريجي إلى اقتصاديات السوق الحرّة، من خلال التخفيف من العراقيل ورفع القيود عن التجارة الخارجية، وتحرير الأنظمة المالية، شكّل خطوة محورية في إطار تعزيز حرية انسياب السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول، مما أدى إلى انفتاح واندماج الأسواق العالمية وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها، والتي تسهم في خلق بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي من شأنها خلق قنوات استثمارية وتمويلية ومعالجة مشاكل نقص الموارد المالية لبعض الدول.

جاء هذا التحرير في إطار الالتزامات التي أبرمتها الدول العربية ضمن شراكات واتفاقيات متعددة الأطراف، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقيات ثنائية وإقليمية، والتي دعت إلى رفع القيود أمام دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية، وتمكينها من العمل داخل الأسواق المحلية ضمن بيئة تنافسية عادلة. وقد كان لهذا الانفتاح إسهام كبير في خلق تحولات ملحوظة في هيكل السوق المصرفي العربي، حيث تغيرت طبيعة المنافسة من نمط تقليدي محدود بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، إلى بيئة أكثر انفتاحاً وتنوعاً الفاعلين والناشطين فيها. وتكون بذلك هذه الدول، قد توجهت نحو فتح أسواقها المصرفية المحلية أمام المنافسة الأجنبية وذلك على مستويين، الأول منها مرتبط بمنح رخص لبعض البنوك الأجنبية وموردي الخدمات المالية بالتواجد في الأسواق المحلية، وذلك في إطار جهودها لزيادة المنافسة في السوق وتحرير الاقتصاد. أما المستوى الثاني فهو متعلق بالتعهدات المبرمة بهدف تحرير القطاعات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية، من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية كالانضمام لمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهذا من شأنه السماح لموردي الخدمات -بما في ذلك المصرفية والمالية- من الدول الموقعة على الاتفاقية بالتواجد في الأسواق المحلية، وبدون عراقيل أو قيود تذكر.

غير أن مدى نجاح سياسة الانفتاح في تعزيز الوضع التنافسي يختلف من دولة عربية إلى أخرى، نتيجة اختلاف البنى الاقتصادية للدول، ومستويات ومؤسسات الإشراف المصرفي، إضافة إلى اختلاف درجة الانفتاح كذلك. فعلى سبيل المثال، اعتمدت دولة قطر نهجًا أكثر انفتاحًا وريادة، سمح بإعطاء تراخيص عمل للعديد من المصارف الأجنبية للاندماج في السوق المصرفي القطري، ضمن بيئة تنظيمية مرنة ومتطورة، وهذا ما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتوسيع الخيارات المتاحة للعملاء. الأردن بدوره سعى لدمج اقتصاده المحلي بالأسواق الإقليمية والعالمية، فكانت البداية بالتححرر المالي والمصرفي، بالإضافة إلى مراجعة القوانين والأنظمة المعمول بها، وتم سنّ بعض القوانين المستحدثة، بهدف تهيئة البنى التحتية وجعلها قادرة على استيعاب عصر العولمة، والانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على واقع الاقتصاد الأردني، لكن رغم انخراطه في عملية التحرير المصرفي، إلا أنه حافظ على درجة من الحذر التنظيمي، نتيجة خصوصية هيكل السوق المصرفي الأردني، الأمر الذي جعل بيئة المنافسة فيه أكثر تحفظًا مقارنة بنظيراتها.

إن هذا الانفتاح لا يخلو من التحديات، سيما في الدول التي تعاني مؤسساتها من ضعف في الأطر الرقابية والتشريعية والتنظيمية، وبالتالي فإن تواجد الاستثمارات والبنوك الأجنبية في الأسواق المحلية كفيل أحيانا بممارسة ضغوط تنافسية مفرطة أو احتكارية، من شأنها إضعاف قدرة البنوك المحلية على مواجهة هذه التحديات التنافسية. خصوصاً وأنّ البنوك الأجنبية غالبًا ما تعتمد على استراتيجيات تخضع لمصالح بلدانها الأم، ما قد يلزمها على الانسحاب من السوق خلال الأزمات الاقتصادية أو المالية، مما يهدد استقرار وسلامة الجهاز المصرفي في الدول المضيفة.

لذلك، فإن دراسة وتقييم الظروف التنافسية في الأسواق المصرفية العربية تكتسي أهمية خاصة، إذ أنها تتيح لنا فرصة تقييم الأثر الفعلي لانفتاح الأسواق أمام البنوك الأجنبية، ومدى تحقيق سياسة الانفتاح للأهداف المرجوة. وهنا تبرز أهمية استخدام أدوات تحليل كمية مثل نموذج Panzar-Rosse، الذي يوفر إطارًا علميًا يساعد في تصنيف طبيعة السوق المصرفي بين المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية، أو الاحتكار، من خلال تحليل العلاقة بين الإيرادات والتكاليف في البنوك، حيث. ومن خلال تطبيق هذا النموذج على حالي الأردن وقطر، يمكن فهم الفروقات في البيئة التنافسية بين هاتين الدولتين، بما يسهم في تقديم مؤشرات دقيقة تدعم رسم السياسات المصرفية على أسس علمية مدروسة.

2. مشكلة الدراسة:

تميز واقع النظام المصرفي العربي عمومًا - في مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي - بالتدخل المفرط من الحكومات المتعاقبة في النظام المصرفي، مما أدى بدوره إلى إحداث خلل هيكلي في القطاعات الاقتصادية ككل، بالإضافة إلى ضعف إمكانات وقدرات عدد من البنوك، وقد انعكس ذلك على نوعية الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، وتعثر بعضها ماليًا، إذ لم يعط هذا التدخل وتلك الحماية من الدولة الحافز للبنوك العربية لتطوّر إمكاناتها وقدراتها بشكل يؤهلها لمواجهة أية تغيرات وتطورات اقتصادية ومالية، كتحرير القطاع المالي الذي جاء ضمن مسارات إصلاح اقتصادي أوسع، شهدته معظم الدول العربية مع تفاوت توقيت ووتيرة هذه العملية بين الدول، فالأردن شرع بتطبيقه بوضوح منذ مطلع التسعينات من القرن السابق، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أطلق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما في قطر فقد بدأت عملية التحرير المالي بشكل تدريجي مع نهاية التسعينات، وبعدها تسارعت الوتيرة مع بدايات الألفية الجديدة. في ظل هذه الظروف واجهت البنوك ومعظم الشركات الأردنية والقطرية تحديات تنافسية جديدة، ازدادت حدتها مع التطور الذي شهده القطاع المالي والمصرفي، كالخدمات الإلكترونية، وارتفاع مستوى الطلب عليها، والذي ارتفعت معه تحديات الوفاء باحتياجات السوق المتزايدة، من خدمات عالية الجودة وتنامي الطلب عليها خصوصاً في ظل وجود بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، قد تفي باحتياجات السوق بكفاءة عالية مع تحقيق أعلى درجات الرضا للعملاء، مما أدى إلى تفاقم حدة المشكلة في اقتصاد يلعب القطاع المصرفي دوراً بارزاً فيه، بوصفه مصدراً أساسياً يفي بالمتطلبات التمويلية لاستثمارات الشركات، وقطاع الأعمال بشكل عام.

انطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما هو واقع الظروف التنافسية في البنوك الأردنية والقطرية؟

وينبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك تأثير للمتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطرية؟
2. هل هناك تأثير للتركز المصرفي على ربحية البنوك الأردنية والقطرية؟
3. ما هو هيكل السوق التنافسي الذي تنشط فيه البنوك الأردنية والقطرية؟
4. هل هناك فروقات ذات دلالة احصائية في واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية؟
5. هل هناك تأثير للتكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية؟

6. ما هي درجة التركز المصرفي في السوقين المصرفيين الأردني والقطري؟ وهل هناك فروقات معنوية بين البلدين؟
7. هل هناك تأثير للعوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسب التركز المصرفي في السوقين المصرفيين الأردني والقطري؟ وهل هناك فروقات معنوية بين البلدين؟

8. هل هناك تأثير لمكونات التركز المصرفي (الأصول، القروض والودائع) على بعضها البعض؟

3. فرضيات الدراسة:

في ضوء مراجعة أدبيات تنافسية البنوك، وتحقيقاً لأهداف الدراسة، ستقوم هذه الدراسة باختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
2. يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتركز المصرفي على ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
3. تنشط البنوك الأردنية والقطرية في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية.
4. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية.
5. يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية.
6. هناك درجة متوسطة من التركز المصرفي في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، مع عدم وجود فروقات بين البلدين.
7. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسبة التركز المصرفي في القطاعين المصرفيين الأردني والقطري، مع عدم وجود فروقات معنوية بين البلدين.
8. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مكونات التركز المصرفي في الأصول، القروض والودائع.

4. أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة المشار إليها، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل عام إلى تقييم واقع الظروف التنافسية في البنوك العربية باستخدام نموذج Panzar-Rosse مع التركيز على إجراء دراسة مقارنة بين الأردن وقطر، وبشيء من التفصيل يمكن إدراج أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. التعرف على تأثير المتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
2. التعرف على تأثير التركز المصرفي على ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
3. التعرف على محددات ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
4. التعرف على هيكل السوق التنافسي السائد في السوقين المصرفيين الأردني والقطري.
5. التعرف على الفروق بين تنافسية البنوك الأردنية، والبنوك القطرية.
6. التعرف على تأثير التكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية.
7. التعرف على درجة التركز المصرفي في السوق المصرفي الأردني ونظيره القطري.
8. التعرف على تأثير العوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسبة التركز المصرفي في السوق المصرفي الأردني ونظيره القطري.
9. التعرف على محددات التركز المصرفي في السوقين المصرفيين الأردني والقطري.
10. التعرف على تأثير مكونات التركز المصرفي الثلاثة (الأصول، القروض والودائع) على بعضها البعض.
11. كمحصلة للأهداف السابقة الذكر، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين واقع الظروف التنافسية التي تنشط فيها البنوك العربية سيما الأردنية والقطرية، من خلال السعي إلى رفع ربحية البنوك في كلا البلدين وخفض نسب التركز المصرفي.

5. أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية، مع المقارنة بين البنوك الأردنية والقطرية، وهذا في ظل التطورات والمستجدات العديدة التي يشهدها العمل المصرفي، على جميع الأصعدة المحلية والعربية والعالمية، ومن هذا المنطلق فإن أهمية هذه الدراسة تتأتى من كونها تتعلق بقطاع هام في الاقتصاديات العربية -بما في ذلك الاقتصادين الأردني والقطري-، وهو القطاع المصرفي، الذي تسعى الدراسة الحالية إلى تقييم تنافسيته والعوامل المؤثرة فيها، بغرض المساهمة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أو الرفع من هذه القدرة من جهة، ولتعزيز مكانة القطاع المصرفي في الاقتصاد ككل من جهة ثانية، كما أن الفترة التي تغطيها الدراسة تعتبر مهمة في تطور القطاع - (2014-2023)- حيث شهدت هذه الفترة ترسخاً لمظاهر الانفتاح والتحرر المالي الذي شهدته الدول العربية، ونتيجة لهذه التطورات أصبح هناك توسع هائل في العمليات المصرفية، وصارت البنوك متقاربة في أعمالها ونشاطاتها، ولذلك فإن إدارات البنوك أصبحت بحاجة ماسة إلى معرفة وضعها التنافسي، لتتمكن من اتخاذ إجراءات مناسبة للوصول إلى درجة عالية من التنافسية، ومواجهة التحديات التنافسية القائمة والمستجدة، بهدف تعزيز مكانة البنك في الصناعة المصرفية ككل لمواجهة المنافسة المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى تحسين الاقتصاد الوطني ككل ورفع قدرته التنافسية.

كما أن الدراسة الحالية تشكل إطاراً مرجعياً لتوجيه الدراسات المستقبلية، - سيما- أن عدد الدراسات المقارنة التي تطرقت لهذا الموضوع عربياً محدود نسبياً (في حدود علم الباحثة)، خصوصاً وأنه لم تتم المقارنة بين القطاعين المصرفيين الأردني والقطري بالتحديد عل اعتبارهما شهدا العديد من التطورات خلال فترة الدراسة. وبذلك يمكن لهذه الدراسة توجيه الدراسات المستقبلية، نحو تناول مختلف الموضوعات ضمن الإطار العام للدراسة الحالية، في سبيل تعزيز المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي، كما ويمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على الدول العربية وحتى النامية القريبة من الأردن وقطر، من حيث تركيبة الاقتصاد، أو المؤشرات الاقتصادية، أو هيكل وتطور الجهاز المصرفي، أو حتى من حيث المستوى المعيشي.

6. حدود الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة حدوداً زمانية وأخرى مكانية وأخرى موضوعية، يمكن توضيحها فيما يلي:

1.6 الحدود الزمانية: تشمل الدراسة تحليلاً للبيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك محل الدراسة، والتي تغطي الفترة 2014 إلى 2023.

2.6 الحدود المكانية: بدورها للدراسة حدود مكانية، تتمثل في القطاعين المصرفيين العربيين الأردني والقطري وبالضبط 21 بنكا موزعة بواقع 12 بنكا أردنيا و 9 بنوك قطرية.

3.6 الحدود الموضوعية: تهدف الدراسة الحالية أساساً إلى تقييم واقع الظروف التنافسية في البنوك العربية بالاعتماد على نموذج P-R دون غيره من النماذج المعدة خصيصاً لذات الغرض، كما سيتم الاعتماد على الربحية كمتغير تابع على اعتباره مقياساً للتنافسية وهذا لا ينفي وجود مقاييس أخرى، كما سنرى لاحقاً.

7. التعريفات الإجرائية:

فيما يلي أهم المصطلحات التي سيرد ذكرها ودراستها خصوصاً في الجانب التطبيقي:

1.7 نموذج Panzar-Rosse: H-statistic: هو نموذج اقتصادي يُستخدم لقياس درجة التنافس في الأسواق المصرفية، ويعتمد على إحصائية تُعرف بـ H-statistic، وهي مقياس كمي يُستخدم لتحديد ما إذا كانت البنوك تعمل في بيئة احتكارية، منافسة احتكارية، أم منافسة تامة. النموذج طُوّر على يد John C. Panzar و James N. Rosse في منتصف الثمانينات وبالضبط سنة 1987، ويعتمد على تحليل العلاقة بين إيرادات البنك والتكاليف المتغيرة لعوامل الإنتاج مثل الأجور وتكلفة رأس المال. تم تقدير النموذج عن طريق إجراء تحليل انحدار تكون فيه الإيرادات الكلية للبنك (Total Revenues) هي المتغير التابع، بينما تكون المدخلات الرئيسية (مثل تكلفة العمل، رأس المال، التمويل) هي المتغيرات المستقلة. إن هذا النموذج يستخدم على نطاق واسع في الدراسات الدولية لتقييم درجة التنافسية المصرفية تحديداً، ويعتمد على البيانات المالية للبنوك بصفة فردية (Bank-level Data)، كما يمكن تطبيقه على أسواق محلية أو للمقارنة بين عدة دول. إضافة إلى أنه لا يفترض معرفة مسبقة بعدد المنافسين أو هيكل السوق، بل يستنتج من البيانات المالية للبنوك مباشرة (Panzar & Rosse, 1987).

2.7 التنافسية المصرفية: "تشير إلى قدرة البنوك على العمل بكفاءة في بيئة سوقية مفتوحة، من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة بجودة عالية وأسعار تنافسية، مع الحفاظ على استقرارها المالي، وجذب العملاء، وتحقيق الأرباح، وذلك في ظل وجود مؤسسات مالية منافسة محليًا ودوليًا" (Claessens & Luc, 2004). فالتنافسية المصرفية تعتبر مؤشرا على درجة السهولة التي تستطيع بها البنوك الجديدة دخول السوق، وممارسة أنشطتها بفاعلية في ظل وجود منافسة من البنوك القائمة التي تبين قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التنظيمية والاقتصادية، كما أن ارتفاع درجة المنافسة يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتخفيض تكاليف الخدمات، وتوسيع نطاق الابتكار المالي.

3.7 المنافسة التامة: تعتبر أحد أشكال السوق المثالية في الاقتصاد الجزئي، "ففي سوق المنافسة التامة، هناك عدد كبير من المنتجين الصغار الذين يبيعون منتجات متماثلة، ولا يستطيع أي منهم التأثير على السعر السائد في السوق، فالسعر يُحدد فقط من خلال تفاعل العرض والطلب، وكل منشأة تعتبر أن السعر مفروض عليها. (Samuelson & Nordhaus, 2010) وأهم الخصائص التي تتميز بها سوق المنافسة التامة:

1. وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين: بحيث لا يمكن لأي طرف التحكم أو التأثير في السعر.
 2. تجانس السلعة: كل المنتجات تكون متشابهة ومتطابقة من حيث الجودة أو الخصائص من وجهة نظر المستهلك، وبالتالي فالمنافسة تكون على السعر فقط.
 3. حرية الدخول والخروج من السوق: بحيث لا يوجد أي نوع من الحواجز أو القيود القانونية أو المالية.
 4. شفافية المعلومات: لجميع الفاعلين في السوق المعلومات الكاملة حول الأسعار والتكاليف.
 5. سعر السوق محدد مسبقًا: حيث أن كل شركة تتلقى السعر كما هو، وليس لديها القدرة على تغييره.
- 4.7 المنافسة الاحتكارية:** "تصف المنافسة الاحتكارية هيكلًا للسوق أين تباع العديد من الشركات منتجات متشابهة ولكن غير متماثلة تمامًا، حيث أن كل شركة تمتلك درجة صغيرة من الاحتكار بسبب تميّز المنتج، لكنها في الوقت ذاته تواجه منافسة من شركات أخرى تقدم بدائل قريبة" (Samuelson & Nordhaus, 2010)، فالمنافسة الاحتكارية تجمع بين خصائص المنافسة التامة والاحتكار، مما يعني أن لكل شركة درجة معينة من السيطرة على السعر بسبب تميّز منتجها.

5.7 الاحتكار: "هو هيكل سوقي توجد فيه شركة واحدة فقط توفر منتجًا لا يحتوي على بدائل قريبة، وتكون هذه الشركة قادرة على التحكم في السعر نظرًا لانعدام المنافسة". (Mankiw, 2021, p. 16). وينشأ هذا الوضع نتيجة الحواجز أو العراقيل التي تمنع الشركات الأخرى من دخول السوق.

6.7 التركز المصرفي: يشير إلى: "مدى سيطرة عدد محدود من البنوك -ثلاثة أو خمسة بنوك- على حصة كبيرة من الأصول أو الودائع أو القروض في النظام المصرفي داخل بلد معين" (Beck, Demirgüç-Kunt, & Levine, 2006). ويعتبر أحد أهم المؤشرات المعدّة خصيصًا لفهم طبيعة المنافسة في القطاع المصرفي، فهو يُستخدم لقياس مدى وجود منافسة أو احتكار.

7.7 الربحية: تشير الربحية في البنوك إلى: "مدى قدرة البنك على خلق الأرباح مقارنةً بمصاريفه والتكاليف الأخرى ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة" (Athanasoglou, Brissimis, & Delis, 2008)، ويتم قياسها عموماً بالاعتماد على عدة مؤشرات مالية أهمها العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش الفائدة الصافي (NIM). وتعد الربحية مرآة عاكسة لمدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بهدف تحقيق الأرباح، كما تُعد كذلك مؤشراً هاماً على الاستقرار المالي وجاذبية البنك للمستثمرين.

8. منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على اشكالية الدراسة والأسئلة المطروحة، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي. كما أنه من الناحية الشكلية سيتم الاعتماد على منهجية (IMRAD) في إخراج هذه الأطروحة ككل، أما في توثيق المراجع فقد تم تبني طريقة (APA) في ذلك.

وبغرض الإلمام بمختلف الجوانب المتضمنة في هذه الدراسة، فقد تم جمع البيانات من مختلف المصادر سيما الثانوية منها، على اعتبار أن الجانب النظري اعتمد على الكتب والرسائل الجامعية والمقالات المتنوعة، أما الجانب التطبيقي والمبني أساساً على التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة القياسية، فسيتم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك محل الدراسة، وتقارير البنوك المركزية في البلدين محل الدراسة كذلك، بالإضافة إلى البعض من تقارير بورصة عمان وقطر، مع الاعتماد على المنهج المقارن في هذا السياق.

9. نموذج الدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية أساسًا على نموذج Panzar-Rosse ودالة مرونته الإحصائية H-statistic، على اعتباره من أهم النماذج المعدة خصيصًا لتقييم هيكل السوق التنافسي، كما تمّ الاعتماد على عدد من النماذج القياسية لتحقيق أهداف الدراسة، وهي باختصار على النحو التالي:

$$\ln IA_{i,t} = \alpha + \beta_1 \ln FC_{i,t} + \beta_2 \ln WC_{i,t} + \beta_3 \ln CC_{i,t} + \eta_2 \ln S_{i,t} + \eta_2 \ln Age_{i,t} + \eta_3 \ln CR_{3,t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\ln IA_{i,t} = \alpha + \beta_1 \ln FC_{i,t} + \beta_2 \ln WC_{i,t} + \beta_3 \ln CC_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

$$CR_{3,t} = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + CR_{3,i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

10. هيكل الدراسة:

تتم الدراسة الحالية بتحليل وتقييم الظروف التنافسية التي تنشط فيها البنوك العربية مع التركيز على دراسة حالة البنوك الأردنية، ومقارنتها بالبنوك القطرية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي من شأنها أن تؤثر على هذه التنافسية، وذلك في خمسة فصول، يتقدمها الإطار العام لهذه الدراسة من خلال: مشكلة الدراسة، وفرضياتها، وأهدافها، وأهميتها، حدودها والتعريفات الإجرائية الخاصة بأهم المتغيرات والمصطلحات، بالإضافة إلى منهجية الدراسة وهيكلها.

في حين يتناول **الفصل الأول**، الإطار النظري لهذه الدراسة، إذ يتطرق إلى المفاهيم الخاصة بالتنافسية ومستوياتها وأهم المقاييس المستخدمة في قياسها بالإضافة إلى محدداتها وأشكال المنافسة، كما سيتم التطرق كذلك إلى التنافسية المصرفية بمختلف مفاهيمها، ونماذج قياس التنافسية، كما سيتناول الفصل الثاني كذلك، تطور الجهازين المصرفيين الأردني والقطري على اعتبارهما محلا لهذه الدراسة، وسيتم التركيز على أهم المؤشرات النقدية والمصرفية للجهازين خلال الفترة 2014 إلى 2023.

أما **الفصل الثاني** فيتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سيما التي اعتمدت على نموذج Panzar-Rosse، وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات في الدول المتقدمة وأخرى في الدول النامية

وأخرى في الدول العربية مع التركيز على تلك الدراسات التي مست السوقين المصرفيين الأردني والقطري. إضافةً إلى أهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها.

وخصّص الفصل الثالث لمنهجية الدراسة، من خلال التعريف بعينة الدراسة، وبيانات الدراسة وطرق جمعها، ومتغيرات الدراسة، إضافة إلى النماذج المستخدمة لاختبار الفرضيات والأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في التحليل .

أما الفصل الرابع فقد أتى بعرض وتحليل مفصل للنتائج المتوصل إليها بعد عملية تحليل النماذج والبيانات إحصائياً، إضافة إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

ليتم بعدها إعطاء ملخص شامل للنتائج التي توصلت إليها الدراسة مع تفسيرها، وأبرز الاستنتاجات والتوصيات المقترحة وأهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة، كل هذا تضمنه الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة؛

2.1 الإطار النظري للتنافسية والتنافسية المصرفية؛

3.1 مؤشرات تطوّر القطاع المصرفي الأردني؛

4.1 مؤشرات تطوّر القطاع المصرفي القطري؛

5.1 خاتمة الفصل الأول.

1.1 مقدمة:

تتسم البيئة الاقتصادية الحديثة بمتغيراتها الغير مستقرة، نتيجة ظروف المنافسة المتزايدة وكذا التطور التكنولوجي المعبر في مختلف القطاعات، مما يحتم عليها -بما في ذلك القطاع المصرفي- السعي المتواصل بمهدف مواكبة هذه التطورات، وكذا البحث عن مزايا تنافسية تمكنها من الاستمرار والحفاظ على حصتها السوقية. فموضوع تحليل التنافسية يعدّ من المواضيع المحورية في الأدبيات الاقتصادية، لما له من دورٍ فاعل في تقييم أداء الأسواق، ومدى كفاءة عملها في تخصيص الموارد وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في القطاع المصرفي، نظراً لدوره الحيوي في الوساطة المالية وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتأثيره المباشر في الاستقرار المالي والنقدي.

إنّ هذا الفصل يهدف إلى بناء الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنافسية، وأشكالها، ومستوياتها، إضافةً إلى التنافسية المصرفية باعتبارها نمطاً خاصاً من التنافس في قطاع يتميز بخصوصيات هيكلية وتنظيمية. كما يتناول كذلك أبرز النماذج المستخدمة في قياس درجة المنافسة، وخاصة نموذج P-R الذي يُعد من أهم الأساليب غير الهيكلية المعتمدة في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك سيتم التطرق إلى طبيعة هيكل السوق التنافسي بدءاً بالمنافسة التامة، مروراً بالمنافسة الاحتكارية، وصولاً إلى الاحتكار، مع إبراز خصائص كل شكل وتأثيره على السلوك التسعيري والأداء الاقتصادي للمؤسسات.

أمّا في الجزئين الثاني والثالث من هذا الفصل، فسيتم تسليط الضوء على تطورات القطاع المصرفي في الأردن وقطر -على اعتبارهما محلاً لهذه الدراسة-، من خلال استعراض الهيكل العام لكل منهما، والبنوك الناشطة في السوقين المصرفيين، ومدى تطور الخدمات المصرفية، إضافة إلى تحليل أهم المؤشرات المالية والمصرفية الأساسية، كتطور الموجودات والقروض والودائع، وغيرها من المؤشرات التي تُمكن من تقييم الوضع التنافسي الفعلي داخل هذين السوقين.

وبذلك، يوفر هذا الفصل الإطار النظري والتحليلي اللازم لفهم الخلفية العلمية للدراسة، وتحديد المنهجية المناسبة لتحليل درجة التنافس في القطاع المصرفي لكل من الأردن وقطر، وصولاً إلى اختبار الفرضيات الميدانية في الفصول التالية.

2.1 الإطار النظري للتنافسية والتنافسية المصرفية:

يرى (Culahovic, 2006, p. 150) أنّ مفهوم التنافسية برز في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن ازدهاره كان نوعاً ما متأخراً نسبياً، ويعزى ذلك إلى التطورات المتسارعة التي كانت نتاجاً للعولمة وموجة الانفتاح والتحرر المالي، علاوة على التكتلات الإقليمية والدولية، وكذا انتشار سياسة الاندماج بين مختلف الشركات والمؤسسات العالمية ما أدى إلى ارتفاع المنافسة فيما بينها، وقد ساهم في ذلك أيضاً التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتنامي الطلب العالمي عليها، واعتبارها عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج ما ساهم في تحفيز النمو الاقتصادي. كما اعتبر التركيز على دور المنافسة في خلق التميز عاملاً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية، وهذا يشكل القضية الأكثر حساسية التي تواجه الشركات والمنظمات على جميع الأصعدة لأهميتها في رفع مستوى ما تقدمه من سلع وخدمات تتوافق وواقع الطلب في الأسواق المحلية والعالمية (Stimson, Stough, & Roberts, 2006, p. 33).

وعليه يتناول الجزء التالي من هذا الفصل مفهوم التنافسية بشكل عام ومستوياتها وطرق قياسها ومحدداتها إضافة إلى التنافسية المصرفية وأشكال المنافسة المختلفة، وأهم نماذج قياسها.

1.2.1 عموميات حول التنافسية:

في سياق التعرف على أهم المصطلحات الواردة في هذه الدراسة، يتناول هذا الجزء من الدراسة المفاهيم الأساسية حول التنافسية كما يلي:

1. مفهوم التنافسية:

تعرف التنافسية على أنها: "قدرة المؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح في الأسواق المفتوحة" (رضوان، 2011، صفحة 21)، وعرفها النجار على أنها: "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد. كما أضاف النجار كذلك أن الشركات ورجال الأعمال يسعون بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظراً لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية" (النجار، 2000، صفحة 11).

أمّا رئيس لجنة التنافسية الصناعية بالولايات المتحدة فقد عرف تنافسية الأمة على أنها: "مدى قدرة أمة أو بلد ما في ظل ظروف حرة وعادلة للسوق، على إنتاج السلع والخدمات التي تلي احتياجات الأسواق الدولية وفي الوقت ذاته تحسين مستويات الدخل الحقيقي لمواطنيها" (United-Nations, 2001, p. 5).

وبالتالي فالتنافسية تعكس قدرة المؤسسة على النجاح والتفوق وتحقيق أهدافها، على حساب المؤسسات المنافسة الأخرى في نفس الصناعة.

2. مستويات التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف مستوى التحليل والدراسة، وهذا الأخير ثلاث مستويات رئيسية (Budiwibowo, Trigunaryah, Abidin, & Soeparto, 2009, p. 56): مستوى الدولة أو الأمة، مستوى الصناعة أو القطاع وأخيراً مستوى المنظمة أو الشركة.

فعلى مستوى الدولة، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التنافسية على أنها: "المدى الذي تنتج الدولة من خلاله في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل" (ناصر الدين، 2018، صفحة 132). أي أنها الأداء التجاري للبلد في السوق الدولية الذي من شأنه تحسين مستوى المعيشة لشعبه من خلال زيادة الدخل. وتتمحور تنافسية الأمم حول أهداف التنمية البشرية والنمو وتحسين نوعية الحياة.

ويتم تعريف القدرة التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع¹ على: "أنها مدى قدرة قطاع الأعمال على:

- ✓ إشباع حاجات ومتطلبات العملاء من مجموعة مناسبة من خصائص (المنتج - الخدمة) مثل: السعر، والجودة والابتكار؛
- ✓ إشباع احتياجات الهيئات المكونة لها، على سبيل المثال: العمال من حيث الأجور، وضمان أمان مكان العمل، التدريب وفرص عمل ثابتة؛
- ✓ تقديم عروض جذابة بالنسبة للعائد على الاستثمار وإمكانات النمو.

¹ يقصد بالقطاع مجموع المؤسسات التي تعمل في مجال واحد والتي تتميز بإمكانية إحلال منتوج المؤسسة الواحدة بمنتجات المؤسسات الأخرى في حالة تباين الأسعار.

أما على مستوى الشركة، فيرتبط مفهوم التنافسية أو القدرة التنافسية بطبيعة العلاقة بين أداء السوق والإنتاجية المرتفعة التي تشكل مفتاح النجاح، ويعتبر الهدف الأساسي للشركة في ظل هذا الوضع التنافسي بعد ضمان البقاء، هو خلق خيارات جديدة للنمو مما يخلق قيمة للمساهمين.

"ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغيرة إلى رحابة السوق العالمي" (المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، 2002، صفحة 29).

3. قياس التنافسية:

هناك العديد من المقاييس المستخدمة في قياس القدرة التنافسية (تنافسية) للشركة أو المنشأة، والتي استخدمت في الدراسات السابقة للاستدلال على التنافسية بمختلف مستوياتها السابقة الذكر، ومن أهم هذه المقاييس ما يلي:

✓ مقياس الربحية:

تعتبر الربحية ومعدلات نموها خلال فترة زمنية معينة من أهم المؤشرات على القدرة التنافسية للشركة، ذلك أن تحقيق معدلات ربحية عالية دليل واضح على المقدرة التي تكتسبها هذه الشركة، والتي تمكنها من الصمود أمام منافسيها والحفاظ على مكانتها في سوق الصناعة المتنامية إليه. ويرى (الصمادي، زريقات، و بن شايب، 2013، صفحة 99): "أنّ قدرة الشركة على تحقيق الربح تدلّ على مدى قدرتها على بناء قدرتها التنافسية من خلال المفاضلة بين التكلفة الأقل والتميز في جودة منتجاتها".

✓ تكلفة الصنع:

إنّ تكلفة الصنع في شركة ما قياساً بالشركات المنافسة في نفس الصناعة، تعتبر مقياساً لتنافسياتها، حيث أنّ ارتفاع التكلفة مقارنة بمنافسيها يدل على أنّ الشركة لديها مشكلة في قدرتها التنافسية ويفسر ذلك بعدة أسباب منها انخفاض إنتاجيتها أو ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج أو لكلا السببين معاً (Manzini & Gridley، 2006).

✓ معدل الانتاجية الكلية:

يعتبر هذا المعدل مؤشراً على درجة فاعلية الشركة، وهو يُمكّن الشركة من قياس قدرتها التنافسية بمقارنة معدلات إنتاجيتها الكلية مع معدلات منافسيها في ذات القطاع. كما تعتبر مؤشراً كذلك على قدرة استخدام الشركة لموجوداتها بفاعلية وهذا ما لا يتحقق إلا بارتفاع مستوى الطلب الكلي على منتجاتها التي تلبي احتياجات العملاء، ولا يتحقق ذلك في سوق تتسم بالمنافسة إلا بارتفاع الحصة السوقية التي تتمكن المؤسسة من خلالها الوصول إلى نقطة اقتصاديات الحجم الكبير (Economics of scale) التي تتحقق عندما تكون التكاليف الكلية أقل ما يمكن.

✓ الحصة السوقية:

كلّما كانت حصة الشركة من السوق الذي تنتمي إليه أكبر، كلما ازدادت ربحيتها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى (Johnson, Scholes, & Whittington, 2008)، وتعتبر الحصة السوقية التي تستحوذ عليها الشركة انعكاساً لمدى جاذبية المنتجات التي تطرحها هذه الشركة في السوق. كما أنّ مقارنة الحصة السوقية للشركة مع منافسيها تدفعها لتحسين أدائها والتقدم للأمام وإجراء هذا النوع من المقارنة يساعد الشركات على اتخاذ ما يلزم لتعزيز قدرتها التنافسية لأجل التفوق على الآخرين (Porter, 1990, p. 210).

من خلال ما سبق يتبين أنّ القدرة التنافسية لشركة ما لها ارتباط وثيق بالمحيط الذي تنشط فيه، وعليه حتى تتمكن الشركة من تعزيز قدرتها على المنافسة يجب عليها الانتباه جيداً للبيئة المحيطة بكافة متغيراتها والتصرف معها بذكاء، مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تعزز هذه القدرة، وهذا ما يضمن لها النمو والاستمرارية.

2.2.1 عموميات حول هيكل السوق:

إنّ هيكل السوق التنافسي يختلف حسب الخصائص السائدة فيه، ويتخذ بذلك العديد من الأشكال، وقبل الخوض في مختلف هذه التركيبات نتعرف فيما يلي على مفهوم ومحددات هيكل السوق:

1. مفهوم هيكل السوق:

إنّ عملية تحليل هيكل السوق تهدف إلى تحديد شكل المنافسة الممارس بين مختلف الأعضاء الناشطة داخل السوق (Angelier, 1993, p. 65)، فهو يشير إلى: "الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنشآت التي

تنتمي إلى الصناعة والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المنشآت ومن ثم أدائها في المستقبل" (بالمخرمة، 1994، صفحة 41)، كما عرّف الاقتصادي Bain هيكل الصناعة بأنه: "تلك الخصائص التي تنظم الصناعة والتي تترك تأثيراً استراتيجياً على طبيعة المنافسة والتسعير داخل تلك الصناعة" (سنوسي و محبوب، 2020، صفحة 106).

أما هيكل السوق المصرفي فيمكن تعريفه على أنه: "توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد، الموقع، الحجم وهذا يؤدي إلى القول بأن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أنّ درجة المنافسة تؤثر في أداء المصرف من حيث كمية وكفاءة الخدمة المقدمة" (لعلام و غوفي، 2019، صفحة 394).

فهيكّل السوق يشير إلى طبيعة ودرجة المنافسة في سوق السلع والخدمات، ويتمّ تحديد هياكل السوق لكل من سوق السلع والخدمات من خلال طبيعة المنافسة السائدة في سوق معينة.

هناك عدد من العوامل التي تحدد هيكل السوق لسلعة معينة:

- ✓ عدد وطبيعة البائعين؛
- ✓ عدد وطبيعة المشترين؛
- ✓ طبيعة المنتج؛
- ✓ شروط الدخول والخروج من السوق، بحيث تعتمد شروط دخول الشركات وخروجها من السوق على الربحية أو الخسارة في سوق معين؛
- ✓ اقتصاديات الحجم: فالشركات التي تحقق اقتصاديات الحجم الكبيرة في الإنتاج تنمو بشكل كبير مقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة.

2. محدّدات هيكل السوق: لهيكل السوق عدة محدّدات، أهمّها:

- ✓ **تركّز السوق:** إن تركّز السوق أو تركّز الصناعة يشير إلى: "مدى تركّز عملية إنتاج سلعة أو خدمة معينة في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المنشآت داخل الصناعة" (كلارك، 1994، صفحة 29)، فقياس تركّز السوق يهتم بكل صناعة أو سوق على حدّ، بالإضافة إلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، فكلّما قلّ عدد المنشآت المنتجة للسلعة أو الخدمة أو زاد التباين بين

حصصها في السوق، كلما كان السوق أكثر تركّزاً والعكس صحيح. ولقياس تركّز السوق أهمية معتبرة لما له من أثر كبير على شدة المنافسة داخل صناعة ما-غالباً ما يكون هذا التأثير سلبياً- (بوسنة، 2016، صفحة 6).

أما تركّز السوق المصرفي فيشير إلى مدى تركّز الأصول أو الودائع أو القروض أو حتى المدخلات والمخرجات لدى عدد معيّن من البنوك في صناعة مصرفية ما.

✓ **عوائق الدخول والخروج:** عرّف الاقتصادي Bain عوائق الدخول على: "أنّها إلى أي حدّ وفي المدى الطويل يمكن للمنشأة القائمة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق الحد الأدنى لتكلفة الإنتاج وتوزيع الوحدة دون أن تغري منشآت جديدة بالدخول إلى الصناعة" (عطوي، 22 و 23 نوفمبر 2011، صفحة 37)، أما Stigler فعرفها بأنها التكلفة الإضافية التي يجب أن تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق دون أن تتحملها المؤسسات الحالية في الأمد الطويل (مفتاح، جوان 2018، صفحة 240).

1.2.3 أشكال المنافسة:

وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية للمؤسسة، يتم تقسيم هياكل السوق التي تنشط فيها مختلف أنواع المؤسسات أو المنشآت إلى أربعة أنواع وفقاً لدرجة المنافسة: المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة، والاحتكار التام. وقد شكّلت مختلف هذه الأسواق أساس العديد من مواضيع الاقتصاد الصناعي.

1. المنافسة التامة: (Perfect competition)

وتسمّى كذلك المنافسة النقية (Pure competition) ويتميّز هذا النوع من الأسواق بارتفاع عدد البائعين والمشتريين وتوفر البدائل وتجانسها، وعدم إمكانية التأثير على مستوى السعر السائد في السوق لأنه لا يوجد بائع معين يمثل قوة كبيرة في السوق تكفي لتحديد سعر المنتج أو الخدمة. وعليه فإنّ من يحدّد السعر السائد في السوق هي قوى العرض والطلب، وأخيراً حرية الدخول والخروج من السوق وبدون قيدٍ أو شرط (Jain & Ohri, 2009, p. 210) إضافة إلى ذلك فإنّ المنتجين والمستهلكين في هذا النوع من الأسواق لديهم المعلومة كاملة حول السوق، كما يمكن للمؤسسات بيع أكبر قدر من الإنتاج كما يحلو لها بسعر السوق الحالي (بن الطاهر، 2021-2022، صفحة 19)، ذلك أن المؤسسة لا تهتم بسلوك منافسيها في تحديد كمية انتاجها لأن سعر السوق كافي لتوفير المعلومة كاملة حول المنافسين (Perloff, 2020, p. 493).

وعلى العموم فإنّ سوق المنافسة التامة تتميز بالخصائص التالية: (إتيم، 2006، صفحة 38،39)

- ✓ تشابه كبير بين السلع التي تنتج وتباع في السوق.
- ✓ وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين، وهذا يعني أن بائعا واحدا أو مشتريا واحدا ليس بمقدوره التأثير على سعر هذه السلعة لأن دوره وتأثيره في هذا السوق صغير جدا.
- ✓ المعرفة التامة بأحوال السوق، فكل منتج ومستهلك له علم كامل بمستوى السعر في السوق وبالتالي لا يستطيع أي منتج البيع بسعر أعلى والمستهلك الشراء بسعر أقل لأنّ هذا ليس من مصلحة البائعين والمستهلكين.
- ✓ حرية الدخول والخروج من وإلى السوق، أي عدم وجود عوائق الدخول أو الخروج من السوق، وقرار الدخول والخروج يعكس وبالدرجة الأولى إمكانية وجود أرباح عالية أو خسائر عالية، فعند وجود أرباح عالية سيحفز على دخول منتجين جدد إلى السوق، أما إذا كانت هناك خسارة عالية فإن بعض المنتجين يفضلون الخروج من السوق وتقليل خسائرهم.
- إنّ هذه الخصائص لسوق المنافسة التامة تجعل من الصعب التأثير على مستوى السعر وعلى الجميع قبول السعر السائد في السوق، وفي هذا النوع من هياكل السوق تكون جميع الشركات في صناعة ما متلقية للسعر، وهو ما يعرف بـ (Price taker) فرفع الأسعار أو خفضها من قبل أي من المنتجين في السوق سيترتب عليه آثار سلبية قد تؤدي به إلى الخروج من السوق .
- وإذا تمّ تحقيق أرباح غير عادية (مرتفعة)، فسوف تنجذب شركات جديدة إلى الصناعة مما يتسبب في انخفاض الأسعار، أما إذا كانت الشركات تكبد خسائر فسوف تترك الشركات الصناعة مما يتسبب في ارتفاع الأسعار. إن سمات المنافسة التامة أو الكاملة نادرة جدا في العالم الحقيقي، ومع ذلك، فإن المنافسة التامة تشكل نموذجا اقتصاديا مهما للمقارنة بين النماذج الأخرى. وكثيرا ما يقال إنّ الأسواق التنافسية تتمتع بالعديد من الفوائد التي تنبع من هذا النموذج النظري.

*أمثلة على أسواق المنافسة التامة أو الكاملة (chandra, 2025):

في العالم الحقيقي، من الصعب العثور على أمثلة للصناعات التي تناسب جميع معايير "المعرفة الكاملة" و"المعلومات الكاملة". ومع ذلك، هناك بعض الأسواق التي تقترب من المنافسة التامة وهي:

✓ **أسواق الصرف الأجنبي:** هنا العملة كلها متجانسة، كما سيتمكن المتداولون من الوصول إلى العديد من المشترين والبائعين المختلفين، ستكون هناك معلومات جيدة حول الأسعار النسبية، عند شراء العملة فمن السهل مقارنة الأسعار؛

✓ **الأسواق الزراعية:** وفي بعض الحالات، هناك العديد من المزارعين الذين يبيعون منتجات متطابقة في السوق، والعديد من المشترين. من السهل مقارنة الأسعار في السوق. ولذلك، فإن الأسواق الزراعية غالباً ما تقترب من المنافسة الكاملة؛

✓ **الصناعات المتعلقة بالإنترنت:** لقد جعل الإنترنت العديد من الأسواق أقرب إلى المنافسة الكاملة لأنّ الإنترنت جعل من السهل جداً مقارنة الأسعار بسرعة وكفاءة (معلومات مثالية). كما أنّ الإنترنت قد جعل الحواجز أمام الدخول أقل. على سبيل المثال، يبيع سلعة شائعة على الإنترنت من خلال خدمة مثل e-bay يكون مغلقاً أمام المنافسة الكاملة. من السهل مقارنة أسعار الكتب والشراء من الأرخص. لقد مكّن الإنترنت من انخفاض أسعار العديد من الكتب، بحيث أصبحت الشركات التي تبيع الكتب عبر الإنترنت تحقق أرباحاً عادية فقط.

2. المنافسة الاحتكارية: (Monopolistic competition)

يمتاز هذا النوع من الأسواق بوجود عدد كبير من البائعين ينتجون منتجاً أو خدمةً ينظر إليها من قبل المستهلكين بأنها تختلف من منافس لآخر، ولكن في الواقع هي متشابهة تماماً، ويتم الترويج للمنتجات من خلال الإعلانات " (Mc Connell, Brue, & Campbell, 2004, p. 214). "ويعتبر اختلاف المنتجات محور نجاح السوق التي تتميز بالمنافسة الاحتكارية، وهذا الاختلاف قائم على أساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، المواصفات، توقيت البيع، أسلوب التوزيع والخدمة بعد البيع وكسب الولاء السلعي وغيرها من المواصفات المرتبطة بالمنتج" (النجار، 2000، صفحة 20).

وخلافاً لما عليه أسواق المنافسة التامة، فإنّ أعضاء هذه السوق يملكون بعض السيطرة على الأسعار، مما يعني أنه يمكن تغيير سعر البيع طالما أن المستهلكين لا يزالون على استعداد لشراء المنتج بالسعر الجديد، وفي حالة كانت تكاليف منتج معين ضعفي منتج مماثل في السوق، فسوف يتجنب معظم المستهلكين شراء هذا المنتج وبالمقابل يقومون بشراء منتجات المنافسين بدلاً عنه، ويمكن أن يكون هناك عدد كبير من المنافسين أو عدد قليل (غالباً يكون هناك الكثير من المنافسين) في صناعة تتميز بالمنافسة الاحتكارية، وإنه من الصعب بعض الشيء الدخول أو ترك مثل هذه الصناعة.

والمنافسة الاحتكارية تصف هيكل صناعةٍ يجمع عناصر كلٍ من الاحتكار والمنافسة التامة، وهي هيكل السوق الأكثر انتشاراً في الاقتصاديات الحديثة (Jason & Walter , 2004, p. 40)، إذ أنّ كل منتج في قطاع معين يتمتع بدرجة طفيفة من الاحتكار نتيجة تنويع المنتجين ولكنّه يتعرض لدرجة كبيرة من المنافسة نظراً لكثرة عدد المنتجين (عمر، 1996، صفحة 458). وهذا النوع من المنافسة أبعد ما تكون عليه المنافسة في القطاع المصرفي وبالذات في الدول النامية لارتباط المصارف العاملة برأس النظام المصرفي والبنك المركزي وعمله وفقاً للأنظمة والتعليمات وحسب تعليمات السياسة النقدية وظروف النمو الاقتصادي. وهذا النوع هو السائد غالباً في القطاع المصرفي للأسباب التي أوردناها سابقاً إضافةً إلى أنّ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي يظلّ محدوداً إذا ما قورن بالأعداد العاملة في اقتصاديات الدول المتقدمة.

وعليه فإنّ هيكل هذا السوق يتّصف بالخصائص التالية (إتيم، 2006، صفحة 53):

- ✓ وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، مما يعكس عدم قدرة أي مؤسسة على التأثير على سعر السوق، حيث حصة كل مؤسسة من انتاج السوق تكون صغيرة نسبياً.
- ✓ جميع المؤسسات في هذه السوق تنتج سلعا متشابهة ولكنها ليست متجانسة، وبالتالي فإن انتاج أي مؤسسة قد يكون بديلاً جيداً لإنتاج المؤسسات الأخرى ولكنه ليس بديلاً تاماً، وهذا يعطي للمؤسسة تلك القدرة على رفع سعر منتجها بمستوى بسيط دون فقدانها لزيائنها.
- ✓ سهولة الدخول والخروج من السوق، أي أنه لا وجود لعوائق قانونية أو طبيعية في هذا السوق.
- ✓ وجود منافسة غير سعرية في هذا السوق، حيث أن جذب الزبائن يتم بأسلوب آخر وهو التميز السلعي، لذا تعتمد المؤسسات في هذا السوق على الدعاية والاعلان لترويج وبيع منتجاتها.

3. احتكار القلة (Oligopoly):

يعرّف هذا النوع أيضاً بالمنافسة غير التامة وهو: "هيكل صناعي يتميز بعدد قليل من الشركات التي تنتج كل أو معظم إنتاج بعض السلع التي قد تكون متجانسة أو متباينة" (chandra, 2025)، وفي ظلّ احتكار القلة، من الصعب تحديد عدد الشركات المنافسة بين الشركات القليلة، فمع وجود عدد قليل من الشركات في السوق، من المرجح أن يؤثر عمل إحدى الشركات على الشركات الأخرى.

تنتج صناعة احتكار القلة إما منتجاً متجانساً أو منتجات غير متجانسة ويمتاز بمحدودية عدد الباعة في صناعة معينة وفي كثير من الأحيان لا تكون في السوق المحلي، لكن على المستوى العالمي، وهذا بسبب ارتفاع متطلبات الدخول إلى السوق كالحاجة إلى استثمارات كبيرة لدخول هذه الصناعة، مما يجعل من الصعب والمعقد الدخول أو الخروج من السوق. وعليه فإنّ الصناعات التي تتميز باحتكار القلة عادة ما تكون كبيرة جداً لأن لها القدرة المالية الكافية للقيام بالاستثمار المطلوب، والسلع التي تباع في ظل احتكار القلة يمكن أن تكون متشابهة أو مختلفة، وكل بائع له بعض الرقابة على السعر، ومن أمثلة هذه السلع التي تباع في أسواق تتميز باحتكار القلة: صناعة السيارات، الطائرات، المشروبات الغازية وصناعات الفولاذ (Jain & Ohri, 2009, p. 264). ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من احتكار القلة (مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 18):

- ✓ **احتكار القلة البحت:** الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متجانس، وهنا تسهل معرفة وضع توازن القطاع في السوق، بما أنه من السهل معرفة العرض الكلي للمنتجات المتجانسة، ومن ثمة يمكن أن يقرر سعر موحد في السوق للمنتجات المتجانسة داخل الصناعة.
- ✓ **احتكار القلة مع تنوع المنتج:** الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متنوع، ما يجعل من المتعذر معرفة وضع توازن القطاع في السوق وما يتبعه ذلك من تقرير أسعار مختلف المنتجات المتنوع في الصناعة.

وهناك من صنّف احتكار القلة إلى الأنواع التالية (chandra, 2025):

✓ احتكار القلّة المفتوح مقابل المغلق:

ويتمّ هذا التصنيف على أساس حرية الدخول في الصناعة الجديدة. احتكار القلّة المفتوح هو وضع السوق حيث يمكن للشركة الدخول في الصناعة في أي وقت تريده، بينما في حالة احتكار القلّة المغلق، هناك قيود معينة تعمل كحاجز أمام شركة جديدة للدخول في الصناعة.

✓ احتكار القلّة الجزئي مقابل الكامل:

ويتمّ هذا التصنيف على أساس القيادة السعرية. يشير احتكار القلّة الجزئي إلى وضع السوق، حيث تهيمن شركة كبيرة واحدة على السوق ويُنظر إليها على أنها الشركة الرائدة في الأسعار. في حين أنه في حالة احتكار القلّة الكامل، فإنّ القيادة السعرية تكون واضحة بغياها.

✓ احتكار القلّة المثالي (النقي) مقابل احتكار القلّة غير الكامل (التفاضلي):

يتمّ هذا التصنيف على أساس تمايز المنتجات. يكون احتكار القلّة مثاليًا أو نقيًا عندما تتعامل الشركات في المنتجات المتجانسة. في حين يقال أنّ احتكار القلّة غير كامل، عندما تتعامل الشركات في منتجات غير متجانسة، أي أنّ المنتجات متقاربة ولكنها ليست بدائل مثالية.

✓ احتكار القلّة المشترك والمنظم:

يتمّ هذا التصنيف على أساس درجة التنسيق الموجودة بين الشركات. عندما تجتمع الشركات وتبيع منتجاتها بالمصلحة المشتركة يطلق عليها اسم احتكار القلّة النقاية. ومع ذلك، في حالة احتكار القلّة المنظم، يكون لدى الشركات جمعية مركزية لتحديد الأسعار والإنتاج والخصص.

✓ احتكار القلّة التواطئية مقابل غير التواطئية:

يتمّ هذا التصنيف على أساس الاتفاق أو التفاهم بين الشركات. ففي حالة احتكار القلّة التواطئي، بدلاً من التنافس مع بعضها البعض، تجتمع الشركات معًا وبإجماع الجميع على تحديد السعر والمخرجات، بينما في حالة احتكار القلّة غير التواطئي، هناك نقص في التفاهم بين الشركات وتتنافس ضد بعضها البعض لتحقيق أهدافها الخاصة.

4. الاحتكار التام (Monopoly) :

هو نقيض التنافس ومعناه الحرفي "وجود بائع بمفرده" (الحاج و فليح ، 2009، صفحة 45)، وفي الواقع هناك عدد قليل من الاحتكارات المطلقة أين تسيطر أو تهيمن شركة واحدة على السوق، وفي ظل الاحتكار التام أو المطلق، تقوم شركة واحدة بإنتاج سلعة أو خدمة مع عدم وجود بدائل قريبة لها، وبذلك تسيطر هذه الشركة على السوق في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وهي التي تقرر سعر إنتاجها ويكون بذلك المحتكر في هذه الحالة صانعا للسعر (Price maker)، على العكس من المنافسة التامة التي لا يمكن لشركة واحدة أن تؤثر على سعر المنتج أو الخدمة، وبذلك يتمكن المحتكر من بيع كميات معينة من المنتج عند هذا السعر الذي يحدده مهما كان. وفي السوق الذي يتميز بالاحتكار التام لا توجد حرية للدخول أو الخروج. أي أن المنتج الواحد أو البائع الواحد في هذا النوع من الأسواق أي المحتكر هو الذي يمثل الصناعة ككل وهو الذي يقرر ثمن السلعة أو الخدمة (عبد الله، 1999، صفحة 260). وعليه فإنّ خصائص الاحتكار كما يلي:

- ✓ في ظل الاحتكار، يوجد منتج أو بائع واحد لمنتج معين ولا يوجد فرق بين الشركة والصناعة. في ظل الاحتكار، تعتبر الشركة نفسها صناعة؛
- ✓ يجوز أن يكون الاحتكار شركة فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة أو جمعية تعاونية أو شركة حكومية؛
- ✓ يتمتع المحتكر بالسيطرة الكاملة على توريد المنتج. ومن ثمّ فإنّ مرونة الطلب على منتج المحتكر تساوي صفراً؛
- ✓ لا يوجد بديل قريب لمنتج المحتكر في السوق. ومن ثمّ، في ظل الاحتكار، تكون مرونة الطلب المتبادلة على منتج احتكاري مع بعض السلع الأخرى منخفضة للغاية؛
- ✓ هناك قيود على دخول شركات أخرى في مجال احتكار المنتج؛
- ✓ يمكن للمحتكر التأثير على سعر المنتج. فهو صانع الأسعار، وليس آخذا أو ملقيا للأسعار؛
- ✓ لا يوجد احتكار خالص في العالم الحقيقي؛
- ✓ لا يستطيع المحتكر تحديد سعر وكمية المنتج في وقت واحد؛
- ✓ ينحدر منحني طلب المحتكر إلى الأسفل نحو اليمين.

4.2.1 محدّدات التنافسية:

من الطرق أو النماذج المستخدمة لفهم القدرة التنافسية لصناعة معيّنة وتحليل هياكل الأسواق حسب نظرية الاقتصاد الصناعي هو الإطار الماسي الذي تم عرضه من قبل (Porter, 1990)، ويشير هذا الإطار إلى أربعة عوامل مترابطة محدّدة للقدرة التنافسية للصناعة، وتنطبق على كل المؤسسات والصناعات، وهي كما يرى (Budiwibowo, Trigunarsyah, Abidin, & Soeparto, 2009, p. 56) كما يلي:

1. المحدّد الأول هو عامل ظروف الإنتاج (Factors conditions): والتي تشمل عوامل مرتبطة بالقوى البشرية المميزة والمدرية ورؤوس الأموال والموارد المعرفية والبنية التحتية.

2. المحدّد الثاني هو ظروف الطلب (Demand conditions): التي تصف حجم وهيكل ومستوى التطور التقني للطلب في السوق الرئيسية على منتجات وخدمات صناعة معينة. وتشمل الظروف البيئة الاجتماعية التي تفرض أنماطاً من الطلب لا بد للمنتج مواجهتها بالبحث والتطوير المستمرين بما يضمن تحقيق التفوق والتميز في الإنتاج، وتشمل كذلك حجم ومدى أهمية الطلب المحلي وتأثيره في تخفيض تكاليف الإنتاج.

3. المحدّد الثالث هو الصناعات المساندة ذات الصلة (Related and Supporting industries): التي تعكس وجود أو غياب صناعات مساندة ذات صلة بالمجتمع وذات قدرة تنافسية عالية في صناعة معينة في الدولة. ويعكس هذا بدوره القوة الوطنية على التكامل في القطاع الواحد، فتستفيد الصناعات المساندة في تصميم الإنتاج، وتقديم منتجات وخدمات جديدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خفض تكاليف النقل والاستفادة من المهندسين المهرة، ومعاهد البحث، والتدريب، وطلب المستهلكين المحليين.

4. المحدّد الرابع هو استراتيجية المؤسسة وهيكلها وتنافسيتها (Firm strategy, structure and rivalry): إن البيئة المحيطة بالمؤسسة تؤثر على كيفية خلق وعمل المؤسسات وتنظيمها، وقدرتها على المنافسة، فالتنافسية تنمو بوجود بيئة تدعم الإبداع من خلال سياسات تشجيع ودعم الاستثمار في المهارات والقدرات والموجودات.

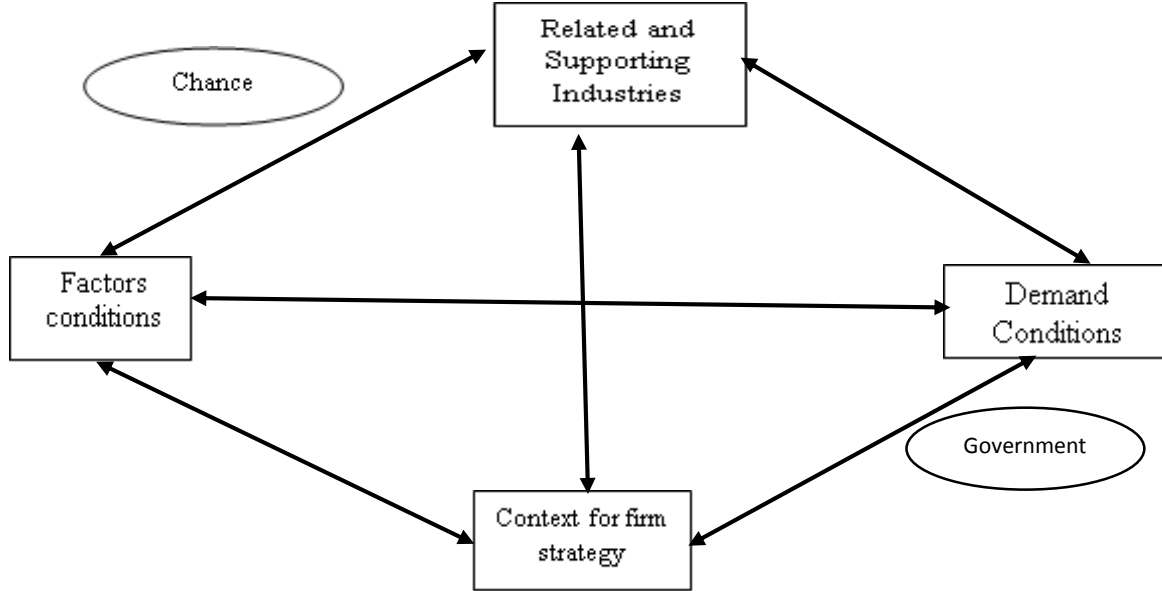
ويستند الإطار الماسي لبورتر إلى قاعدتين أساسيتين هما (Rasche, 2008, p. 103):

✓ هيكل القطاع يحدّد طبيعة المنافسة في القطاع.

✓ طبيعة المنافسة هي المحدد الرئيسي لربحية المؤسسة.

والشكل الموالي يوضح محددات التنافسية حسب الإطار الماسي الذي وضعه (Porter 1990):

الشكل رقم(1.1): الإطار الماسي لبورتر The Diamond Framework



Source: (Flanagan, Jewell, Ericsson, & Henricsson , 2005)

5.2.1 التنافسية المصرفية:

يعتبر القطاع المصرفي مصدراً أساسياً لتمويل مختلف العمليات الإنتاجية والنشاطات التجارية، في معظم اقتصاديات الدول وبالذات النامية التي تتبع ما يعرف بـ Bank-Based Financial System، وعليه فإن كفاءة النظام المالي وفعاليته تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، لأثرها المباشر على تكاليف التمويل المستخدمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يسهم إسهاماً خفيفاً في رفع مستويات الإنتاج الكلي، وهذا ما أشار إليه (Deltuvaite & Vasklaitis, 2007, p. 11) بأن تركيبة السوق والتنافسية في النظام المالي تعتبر من أهم قضايا السياسة الاقتصادية، وذلك لما لدرجة المنافسة من أثر على كفاءة إنتاج الخدمات المالية، وبالتالي كفاءة النظام البنكي واستقراره المالي الذي ينعكس بدوره على نوعية التمويل المتاحة وكلفته وأثر ذلك الإيجابي على مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي.

1. مفهوم التنافسية المصرفية:

يشير مفهوم التنافسية المصرفية إلى: "الكيفية التي تستطيع المؤسسة المالية أو البنك أن يميز به نفسه عن أقرانه ومنافسيه، ويحقق لنفسه التفوق والتميز عليهم، وأن تحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل حقيقية عديدة تنعكس

في تخفيض الكلفة وتحسين الجودة" (الغزالي، 2003). كما: "أنها الدرجة التي يمكن بها لبنك إنتاج خدمات (في ظل شروط السوق) تلي متطلبات المنافسة الأجنبية، وبنفس الوقت تعمل على المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي المحلي" (قندح، 2003، صفحة 45). "فالتنافسية المصرفية هي قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم، وفي الوقت ذاته، تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي" (الصمادي، زريقات، و بن شايب، 2013، صفحة 100).

ما يعني أنّ تنافسية القطاع المصرفي هي قدرة هذا القطاع على المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على زيادتها، وعلى زيادة حجم أرباحه من خلال التنوع في عملياته وخدماته المصرفية المقدمة للعملاء، وتطوير هذه العمليات والخدمات بما يتلاءم مع أذواق العملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، علاوة على تحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين وتحسين دخول العاملين فيه.

وعلى العموم فإنّ النظام المالي ذو التنافسية العالية هو النظام القادر على:

- ✓ تحقيق كفاءة في عمليات الدفع وتنفيذها بفعالية؛
- ✓ تسهيل تخصيص الموارد وتوفير التمويل بشكل مستمر وفعال؛
- ✓ توفير أدوات وضمانات تحدّ من حالة عدم اليقين المتعلقة بقيمة النقود والأدوات المالية، وتمكين المستثمر من التحكم المعقول بالمخاطر؛
- ✓ تسهيل إصدار أدوات الدين ورأس المال لصالح المشاريع التي تحتاج إلى تمويل؛
- ✓ تزويد الجمهور بمعلومات دقيقة وشفافة حول أسعار الأصول والموجودات المالية.

2. مبادئ التنافسية المصرفية:

تعمل المؤسسات والبنوك على إيجاد بيئة تنافسية خصبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة، وهذا ما ينعكس مباشرة على رفع مستوى الأداء وكذا خفض التكاليف والأسعار.

ويعتمد تحسين القدرة والظروف التنافسية على عنصرين أساسيين:

أولاً: تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي، على اعتبارهما مصدراً أساسياً للتمويل، ووسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، بالإضافة إلى المهارات والقدرات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

ثانياً: تنشيط قطاع الصادرات الذي يحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، عن طريق فتح أسواق جديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها، بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يتوجب على البنوك التجارية وضع استراتيجية مستقبلية لها، لتقدم وتسوق عملها المصرفي خارجاً من خلال قدراتها التنافسية الدولية، حيث يركز البرنامج التأهيلي التنافسي على بعدين، أولهما تأهيل المؤسسة والآخر تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة (الزعبي، 1997، صفحة 12).

3. شروط التنافسية المصرفية:

من أهم الشروط الواجب توافرها في المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق التنافسية (الصادق، 1999، صفحة 17):

- ✓ إنشاء بيئة تشريعية مستقرة ملازمة إلى التطورات التي قد تطرأ على العمل المصرفي؛
- ✓ العمل على إيجاد هيكل اقتصادي مرن ومستمر يواكب التغيرات والتعديلات الجديدة؛
- ✓ الاستثمار في بيئة تحتية تقليدية وتكنولوجية؛
- ✓ تشجيع المدخرات الخاصة بالاستثمارات المحلية؛
- ✓ التركيز على النوعية والسرعة في مسيرة وسلوك الإدارة والإصلاحات؛
- ✓ الحفاظ على استقرار العلاقة بين مستويات الأجور والإنتاجية والضرائب؛
- ✓ الحفاظ على النسيج الاجتماعي في المجتمع من خلال تقليل التفاوت في الأجور وتدعيم الطبقة الوسطى؛
- ✓ الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب طويل الأمد وتحسين وتطوير القوى العاملة؛
- ✓ الموازنة بين ملامح الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي على نحو يؤدي إلى إيجاد الثروة وتحقيق التوافق الاجتماعي والحفاظ على نظام القيم الذي يرغب فيه المواطنون.

4. معايير تنافسية البنك:

تتعدد معايير القدرة التنافسية للبنك، والتي يمكن اعتبارها من زاوية أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة والتحكم في التسيير، ويمكن تحديد أهم هذه المعايير كما يلي (ملكاوي، 2001، صفحة 31):

- ✓ مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة؛
 - ✓ مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخصصات التي ترصد لذلك؛
 - ✓ مدى الاهتمام ببحوث التطوير المصرفي؛
 - ✓ مدى وجود توجه تسويقي، أي استلهاً حاجات ورغبات العملاء كأساس لتصميم أهداف واستراتيجيات وسياسات الأداء المصرفي والخدمة المصرفية، والسعي المستمر للاستجابة لحاجات ورغبات العملاء والتكيف مع متغيراتها؛
 - ✓ مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك؛
 - ✓ مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة؛
 - ✓ مدى استخدام أحدث تكنولوجيا الصناعة المصرفية؛
 - ✓ الحصة السوقية للبنك ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي؛
 - ✓ القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.
- أما درجة المنافسة بين البنوك الناشطة في قطاع مصرفي معين، فتتحدد بالعوامل التالية (خليل، 1998، صفحة 66):
- ✓ عدد البنوك الناشطة في السوق الذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة المنافسة؛
 - ✓ نمو الصناعة البنكية، بحيث كلما كان النمو بطيئاً كلما زادت المنافسة؛
 - ✓ درجة التمرکز والتوازن بين المتنافسين في السوق الذي يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض حدة المنافسة؛
 - ✓ التكاليف الثابتة فكلما كانت مرتفعة زادت شدة المنافسة؛

✓ تكاليف التبديل أو التحول الذي يؤدي انخفاضها إلى ارتفاع درجة المنافسة.

5. وسائل المنافسة بين البنوك:

تعتمد البنوك في سلوكها التنافسي مع منافسيها في الصناعة المصرفية على العديد من الأدوات والوسائل، لعلّ من أبرزها ما يلي (محسن و بوخلالة، 2006، الصفحات 5-6):

✓ **رأس المال:** يمثل رأس المال بالنسبة للبنك مؤشرا لمتانته المالية، ووسيلة ضمان وحماية لأموال المودعين من مخاطر سوء التسيير وتوظيف الأموال، فكلما كان رأس المال كبيرا زادت ثقة المودعين في البنك، لذلك تتنافس البنوك على زيادة نسبة رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء؛

✓ **السعر:** يظهر في رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين، وخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع المستثمرين على الإقراض، وتخفيض العمولات المفروضة على الخدمات المصرفية؛

✓ **استعمال التكنولوجيا:** إن نجاح البنك في ادخال وسائل تكنولوجيا حديثة في تقديم خدماته، يؤدي إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات ومن ثم جذب المزيد من العملاء، كما أنّ التكنولوجيا تساهم في خلق وابتكار خدمات جديدة وهو ما يعدّ عنصرا من العناصر التي تتنافس عليه البنوك؛

✓ **تسويق الخدمات:** يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير في جذب انتباه العملاء واثارة ميولهم ورغبتهم، وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان وفتح أكبر عدد ممكن من الفروع وانتشارها بشكل واسع، بالإضافة إلى اختيار أحسن المواقع لهذه الفروع وأنسبها للعميل وتقديم الخدمات في أقصر وأنسب الفترات؛

✓ **حسن المعاملة:** تتنافس البنوك على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية، من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم بالبنك، ومن ذلك تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل مريحة، حسن الاستقبال واحترام العملاء.

6.2.1 نماذج قياس التنافسية:

إنّ تقدير درجة المنافسة في أيّ صناعة يعدّ مهمّة صعبة، والصناعة المصرفية ليست استثناءً. وقد تم تطوير العديد من الطرق لقياس المنافسة المصرفية، ويمكن تقسيمها على نطاق واسع إلى نهجين رئيسيين هما: النهج الهيكلي أو نهج المنظمة الصناعية (IO) والنهج غير الهيكلي أو نهج المنظمة الصناعية التجريبية الجديدة (NEIO).

1.6.2.1 النهج الهيكلي لقياس التنافسية:

نشأ النهج الهيكلي من نظرية المنظمة الصناعية التي تختبر هيكل السوق لتقييم المنافسة المصرفية بناءً على نموذج الأداء-الهيكل-السلوك (SCP)، وتستخدم هذه الطريقة عدد البنوك أو درجة تركّز الصناعة المصرفية كوكيل لقوة السوق (Bali, Ashim, & Ranjula, 2014, p. 6). تزعم فرضية أداء هيكل وسلوك (SCP) أنّ التركّز الأكبر يسبّب سلوكيات أقل تنافسية ويؤدي إلى ربحية أكبر للبنك. وفي هذا النموذج، يتم قياس المنافسة من خلال مؤشرات التركّز مثل نسب تركّز الشركات n أو مؤشر هيرفيندال-هيرشمان. وتختبر بعض الأبحاث هذا النموذج بالاشتراك مع تفسير بديل للأداء، وهو فرضية الكفاءة، التي تعزو الاختلافات في الأداء (أو الربح) إلى الاختلافات في الكفاءة (Goldberg & Rai, 1996, p. 20).

ومع ذلك، فإنّ النهج الهيكلي يعاني من العديد من أوجه القصور. وعلى الرغم من استخدام هذه الفرضيات بشكل متكرر في البحوث التجريبية، إلا أنّها لا تدعمها دائماً نظرية الاقتصاد الجزئي النظرية (Bikker & Spierdijk, 2008). وأهم مؤشرات قياس التنافسية ضمن هذا النهج:

1. نسبة التركّز C_r :

تعبّر عن نسبة استحواذ عدد معين (r) من أكبر المؤسسات في القطاع أو الصناعة على المبيعات أو الأصول أو الإنتاج (Linde, 1991, p. 130).

أمّا نسبة التركّز المصرفي فيمكن تعريفها على أنّها نسبة استحواذ أكبر البنوك على رأس جهاز مصرفي معيّن (يمكن أن يكون 1 أو 3 أو 5 أو 7...) على الأصول، القروض والودائع.

حيث أنّ العدد (r) يبقى من اختيار الباحث، وتحسب نسبة التركّز C_r وفقاً للصيغة التالية: (المعماري، 2020، الصفحات 85-86):

$$C_r = \sum_{i=1}^r \frac{x_i}{X} = \sum_{i=1}^r S_i$$

بحيث:

C_r : نسبة التركز لـ r مؤسسة، ويحدد العدد من طرف الباحث.

x_i : إنتاج مؤسسة i في قطاع معين أو صناعة ما.

X : الإنتاج الكلي للمؤسسات التابعة للقطاع أو الصناعة.

S_i : الحصة السوقية للمؤسسة الواحدة.

إنّ مؤشر نسبة التركز يتميز بسهولة حسابه، لكنّه بالمقابل يعاني من بعض السلبيات أهمّها:

- ✓ لا يدخل كل مؤسسات القطاع أو الصناعة في حسابه ويكتفي بأكبرها حجماً؛
- ✓ اختيار عدد المؤسسات غير ثابت ويمكن أن يختلف باختلاف الباحث، فهو لا يستند إلى معيار معين؛
- ✓ لا يهتم بتوزيع الحصص السوقية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، فهذا المؤشر لا يظهر التغيرات التي قد تطرأ لدى المؤسسات الأصغر حجماً كعمليات الاندماج فيما بينها، والتي من شأنها تغيير توزيع حصصها السوقية نتيجة تغير عدد المؤسسات.

2. مؤشر هيرشمان وهيرفندال Hirschman – Herfindahl Index:

يعتبر مؤشر هيرشمان-هيرفندال والمعروف بالرمز HHI، من أهم المؤشرات ذات الاستخدام الواسع في مجال قياس درجة تركّز سوق أو صناعة ما، وبالتالي تحديد هيكل تنافسية هذا السوق، وقد كان له دور مهم في تقليص ومكافحة الاحتكار في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يستخدم في أغلب الوكالات التنظيمية المصرفية، وHHI عبارة عن "مجموع مربعات الحصص السوقية لجميع البنوك، حيث أن الحصة السوقية يمكن أن تعتمد على الودائع أو الأصول" (9, Mostak, 2012)، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X} \right)^2 = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

إنّ مؤشر HHI يعطي لكل مؤسسة تنشط في صناعة ما أهمية نسبية مساوية لحجم حصتها السوقية، وعليه فقد تم تجاوز سلبيات مؤشر نسبة التركز السابق الذكر، لأن عملية تربيع الحصص السوقية للمؤسسات من شأنها إعطاء وزن أكبر للأكبر حجما، وجدير بالذكر أنه لا توجد قيم معيارية لهذا المؤشر يمكن اعتمادها في تحديد مستوى تركّز السوق أو الصناعة، إلا أنه بالمقابل كان هناك عدد من الاجتهادات بغرض وضع قيم معيارية للمؤشر، وأهمها: (ALTUNÖZ, 2016, pp. 2-3)

1. من أجل $HHI < 1000$: فإن التركز ضعيف جدًا أو لا يوجد تركّز داخل السوق وبالتالي فإنّ هيكل السوق يتميز بالمنافسة التامة؛

2. من أجل $1000 \leq HHI < 1800$: فإن تركّز السوق يكون متوسطا والمنافسة احتكارية والسوق توصف بالمثالية؛

3. أما من أجل $HHI \geq 1800$: فإن التركز يكون مرتفعاً، ويمكن القول حينئذ أن هيكل السوق يتميز باحتكار القلة أو الاحتكار التام.

2.6.2.1 النهج غير الهيكلي لقياس التنافسية:

تفترض المناهج الهيكلية أو البنوية أن الأسواق عالية التركز ليست تنافسية، لأن القدرة على المنافسة تعتمد على درجة المنافسة. لذا فإن الميزة الأكثر أهمية للمناهج غير الهيكلية هي القدرة على افتراض علاقة السبب والنتيجة (Casu & Girardone, 2006, p. 122)، ونتيجة القصور الذي يعاني منه النهج الهيكلي، ركزت الدراسات الحديثة بشكل متزايد على النهج غير الهيكلي (NEIO) لاستخلاص استنتاجات حول السلوك الملحوظ من المعلومات المقدرة المستمدة من النماذج الاقتصادية الجزئية النظرية لتحديد السعر والإنتاج (لاو: 1982، بريسناهان: 1982، بانزار وروس: 1987، كورنو وآخرون: 2009). يوفّر نهج NEIO اختبارات غير هيكلية لقياس المنافسة من أجل تجنب المشاكل المرتبطة بنهج IO التقليدي. فمقاييس المنافسة التقليدية تعاني من حقيقة أنّها تستنتج درجة المنافسة من عوامل غير مباشرة مثل هيكل السوق أو حصص السوق. وعلى النقيض من ذلك، لا تستنتج المقاييس غير الهيكلية أو غير البنوية السلوك التنافسي للبنوك من خلال تحليل هيكل السوق، بل تقيس سلوك البنوك بشكل مباشر. ويتم تقدير معايير السلوك التنافسي للشركات مثل هوامش السعر والتكلفة في إطار

NEIO الذي يتضمن نموذج Rosse-Panzar، الذي يوفر مقياسًا إجماليًا للمنافسة، ومؤشر Lerner، وهو مقياس فردي لقوة السوق.

في إطار NEIO، هناك طريقتان لقياس درجة المنافسة. الأولى هي منح المعادلة المتزامنة الذي يقدّر وظائف العرض والطلب لتحديد معلمة تقيس سلوك البنوك. والثانية هي نموذج بانزار وروس (1987) الذي يتطلب بيانات متاحة بسهولة حول المتغيرات الخاصة بالشركة.

1. نموذج Panzar-Rosse:

تم تطوير نموذج بانزار-روس (P-R) كتقنية تقدير غير هيكلية لتقييم مستوى قوة الاحتكار في سوق معينة. يبحث النموذج في مدى انعكاس التغير في أسعار المدخلات في توازن الإيرادات التي تحققها الشركة. ففي ظل المنافسة الكاملة، يؤدي ارتفاع أسعار المدخلات إلى ارتفاع كل من التكاليف الهامشية والإيرادات الإجمالية بنفس مقدار الزيادة في التكاليف. أما بالنسبة لتعظيم الربح للمحتكر، فتؤدي الزيادة في سعر المدخلات إلى زيادة التكاليف الهامشية (انتقال منحنى التكلفة الهامشية إلى الأعلى) وإلى تقليل الناتج وبالتالي تقليل الإيرادات الإجمالية (Panzar & Rosse, 1987) (Nathan & Neave, 1989).

هناك عدد من الافتراضات التي يجب مراعاتها بالنسبة لنموذج P-R وهي:

- ✓ البنوك هي شركات منتجة، تهدف إلى تعظيم الربح وتوزع إيراداتها بشكل طبيعي والتكلفة كذلك؛
- ✓ تتحصل البنوك على إيراداتها بالاعتماد على العمالة ورأس المال والأموال الوسيطة (الودائع بشكل أساسي) كمدخلات؛
- ✓ أسعار المدخلات الأعلى غير مرتبطة بالخدمات ذات الجودة الأعلى التي تخلق إيرادات أعلى؛
- ✓ تعمل البنوك في حالة توازن طويل الأجل.

يمكن كتابة النموذج على النحو التالي: لنفترض أن R_i تمثل دالة الإيرادات الحدية (MR) و C_i هي دالة التكلفة الحدية (MC) للبنك i ، حيث يشير X_i إلى مخرجات البنك، و n هو عدد البنوك، أما w_i فهي متجه أسعار المدخلات البالغ عددها m ، أما Z_i فهو متجه المتغيرات الخارجية التي تؤثر في دالة الإيرادات، بينما t_i فيمثل متجه المتغيرات الخارجية القابلة للتغيير التي تؤثر في دالة التكلفة:

$$MR = R_i(x_i, n, z_i) \dots \dots \dots (1)$$

$$MC = C_i(x_i, w_i, t_i) \dots \dots \dots (2)$$

تعظم البنوك أرباحها عندما يكون $MC = MR$ أي:

$$R_i(x_i, n, z_i) - C_i(x_i, w_i, t_i) = 0 \dots \dots \dots (3)$$

لذلك، عندما يكون السوق في حالة التوازن، فإنّ الربح يساوي أيضاً:

$$R^*(x^*, n^*, z) - C^*(x^*, w, t) = 0 \dots \dots \dots (4)$$

في نموذج اللوغاريتم الخطي log-linear، تتم كتابة معادلات MC و MR على النحو التالي:

$$\ln MC = \alpha_0 + \alpha_1 \ln OUT + \sum_{i=1}^m \beta_i \ln FIP_i + \sum_{j=1}^p \gamma_i \ln EX_{cost_j} \dots \dots \dots (5)$$

$$\ln MR = \delta_0 + \delta_1 \ln OUT + \sum_{k=1}^q \vartheta_k \ln EX_{REV_k} \dots \dots \dots (6)$$

بحيث OUT هو إيرادات البنك، و FIP هو عامل أسعار المدخلات و EX_{cost} هي متغيرات أخرى خارجة عن دالة التكلفة و EX_{REV} هي متغيرات أخرى مرتبطة بالبنك. وبالتالي فإن قيمة ناتج التوازن عند نقطة تعظيم الربح تكون عندما MC تساوي MR في حالة التوازن تكتب على النحو التالي:

$$\ln OUT^* = \frac{(\alpha_0 - \delta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \ln FIP_i + \sum_{j=1}^p \gamma_i \ln EX_{cost_j} - \sum_{k=1}^q \vartheta_k \ln EX_{REV_k})}{(\delta_1 - \alpha_1)} \dots \dots \dots (7)$$

يتم تحديد مستوى السعر من خلال معكوس (مقلوب) دالة الطلب التي تكون في شكل خطي لوغاريتمي:

$$\ln p^* = \vartheta + \ln(\sum_i OUT_i^*) \dots \dots \dots (8)$$

معادلة الإيرادات ذات الشكل المختصر هي حاصل ضرب ناتج التوازن ومستوى الأسعار. وقد استنتج (Bikker, Spierdijk, & Finnie, 2006, p. 114) الشكل المختصر الموالي لمعادلة الإيرادات:

$$\begin{aligned} \ln II_{it} &= \alpha + \beta_1 \ln AFR_{it} + \beta_2 \ln PPE_{it} + \beta_3 \ln PCE_{it} + \eta_1 \ln LNS_{it}/TA_{it} \\ &+ \eta_2 \ln ONEA_{it}/TA_{it} + \eta_3 \ln DPS_{it}/F_{it} + \eta_4 \ln EQ_{it}/TA_{it} + \eta_5 \ln OI_{it}/II_{it} + \varepsilon_1 COMdum_{it} \\ &+ \varepsilon_2 COOdum_{it} + \varepsilon \dots \dots \dots (9) \end{aligned}$$

حيث: يمثل II دخل الفائدة أو إيرادات التمويل، و AFR هو معدل التمويل السنوي أو تكلفة التمويل، و PPE يمثل سعر نفقات الموظفين أو تكلفة التشغيل و PCE هو سعر نفقات رأس المال المادي أو تكلفة رأس المال. ويمثل AFR نسبة نفقات الفائدة إلى إجمالي الأموال، ويتم قياس PPE بنسبة نفقات الموظفين السنوية إلى إجمالي الأصول، و PCE تشير إلى نسبة النفقات الأخرى إلى الأصول الثابتة. كما يتم إدراج عوامل أخرى خاصة بالبنك كمتغيرات تحكم تعكس سلوك البنك والمخاطر التي قد تؤثر على إيرادات البنك. ويتم احتساب مخاطر الائتمان بنسبة قروض العملاء إلى إجمالي الأصول (LNS/TA). يمكن تحديد هيكل الأصول من خلال نسبة الأصول الأخرى غير المدرة للدخل إلى إجمالي الأصول (ONEA/TA). كما تمثل نسبة ودائع العملاء إلى مجموع ودائع العملاء والتمويل قصير الأجل (DPS/F). ويتم احتساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQ/TA) لأجل الرافعة المالية التي تعكس اختلاف درجة المخاطرة بين البنوك. في حين تمثل (OI/II) نسبة الدخل الآخر إلى دخل الفائدة، ما يعكس الدور المتزايد للأنشطة المصرفية غير المرتبطة مباشرة بالوساطة المالية التي تعتمد جزئياً على نفس المدخلات، أما المتغيرات COMdum و COOdum فهي متغيرات وهمية للبنوك التجارية والتعاونية وهي مدرجة في النموذج، لمراعاة الاختلافات في أحجام الأصول وهيكل الإيرادات وأنواع الخدمات المصرفية المقدمة التي لا يتم احتسابها بواسطة المتغيرات الأخرى. أخيراً، يمثل ε مصطلح الخطأ. وتمثل i البنك في الوقت t .

يوفر نموذج P-R مؤشراً لقياس درجة تنافسية الصناعة، يعرف بـ "دالة المرونة الإحصائية H-statistic" والتي تتراوح قيمتها بين 0 و 1. ويتم حسابها من معادلة الإيرادات في صيغتها المختصرة، حيث يقيس مجموع مرونة إجمالي إيرادات الشركة بالنسبة لأسعار مدخلاتها. ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$H = \sum_{k=1}^m \frac{\delta R_i^*}{\delta w_{ki}} \frac{w_{ki}}{R_i^*} \dots \dots \dots (10)$$

في هذه الحالة، نعبّر عن التغير في أسعار مدخلات العوامل بالرمز δw_{ki} ، في حين يرمز δR_i^* إلى الإيرادات التي يحققها البنك i في حالة التوازن. يمكن الحصول على دالة المرونة الإحصائية H-statistic من نموذج P-R (1987) بالاعتماد على معادلة الإيرادات المختصرة رقم (9) أعلاه، يمكن أيضاً كتابتها على النحو التالي:

$$H = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3$$

ومن خلال الجدول رقم (1.1) الموالي، فإنّ القطاع المصرفي يتميز بالاحتكار أو "الكارتل المثالي" من أجل قيمة $H \leq 0$ ، والمنافسة الاحتكارية أو القلة الاحتكارية من أجل قيمة $0 < H < 1$. والمنافسة الكاملة عند القيمة $H = 1$.

الجدول رقم (1.1): القدرة التمييزية لـ H-statistic

اختبار البيئة التنافسية	قيم H^{Comp}
<p>✓ حالة احتكار: يعمل كل بنك بشكل مستقل في ظل ظروف تعظيم الربح الاحتكاري (H) هي دالة متناقصة لمرونة الطلب المتصورة).</p> <p>✓ احتكار القلة يكون مثاليا من أجل $H=0$.</p> <p>✓ اختلاف التوقعات في حالة احتكار القلة قصير الأجل: يكون عدد الشركات في الصناعة ثابتاً وتتخذ كل شركة قرارات بناءً على افتراضات حول ردود أفعال الشركات الأخرى تجاه أفعالها.</p>	$H \leq 0$
<p>✓ منافسة احتكارية: في حالة توازن الدخول الحر، تكون قيمة H دالة متزايدة لمرونة الطلب المتصورة. في هذه الظروف تواجه الشركات منحى طلب مرن وبالتالي تزداد الإيرادات بنسبة أقل من التغير في أسعار المدخلات.</p>	$0 < H < 1$
<p>✓ منافسة تامة: حيث يسود توازن الدخول الحر ويتم الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية بكفاءة.</p> <p>✓ كما قد تعكس هذه القيمة وجود احتكار طبيعي في سوق تتميز بقابلية عالية للمنافسة التامة.</p>	$H = 1$
اختبار التوازن	قيم H^{Eqm}
✓ حالة التوازن.	$H = 0$
✓ حالة اختلال التوازن.	$H < 0$

المصدر: (Nathan & Neave, 1989) (Panzar & Rosse, 1987) (Shaffer, 1993).

2. مؤشر ليرنر (1934) Lerner Index:

بشكل عام، تتضمن المناهج التجريبية لقياس المنافسة العديد من المشكلات. وقد زاد الاهتمام بشكل خاص بقياس المنافسة في القطاع المصرفي في المجال الأكاديمي. ونتيجة لهذه الحقيقة، تم إجراء الكثير من الدراسات العلمية من خلال تطوير أساليب جديدة (مثل مؤشر ليرنر، ونموذج P-R، ونموذج بريسناهان). ويعد مؤشر ليرنر أحد أكثر الأدوات استخدامًا على نطاق واسع لقياس القوة السوقية. وعادة ما يتم اعتباره مؤشرًا للقوة السوقية لأنه كلما زادت قيمة المؤشر، زاد الفرق بين السعر والتكلفة الهامشية، وبالتالي زيادة الفرق بين السعر والسعر التنافسي. ويعتمد أيضًا على مرونة الطلب، لذلك يُطلق عليه أيضًا (هامش السعر-التكلفة). وعليه فإن هذا المؤشر يعرف على: "أنه الفرق بين السعر (p) والتكلفة الهامشية (mc) كجزء من السعر" (Issa, Girardone, & Snaith, 2025, p. 9) ويتطلب حساب مؤشر ليرنر تقدير دالة التكلفة المحولة لوغاريتيميا مع تأثيرات ثابتة للبنوك ومتغيرات وهمية زمنية على النحو التالي:

$$\ln Cost_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln Q_{it} + \frac{\beta_2}{2} \ln Q_{it}^2 + \sum_{k=1}^3 \gamma_{kt} \ln P_{k,it} + \sum_{k=1}^3 \varphi_k \ln Q_{it} \ln P_{k,it} + \sum_{k=1}^3 \sum_{j=1}^3 \delta_{kj} \ln P_{k,it} \ln P_{j,it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث يمثل $Cost_{it}$ إجمالي التكاليف، ويمثل Q_{it} مخرجات البنك أو إجمالي الأصول للبنك i في الوقت t ، و $P_{k,it}$ هي أسعار المدخلات الثلاثة. يتم اشتقاق التكلفة الهامشية على النحو التالي:

$$MC_{TA,it} = \frac{cost_{it}}{Q_{it}} \left[\beta_1 + \beta_2 \ln Q_{it} + \sum_{k=1}^3 \varphi_k \ln P_{k,it} \right] \dots \dots \dots (2)$$

إذن مؤشر ليرنر يحسب بالعلاقة التالية:

$$Lerner_{it} = \frac{P_{TA,it} - MC_{TA,it}}{P_{TA,it}} \dots \dots \dots (3)$$

أو: مؤشر ليرنر = (السعر - التكلفة الهامشية) / السعر

بحيث: $P_{TA,it}$ يمثل سعر إجمالي الأصول ممثلًا بنسبة إجمالي العائدات إلى إجمالي الأصول للبنك i في الزمن t (إجمالي الأصول بمثابة إنتاج البنك)، و $MC_{TA,it}$ هي التكلفة الهامشية لإجمالي أصول البنك i في الزمن t ، وتتراوح قيمة مؤشر ليرنر ما بين 0 و 1، وبالنسبة لأي سوق عندما تقترب قيمة مؤشر ليرنر من 1، تزداد قوة السوق،

وبالتالي ستمتكن البنوك ذات القوة السوقية الكبيرة من لعب دور فعال. يمكن اعتبار مستويات الربح المرتفعة التي تم تحقيقها مؤشراً على الأداء الاقتصادي السيئ والقوة السوقية.

3. نموذج (1982) Bresnahan:

يعتبر هذا النموذج، أحد النماذج الهيكلية المستخدمة في تحليل المنافسة السوقية، سيما في أسواق احتكار القلة (Oligopoly). ويوظف لتقدير درجة قوة السوق (Market Power) التي تمتلكها الشركات من خلال سلوكها في تحديد الأسعار استجابةً للتغيرات الحاصلة في الطلب والتكاليف. أي أنه يُستخدم لتحليل سلوك الأسعار في أسواق احتكار القلة. ويهدف أساساً إلى تحديد فيما إذا كانت الشركات الناشطة في السوق تتصرف بشكل تنافسي أو أنها تمارس نوعاً من السيطرة على الأسعار وتسلك سلوكاً احتكارياً حينئذ.

وعلى الرغم أن نموذج Bresnahan تم تطبيقه في البداية على المجال الصناعي مثل صناعة السيارات أو الصلب -على اعتبارها أسواقاً تسودها حالة احتكار القلة-، فقد طُبّق لاحقاً على الأسواق المصرفية كذلك، سيما لقياس سلوك التسعير بين البنوك ومدى تأثير المنافسة على الأسعار أو الفوائد.

إنّ هذا النموذج يُقدّر إلى أي درجة تتحكم الشركات في الأسعار، وذلك من خلال إدخال معامل يُسمى بمعامل السلوك² ($\theta - \text{Theta}$) داخل معادلة الإيراد الحدي (Bresnahan, 1982):

✓ عندما تكون ($\theta = 0$): السوق في حالة منافسة تامة (الشركات متلقية للأسعار أي لا تتدخل فيها).

✓ عندما تكون ($\theta = 1$): للشركات سلوك احتكاري (شركة واحدة أو احتكار تام).

✓ عندما تكون ($0 < \theta < 1$): احتكار قلة.

✓ عندما تكون ($\theta > 1$): سلوك احتكاري مبالغ فيه (collusive behavior)، وهو حالة نادرة.

كما أنه يتم تقدير نموذج Bresnahan بالاعتماد على بيانات تتعلق بالطلب (مثل الكميات والأسعار والدخل) والتكاليف (كأسعار المدخلات) بالإضافة إلى السلوك التفاعلي بين الشركات (المرونة السعرية للطلب). يعتبر نموذج "بريسناهان" مقارنة بالنماذج الأخرى أكثر تعقيداً من حيث التقدير، لأنه يتطلب بيانات أكثر تفصيلاً

² معامل السلوك ($\theta - \text{Theta}$): يمثل سلوك الشركات في تحديد الأسعار أو درجة المنافسة.

(أسعار، كميات، تكاليف، متغيرات متعلقة بالطلب)، وهذا ما يجعله أكثر عمقا من حيث البنية الاقتصادية سيما وأنه يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأسعار والكميات في السوق.

4. نماذج أخرى:

✓ نموذج Klein Monti للاحتكار (1973-1974):

في حالة المنافسة الكاملة، تقبل جميع البنوك السعر كبيانات. في التوازن التنافسي، يجب أن يكون الهامش مساوياً لكل من هامش الفائدة والودائع. يقدم نموذج البنوك الاحتكارية الحد المعاكس لسوق المنافسة الكاملة. دالة الطلب لكل بنك على القروض هي $L(rL)$ مثل منحنى هابط ودالة الطلب على الودائع هي $D(rD)$ مثل منحنى صاعد. كما يتم تشكيل عكس هذه الدوال مثل $rD(D)$ و $rL(L)$.

✓ نموذج كورنو (The Cournot Model (1838):

يعتبر هذا النموذج، من أوائل النماذج الرياضية والاقتصادية لوصف هيكل الصناعة وتحليل المنافسة بين عدد محدود من المنتجين (احتكار القلة)، حيث تتنافس الشركات على كمية الإنتاج التي ستنتجها، والتي تقررهما بشكل مستقل عن بعضها البعض وفي نفس الوقت (Farrell & Shapirs, 1990, p. 110)، النموذج لديه ميزات كما يلي:

✓ هناك أكثر من شركة، وكل الشركات تنتج منتجاً متجانساً، أي لا يوجد تمييز في المنتج؛

✓ الشركات لا تتعاون، أي لا يوجد تواطؤ؛

✓ تمتلك الشركات قوة سوقية، أي أن قرار الإنتاج الذي تتخذه كل شركة يؤثر على سعر السلعة؛

✓ عدد الشركات ثابت؛

✓ تتنافس الشركات في الكميات، وتختار الكميات في نفس الوقت؛

✓ الشركات عقلانية اقتصادياً وتتصرف بشكل استراتيجي، وعادةً ما تسعى إلى تعظيم الربح في ضوء قرارات منافسيها.

3.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي الأردني:

يعتبر القطاع المصرفي الأردني أكبر القطاعات الخدمية في الاقتصاد الأردني، بالنظر إلى معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نمو نشاطاته ومستوى التطور الذي يشهده، إضافة إلى الاستخدام التكنولوجي والمعلوماتي الواسع الانتشار في الجهاز ككل، لكن بالمقابل تنشط البنوك الأردنية في سوق صغيرة الحجم مع وجود عدد معتبر من البنوك الصغيرة الحجم، إضافة إلى كثرة الفروع لهذه الوحدات، وهذا ما ينعكس سلبياً على هوامش ربحيتها وكفاءتها كذلك، وفي ظل هذه الظروف وعملية الانفتاح والتحرير التدريجي لمعظم القطاعات المالية الدولية، سوف تواجه البنوك الأردنية المحلية - لاسيما الصغيرة الحجم منها - العديد من التحديات والمنافسة من قبل تلك المؤسسات المالية الأجنبية بمواردها المالية المعتبرة والتكنولوجيا العالية، وامكانية تقديمها للخدمات المصرفية المتنوعة وبأحدث التقنيات.

1.3.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي الأردني:

كانت الانطلاقة الفعلية للعمل المصرفي في الأردن عند افتتاح البنك العثماني لفرع له بالأردن عام 1925، حيث مارس الأعمال المصرفية العادية إضافة إلى عمله كوكيل للحكومة الأردنية، وفي عام 1969 تحول إلى بنك "كريندليز"، ثم إلى "آي آند زد كريندليز" عام 1989 وإلى بنك "ستاندرد تشارترد كريندليز" عام 2000 وأخيراً إلى بنك "تساندر تشارترد" عام 2003.

وبالمقابل كان أول البنوك الوطنية الأردنية هو "البنك العربي" الذي افتتح فرعه في عمّان عام 1934، حيث كان مركزه الرئيسي في فلسطين منذ تأسيسه في عام 1930 في مدينة القدس، وقد تمّ نقل هذا المركز الرئيسي إلى العاصمة عمّان بعد أحداث 1948، وبذلك أصبح أول البنوك التجارية المحلية الأردنية، وشهد عام 1949 افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعاً له في الأردن.

وقد تمّ طرح الدينار الأردني عملة للتداول لأول مرة عام 1950 بدلاً من الجنيه الفلسطيني، وبعدها في عام 1956 و 1961 تم تأسيس بنكين وطنيين هما بنك الأردن وبنك القاهرة عمّان، كما قام عدد من رجال الأعمال الأردنيين بتشكيل البنك الأهلي الأردني عام 1956، وفي ذات الفترة تمّ افتتاح عدد من الفروع للبنوك الغير الأردنية وهي "البنك العقاري العربي" في عام 1951، ومصرف الرافدين وبنك الرياض في عام 1957، أمّا عام 1958 فقد تم تسجيل بنك "انترا اللبناني" كأحد البنوك العربية التي لها فروع في الأردن وقد استمر بالعمل إلى غاية عام 1964 حيث أشهر مركزه الرئيسي ببلبنان إفلاسه.

وأهم تطوّر حصل على صعيد العمل المصرفي الأردني في مرحلة الستينيات كان تأسيس البنك المركزي الأردني عام 1964، ليحلّ بذلك محل مجلس النقد الأردني متولّيًا الإشراف على البنوك الأردنية، أمّا مرحلة السبعينيات فقد شهدت تأسيس كلاً من البنك الأردني الكويتي عام 1977، وبنك الأردن والخليج في عام 1978 الذي تمّ تصفيته وتحويل إلى البنك التجاري عام 2003، وكذا بنك البتراء عام 1978 والمصرف السوري الأردني في عام 1980، كما وتمّ تأسيس بنكين للاستثمار هما: بنك الاستثمار العربي الأردني عام 1978 والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في عام 1979، وتزامن ذلك مع افتتاح عدة بنوك أجنبية فروعاً لها بالأردن، وهي سيتي بنك عام 1976 وبنك "الاعتماد والتجارة" في عام 1975، وبنك "تشيس منهاتن" عام 1976، الذي استمر بالعمل حتى عام 1985، إلى أن أصبح أحد فروع بنك الأردن.

ويمكن تفسير هذا التطور المعتبر في القطاع المصرفي الأردني، بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته معظم الاقتصاديات العربية خلال فترة السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عام 1973، ونتيجة أيضاً لتدفق المساعدات الخارجية للأردن، خصوصاً العربية منها وكذا فتح أسواق الخليج أمام صادرات الأردن.

وبالمقابل، تأثّر القطاع المصرفي الأردني بفترات الكساد الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد ككل منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث صحبتها اختناقات ذات أثر كبير على الجهاز المصرفي الأردني أدت بدورها إلى تعثر واضح في أعمال هذه البنوك، وكذا انخفاض أرباحها مقارنة مع سنوات السبعينيات، وقد أدّت هذه الاختلالات إلى خروج أحد البنوك والعمل على تصفيته وهو "بنك البتراء"، وكانت هذه الأزمة قد تبلورت بين عامي 1988 و 1989 حيث تعرّض الدينار الأردني إلى هزة عنيفة، تجسّدت في انخفاض قدرته الشرائية وسعر صرفه، كل هذه التطورات أدّت إلى تدخل البنك المركزي لتصويب هذه الاختلالات، من خلال إعادة الهيكلة والتنظيم للقطاع المصرفي مما يضمن تحسن الأداء والاستمرارية (المحيسن، 2006، صفحة 14).

وشهد عام 1989 تأسيس "بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن"، وكذلك بنك "عمان للاستثمار" في ذات السنة، لكن هذا الأخير تعرض لخسائر كبيرة أدت إلى تصفية أعماله عام 1996.

أمّا عام 1991 فقد شهد تأسيس "البنك الوطني الإسلامي" كبنك استثماري، غير أنّه تم إلغاء ترخيصه ووضعه تحت التصفية عام 1995، وتحولت "الشركة الأهلية للاستثمارات المالية" إلى "بنك الأعمال" واندمج بدوره مع "البنك الأهلي الأردني" عام 1996. وتأسس كذلك بنك "فيلا دلفيا" عام 1993 وصقّيت أعماله عام 2003، وشهد عام 1993 تأسيس البنك الاستثماري "بنك الشرق الأوسط" الذي غيّر اسمه ليصبح

"سوستيه جنرال-الأردن" عام 2003، أما بنك الصادرات والتمويل فقد تأسس عام 1995 والذي تحول إلى بنك المال عام 2006.

وشهدت سنة 1997 تأسيس البنك الإسلامي العربي الدولي، إضافة إلى تحول بنك الإسكان الذي تأسس عام 1974 كمؤسسة إقراض متخصصة في قطاع الإسكان إلى بنك الإسكان للتجارة والتمويل ليصبح بذلك بنكاً تجارياً (الصمادي ب.، 2000).

إضافة إلى مختلف هذه البنوك، يضم القطاع المصرفي الأردني عدة مؤسسات إقراض متخصصة، كمؤسسة الإقراض الزراعي والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وهذه المؤسسات مملوكة بالكامل من الحكومة، في حين أن بنك الإنماء الصناعي الذي تأسس عام 1965 والمنظمة التعاونية الأردنية التي تأسست عام 1968 فهي ذات ملكية مشتركة. وشهد عام 2004 إعطاء الترخيص لفروع ثلاث بنوك عربية لدخول السوق المحلية وهي بنك عودة، بنك لبنان والمهجر، وبنك الكويت الوطني.

وشهدت سنة 2009 تأسيس بنك إسلامي أردني هو بنك صفوة الإسلامي، وإعطاء الترخيص لبنك إسلامي آخر للعمل في السوق الأردني وهو مصرف الراجحي السعودي سنة 2011.

وفي سنة 2021 استحوذت مجموعة كابيتال بنك أو بنك المال على عمليات بنك عودة، كما استحوذت في العام 2022 على بنك سوستيه جنرال - الأردن، مما عزز المكانة التنافسية لهذا البنك في القطاع المصرفي الأردني (www.capitalbank.jo, 2024).

2.3.1 واقع تنافسية القطاع المصرفي الأردني:

لقد كان للعملة وكذا تحول الأردن إلى اقتصاديات السوق الحر أثر واضح على واقع القطاع المصرفي، فقد أدى هذا التوجه الجديد إلى خلق تحديات تنافسية جديدة أمام المصارف الأردنية، سواء فيما بينها أو بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية سيما الكبيرة منها ذات الامتداد العالمي.

وقد تعددت الأدوات والمشتقات المالية المصرفية المتعامل بها وبمختلف أنواعها، وهي مستحدثة ومتطورة ومتجددة باستمرار، وتحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة، سيكون للبنوك الدور الحاسم في حشدها وكذا إدارتها، وعليه وجب على البنوك الأردنية أن تنتهياً لمواجهة هذه التحديات، وأن تهين كوادرها وتعيد تنظيم هيكلها الإدارية، وكذا خططها المالية والتشغيلية بما يتناسب والتحديات القادمة، وبما يضمن لها بالمقابل التفوق والتميز على منافسيها في السوق المصرفي وصولاً إلى تحقيق أعلى المستويات من العائد أو الربحية.

ويرتبط مفهوم التنافسية بنوع وطبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع وتحديدًا في النظام الاقتصادي الحر الذي يتصف بالتعددية وبحرية الفرد والاختيار وتشجيع المبادرات الفردية (الخصاونة، 1997، صفحة 5). وبغرض رفع المقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني ككل خصوصاً القطاع المصرفي، اتخذ الأردن جملة من الإجراءات التي تعزز هذه المقدرة على جميع الأصعدة، وترفع من قدرة القطاع المصرفي وطاقته الإنتاجية وكفاءة عملياته المالية، بما يتناسب والواقع الجديد الذي فرضته برامج التحول الاقتصادي، وكذا تحرير تدفق رؤوس الأموال ومن هذه الإجراءات ما يلي:

✓ تحرير التجارة الخارجية:

في هذا الإطار، تم إعفاء البضائع المستوردة للمملكة الأردنية من الحصول على رخصة الاستيراد، باستثناء الرخص التي تطلب للأغراض الصحية والأمنية والدينية والسلامة العامة، كما تم إعفاء البضائع الأردنية المنشأ من الحصول على رخصة التصدير، وتم استحداث المسرب الأخضر الذي يسمح بإدخال البضائع دون تفتيش لمجموعة الشركات الحاصلة على شهادة (ISO 9000)، لتقليل كلفة الإجراءات الجمركية على هذه الشركات (الصادق، 1999، صفحة 176). وتم العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء التراخيص لعدة بنوك ومؤسسات مالية أجنبية للعمل في السوق المصرفي الأردني.

✓ قانون المنافسة:

في ضوء تبني سياسات التحرير والانفتاح الاقتصادي، وفي ظل غياب الإطار القانوني الذي يمنع الممارسات الاحتكارية في الأردن، تزايدت الحاجة إلى تحديث قانون المنافسة ومنع الاحتكار، فتم إعداد مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار، الذي يشجع المنافسة عن طريق منع ممارسات المؤسسات التي تتسم بأنها غير تنافسية من حيث السلوك، مثل تثبيت الأسعار وتحديد كميات الإنتاج...

✓ السياسة النقدية:

انطلاقاً من مبدأ أنّ الاستقرار النقدي يعتبر العنصر الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، يعمل البنك المركزي الأردني على تحقيق ثلاثة أهداف وطنية تشتمل على المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة، ولتحقيق ذلك، قام البنك المركزي الأردني بوضع ستة أهداف مؤسسية لتحقيقها وهي: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023):

أ. المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة: انتهج البنك المركزي سياسة نقدية متشددة بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية التي أعقبت جائحة كورونا، والتي وإن تراجعت حدّها في عام 2023 إلا أنّها لا تزال قائمة، ورفع أسعار الفائدة. وقام بتوفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها.

ب. ضمان قابلية تحويل الدينار: وذلك بتلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها، ومراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرافين.

ت. المحافظة على سلامة ومناعة الجهاز المصرفي: وذلك من خلال التحقق من صحّة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مراكزها المالية، ومدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية وفق تعليمات البنك المركزي.

ث. المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن متطور: من خلال إدارة التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، وتقاص وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال المقاصة الإلكترونية للشيكات.

ح. المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني: وذلك بتوفير مواصفات أمنية عالية في النقد المصدر مع المحافظة على جودة أوراق النقد المصدرة، وسحب غير الصالح من التداول، ومتابعة عمليات تزييف العملة الوطنية وضبطها، وتأمين السوق الأردني بكميات كافية من أوراق النقد والمسكوكات.

ج. نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية: وذلك بتوفير مصادر المعلومات ونشر البيانات والتقارير وحملات النوعية.

وترمي هذه الإجراءات إلى تعزيز الثقة بالدينار الأردني كعملة رسمية للبلاد، وبصورة تسهم في إكساب النشاط الاقتصادي مزيداً من النمو، بالإضافة إلى تعزيز مناخ الجهاز المصرفي بما يتماشى والمعايير المصرفية الدولية المعاصرة.

✓ تطوير سوق رأس المال الأردني:

نظراً للدور البارز الذي يلعبه سوق رأس المال في تحقيق التطور الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، وكذا تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فقد تمّ اتخاذ مجموعة من الاجراءات بغرض النهوض بدور سوق رأس المال الأردني وتفعيله، أهمّها ما يلي:

أ. الإطار التشريعي: تم إصدار قانون الأوراق المالية عام 1997، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني، وتم إنشاء ثلاث مؤسسات جديدة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري لتحل محلّ سوق عمّان

المالي، وهي هيئة الأوراق المالية، وسوق الأوراق المالية (بورصة عمان) ومركز إيداع الأوراق المالية. كما تم فصل الدور الرقابي والتشريعي لسوق رأس المال عن الدور التنفيذي، بحيث تتولى هيئة الأوراق المالية الدور الرقابي والتشريعي، في حين تتولى سوق الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية الدور التنفيذي.

ب. **قانون الأوراق المالية:** في إطار هذا القانون تم تشكيل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، والمناطق به تطبيق القانون وإصدار تعليمات مختلفة.

ت. **سوق رأس المال:** في إطار تطوير عمل سوق رأس المال، تم تشغيل التداول الإلكتروني لكل من البورصة ومركز إيداع الأوراق المالية، بهدف تطبيق النظام الإلكتروني وفقاً للمعايير الدولية، وبما يحقق السرعة والدقة في التطبيق وفقاً للحقوق وتوفير الجهد والوقت، حيث تم تجهيز البورصة بكافة الاحتياجات ووسائل الاتصالات اللازمة.

3.3.1 هيكل الجهاز المصرفي الأردني:

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي، والبنوك المرخصة مشكّلة من البنوك المحلية بنوعيتها التجارية والإسلامية والبنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وكانت البنوك في نهاية ديسمبر 2023 كما هو موضح في الجدول الموالية:

1. **البنوك الأردنية:** وهي مصنّفة إلى بنوك تجارية وأخرى إسلامية.

أ. **البنوك التجارية:** فيما يلي قائمة البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن:

الجدول رقم (2.1): البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الاردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
10	بنك ABC	1989	www.bank-abc.com/world/Jordan
11	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
12	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 9)

ب. البنوك الإسلامية: وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3.1): البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
3	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 9)

2. البنوك الغير أردنية: وهي كلها تجارية، ما عدا مصرف الراجحي فهو اسلامي وهو أحدث البنوك المرخصة:

الجدول رقم (4.1): البنوك الأجنبية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023

الرقم	اسم البنك	سنة الترخيص	الموقع الإلكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سي تي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
5	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 9)

شهد عدد البنوك المرخصة العاملة في السوق المصرفي الأردني ما بين سنتي 2014 و 2023 انخفاضاً بـ 5 بنوك، حيث كان عددها 25 بنكا عام 2014 موزعة بواقع 16 بنكا أردنيا (منها 3 بنوك إسلامية) بالإضافة إلى 9 بنوك غير أردنية، ليصبح 20 بنكا عام 2023، وكان هذا الانخفاض نتيجة استحواذ كاييتال بنك على بنك عوده سنة 2021 وبنك سوستيه-جنرال الأردن عام 2022 وهذا الأخير كان قد استحوذ سنة 2018 على الأعمال المصرفية لبنك أبو ظبي الوطني بالأردن، وتزامن ذلك مع استحواذ بنك الاستثمار العربي الأردني على فروع بنك "ستاندرد تشارترد" في الأردن، واستحوذه كذلك على الأعمال المصرفية لبنك الكويت الوطني بالأردن عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، 2014-2023).

وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من 865 فرعاً و 58 مكتبا، وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام 2022 نحو 13065 نسمة لكل فرع (جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022، 2022، صفحة 54)، مقارنة مع 12607 نسمة لكل فرع نهاية 2021.

وعلى صعيد الانتشار والتوسع المصرفي، فقد بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن 865 فرعاً داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة، و 177 فرعاً خارج الأردن بنهاية عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022، 2022، صفحة 56).

4.3.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة من 2014 إلى 2023:

فيما يتعلق بأبرز تطورات المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2023، فقد كانت كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5.1): المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة للفترة 2023-2014

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	اجمالي الأصول	اجمالي القروض	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	إجمالي الودائع
2014	44868.1	19274.5	6773.7	30261.0
2015	47133.2	21103.5	7107.8	32598.5
2016	48383.5	22905.8	7261.2	32900.0
2017	49102.5	24736.8	7564.2	33197.7
2018	50893.2	26108.1	7836.4	33848.1
2019	53642.0	27082.2	8152.6	35305.3
2020	57038.0	28639.1	8715.2	36789.1
2021	61057.7	30028.5	9044.3	39522.3
2022	64145.3	32591.5	9389.7	42106.7
2023	66215.5	33429.1	10206.2	43744.3
% معدل التغير	%3,2	%2,6	%8,7	%3,9

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة، 2014-2023).

✓ تطور الأصول:

من خلال الجدول أعلاه، شهدت أصول البنوك العاملة في النظام المصرفي الأردني خلال الفترة من 2014 إلى 2023 نمواً ملحوظاً بلغ حوالي 21.3 مليار دينار، حيث ارتفعت الأصول من 44.8 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 66.2 مليار دينار نهاية عام 2023 وبمعدل نمو سنوي 4.3% بالمتوسط.

ويعزى هذا النمو في الأصول إلى ارتفاع الأصول المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بمقدار 1701.6 مليون دينار (2.9%) عن مستواها في نهاية عام 2022، ليصل بذلك رصيد الأصول المحلية للبنوك المرخصة إلى 59.964 مليار دينار مقارنةً مع 58.262 مليار دينار في نهاية عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 31). ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الأصول المحلية

بارتفاع الديون على القطاع العام والخاص وكذا ارتفاع بند الاحتياطيات، فيما انخفضت الديون على المؤسسات المالية.

وبالمقابل ارتفعت الأصول الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 368 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% في نهاية عام 2023 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2022، ليسجل بذلك رصيد الأصول الأجنبية للبنوك المرخصة 6.251 مليار دينار مقارنةً مع 5.882 مليار دينار في نهاية عام 2022. وقد جاء الارتفاع في الأصول الأجنبية نتيجة ارتفاع القروض للقطاع الخاص (غير المقيم) بمقدار 180 مليون دينار أو ما نسبته 27.1%، وارتفاع محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 26 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%، بالإضافة الى ارتفاع الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 200 مليون دينار (5.1%). بالمقابل انخفض بند النقد في الصندوق (بالعمات الأجنبية) بحوالي 25 مليون دينار (9.1%)، وانخفاض بند الأصول الأجنبية الأخرى بحوالي 13 مليون دينار أو ما نسبته 20% (البنك المركزي الأردني، 2025).

✓ تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:

إنّ من أهم وأبرز المؤشرات المالية على متانة وكذا سلامة الجهاز المصرفي الأردني، النمو المعتمد الذي شهدته حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك خلال الفترة 2014 وحتى 2023. فهذا النمو ينعكس مباشرة على تعزيز ملاءة البنوك ورفع قدرتها على مواجهة مختلف أنواع المخاطر، وبالتالي توفير حماية أكبر لأموال المودعين، حيث من خلال الجدول رقم (5.1) نلاحظ أن حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات قد نما خلال الفترة من 2014 وإلى 2023 بحوالي 3.4 مليار دينار تقريباً، وبمعدل سنوي متوسط يقدر بـ 4.43%. وقد شهدت سنة 2023 أعلى معدل نمو في حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات بحوالي 8% خلال الفترة من 2014 إلى 2023، في حين سجلت السنتين السابقتين أي 2022 و 2021 معدلات نمو على التوالي 3.6% و 3.7%، ولعلّ أنّ أبرز أسباب هذا النمو المتباين هو مواصلة البنك المركزي سياسته النقدية المتشددة ولكن بوتيرة أقل خلال عام 2023، وذلك انسجاماً مع التطورات المحلية والعالمية، واستمرار توجّه البنوك المركزية عالمياً واقتصادياً في التشدد في سياساتها النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

كما عمل البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة بما في ذلك الحفاظ على سعر صرف الدينار الأردني ومعدلات التضخم ضمن مستويات مناسبة والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي.

✓ تطور القروض:

من خلال الجدول رقم (5.1) نلاحظ ارتفاع الرصيد الإجمالي للقروض الممنوحة من قبل البنوك العاملة من 19.27 مليار دينار عام 2014 إلى 33.42 مليار دينار في نهاية عام 2023، بمعدل نمو قدره 2.6% خلال عام 2023.

شكّلت القروض والسلف حوالي 62.5% من إجمالي القروض، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 27.8% من إجمالي القروض كما في نهاية تشرين الثاني من عام 2023 (جمعية البنوك في الأردن، القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية، 2024، صفحة 36). كما شهدت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً في السنوات الأخيرة نمواً متزايداً، مما يؤكّد على الأهمية التي يحظى بها الجهاز المصرفي في الاقتصاد الأردني ككل.

✓ تطور الودائع:

هذا وقد ارتفع إجمالي الودائع لدى كل البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بنسبة 2.8% لتصل إلى 43.292 مليار دينار مقارنة مع 42.106 مليار دينار نهاية 2022 ومقارنة بـ 30.261 مليار دينار عام 2014، أما فيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكّلت ما نسبته 61% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكّلت ما نسبته 24.9% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكّلت 14.1% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.7% من إجمالي الودائع حيث بلغت ما يقارب 34.072 مليار دينار نهاية عام 2023 مقارنة بـ 32.841 مليار دينار بنهاية عام 2022. ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6.1): الودائع لدى البنوك المرخصة

الوحدة: مليون دينار أردني

البند	2020	2021	2022	2023	التغير النسبي %
إجمالي الودائع	36,789.1	39,522.3	42,106.7	43,292.1	2.8 %
توزيع الودائع حسب النوع %					
تحت الطلب	28.6 %	29.2 %	27.5 %	24.9 %	-2.6 %
توفير	16.9 %	17.0 %	15.7 %	14.1 %	-1.6 %
لأجل	54.5 %	53.8 %	56.8 %	61.0 %	4.2 %
توزيع الودائع حسب العملة %					
الودائع بالدينار الأردني %	76.7 %	77.6 %	78.0 %	78.7 %	0.7 %
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	28,233.9	30,684.6	32,841.5	34,072.9	3.7 %
الودائع بالعملات الأجنبية %	23.3 %	22.4 %	22.0 %	21.3 %	-0.7 %
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	8,555.2	8,837.7	9,265.2	9,219.2	-0.5 %

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستندات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية، 2024، صفحة

37)

كما يتّضح من خلال النسب في الجدول رقم (6.1) أن التغير الهيكلي للودائع كان لصالح الودائع بالدينار الأردني مما يشير إلى زيادة جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.

5.3.1 تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان:

وصل الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان في نهاية 2023 إلى 6735,6 نقطة مقارنة مع 6753.7 نقطة في نهاية عام 2022، مما يعني انخفاضه بنسبة ضئيلة جدًا أقل من 1% مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى 6.6% للرقم القياسي العام للبورصة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7.1): الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المرحح بالقيمة السوقية

الوحدة: نقطة

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرحح بالقيمة السوقية	الرقم القياسي العام	السنة
8373.0	4237.6	2014
8463.7	4229.9	2015
8444.5	4069.7	2016
8335.2	4009.4	2017
8246.0	3797.1	2018
7095.6	3513.8	2019
5410.6	3049.6	2020
6566.4	4005.3	2021
6753.7	4730.4	2022
6735,6	4416.3	2023

المصدر: (بورصة عمان، www.ase.com.jo، 2023-2014).

ولقد انخفضت نسبة التداول على أسهم البنوك المدرجة إلى إجمالي حجم التداول في البورصة تدريجياً خلال الفترة 2014-2023، حيث سجل القطاع المالي ككل نسبة تداول قدرت بـ 37.52% خلال سنة 2023. واحتلّ البنك العربي المركز الرابع ضمن قائمة الشركات العشر الأكبر من حيث حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة للعام 2023، أما من حيث مؤشر القيمة السوقية للشركات العشر الأكبر، فقد احتلّ البنك العربي كذلك المرتبة الأولى، بالإضافة إلى بنك الإسكان للتجارة والتمويل رابعاً، والبنك الإسلامي الأردني خامساً وبنك المال الأردني سادساً وبنك الأردن تاسعاً والبنك الأردني الكويتي عاشراً (بورصة عمان، 2023، صفحة 108).

✓ مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية:

لقد حققت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني من جهة، والقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها من جهة أخرى، مما جعله محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة الأردنية. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة هاته الفئة في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان حوالي 59% خلال الفترة من 2014 إلى 2022، ووصلت النسبة إلى 55.7% في نهاية عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022، 2022، صفحة 71).

6.3.1 تطور الخدمات المصرفية:

لمواكبة تطورات الصناعة المصرفية العالمية، خطت البنوك الأردنية خطوات سريعة لتحديث منتجاتها المصرفية، ما أدى إلى إحداث قفزة نوعية في الخدمات المقدمة من قبلها، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملت على إدخال حوالي 90 خدمة جديدة خلال عام 2022، بهدف تسخير هذه التكنولوجيا لخدمة العملاء. وكانت هذه الخدمات الجديدة مقدمة من مختلف البنوك الأردنية أو الأجنبية في السوق المصرفي الأردني، فكايبیتال بنك أتى بـ 14 خدمة جديدة ومطورة، بينما البنك الاستثماري أتى بـ 9 خدمات جديدة، في حين أن بنك الاستثمار العربي الأردني قدم 11 خدمة جديدة ومطورة، و9 خدمات من البنك الأردني الكويتي وكذا البنك العربي بنفس العدد، وتفاوتت الخدمات المقدمة من البنوك الأخرى.

وقد زاد من حدة المنافسة الانفتاح الاقتصادي، ودخول البنوك الأجنبية للعمل في الأردن، الأمر الذي فرض على البنوك المحلية الأردنية تقديم خدمات جديدة، تتميز بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة.

7.3.1 واقع القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة (2022-النصف الأول من عام 2024):

بالتركيز على تطور مختلف المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي الأردني ووضع الاقتصاد ككل، يمكن توضيح واقع القطاع المصرفي الأردني بإيجاز في النقاط التالية (جمعية البنوك في الأردن، القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجندات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية، 2024، صفحة 7. 11. 13. 14):

- ✓ حقق القطاع المصرفي في الأردن تطورات كبيرة وشهد نقلات نوعية في مختلف المجالات، والذي يتضح من خلال النمو المستمر في كافة المؤشرات المصرفية، والتي جاءت لتواكب التطور في باقي قطاعات الاقتصاد الأردني؛
- ✓ تعزز نمو وتطور القطاع المصرفي، وأصبح قطاعاً سليماً وآمناً كما تصفه المؤسسات الدولية، وكان هذا نتيجة الاستقرار السياسي والأمني والتشريعات العصرية، والشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتطور النشاط الاقتصادي في المملكة، وجذب الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ شهد البنك المركزي تطوراً كبيراً في مختلف المجالات التشريعية والتنظيمية والإشرافية، وحرص هذا الأخير على التوسع في تبني واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدى القطاع المصرفي ككل، وعمل على تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، والتركيز على الاشتغال المالي، وكذا تطوير البرامج التنموية للبنك المركزي ما انعكس على القطاع المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتم توفير بيئة مالية ونقدية مواتية للنمو وتطور القطاع؛
- ✓ تتمتع الأردن بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة، من خلال محافظة البنوك في الأردن على نسب كفاية رأس مال مرتفعة، ونوعية أصول جيدة، ونسب سيولة ملائمة، إضافة لتحقيقها لمعدلات ربحية جيدة؛

- ✓ شهد السوق المصرفي الأردني العديد من عمليات الاستحواذ، وهو ما أسفر عن مؤسسات مصرفية قوية وكبيرة مثل كابيتال بنك. فيما تضاعف عدد فروع البنوك داخل الأردن ليصل الى حوالي 950 فرعاً، إضافة للانتشار الجغرافي الواسع للبنوك الأردنية في القارات الخمسة؛
- ✓ حققت المؤسسات المصرفية تطوراتٍ هامة، حيث تضاعفت أصول البنوك بحوالي 6 مرات خلال الفترة (2023-1999) لتشكل موجودات البنوك حالياً (الثلث الثاني من عام 2024) ما نسبته 195 % من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تضاعف إجمالي الودائع بحوالي 5.6 مرة لتشكل حوالي 129 % من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تضاعفت القروض الممنوحة من البنوك بحوالي 7.5 مرة لتشكّل حوالي 100 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023؛
- ✓ شهدت الخدمات المصرفية تطوراتٍ تكنولوجية كبيرة، والتي جاءت في ظل الاستثمار الكبير للبنوك في أصول تكنولوجيا المعلومات وتبني التقنيات الرقمية المتطورة؛
- ✓ انتهج البنك المركزي سياسة نقدية متشددة بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية التي أعقبت جائحة كورونا، والتي وإن تراجعت حدتها في عام 2023 إلا أنها لا تزال قائمة، ورفع أسعار الفائدة؛
- ✓ تبنى البنك المركزي الأردني مبدأ الهبوط الناعم لاستيعاب آثار الجائحة كورونا والتعافي التدريجي بعد الجائحة، وهذه الحالة تعني الخروج التدريجي من آثار الجائحة وامتصاص آثارها دون تطوّر ضغوطات جديدة على الاقتصاد؛
- ✓ النمو المتواصل في القروض والودائع والأصول، وتنامي التوجه نحو التمويل الأخضر والاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية لدى البنوك، وخصوصاً بعد إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر من قبل البنك المركزي الأردني؛
- ✓ تزايد استثمار البنوك في أصول تكنولوجيا المعلومات، وتسارع تبني الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي وتوفير حلول مدفوعات رقمية متطورة مثل خدمة إي فواتيركم وكليك والمحافظ الالكترونية وغيرها، وتعزيز وتسريع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، والتي جاءت ضمن تنامي التوجه لتعزيز الشمول المالي لدى القطاع المصرفي؛
- ✓ استمرار البنك المركزي في تحديث وتطوير مختلف التشريعات بشكل يعزز كفاءة المنظومة التشريعية، وهو ما ساهم في خروج المملكة من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ✓ أظهرت مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن بأن البنوك استمرت بالمحافظة على متانتها واستقرارها خلال الفترة الأخيرة.

✓ تحسنت أرباح البنوك بفعل انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وبدء تعافي القطاعات الاقتصادية من جائحة كورونا.

4.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي القطري:

يعتبر القطاع المصرفي القطري من أهم القطاعات الداعمة في قطر، لما يلعبه من دور أساسي في عمليات تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاستثمارات ودعم التنمية في مختلف المجالات. ويتميز هذا القطاع بالاستقرار والمرونة، مستنداً إلى منظومة تنظيمية قوية يشرف عليها مصرف قطر المركزي، باعتماده على تطبيق أفضل المعايير الدولية في الرقابة المالية والحوكمة. وقد عرف هذا القطاع تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالنمو الاقتصادي الذي تشهده الدولة، خاصة في قطاعات الطاقة، العقارات، والبنية التحتية. كما شكّلت رؤية قطر الوطنية 2030 عاملاً محفزاً للبنوك نحو تبني الابتكار الرقمي وتطوير خدماتها بما يتماشى مع التحولات العالمية في القطاع المالي. ويضم القطاع المصرفي القطري مجموعة متنوعة من البنوك التقليدية والإسلامية، التي تقدّم خدمات مالية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات. وتسعى البنوك القطرية أيضاً إلى توسيع نشاطها خارج حدود الدولة، ما يعزّز مكانتها في الأسواق الإقليمية والدولية، ويكرّس دور قطر كمركز مالي واعد في المنطقة وعربياً.

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم استعراض أهم ملامح القطاع المصرفي القطري، بدءاً بإعطاء لمحة تاريخية عنه، وتبيان هيكله خلال عام 2023، ثم استعراض أهم المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع خلال الفترة 2014-2023، مع تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة قطر وتطور البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي القطري لما تشكّله من ركيزة أساسية للقطاع مع التوجه العام للصيرفة الإسلامية، وفي الأخير سيتم التطرق لتطور الخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة.

1.4.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي القطري:

قبل عام 1966، كانت العملات المتداولة في قطر هي تلك المرتبطة بالجنيه الإسترليني مثل الروبية الهندية، وروبية الخليج. وفي 21 مارس 1966، وقعت قطر ودبي اتفاقية تم بموجبها إنشاء مجلس نقد قطر ودبي. وعندما قامت الهند بخفض سعر صرف الروبية (بما في ذلك روبية الخليج) بنسبة 35%، قررت قطر ودبي استخدام الريال السعودي بدلاً من روبية الخليج بصورة مؤقتة لحين إصدار عملتها الجديدة. وقد أصدرت العملة الجديدة بتاريخ 18 سبتمبر 1966، وعرفت باسم ريال قطر ودبي، وتحدد قيمتها بـ 0.186621 جرام من الذهب الخالص، وهو نفس سعر التعادل لروبية الخليج قبل خفض سعر صرفها.

وفي 2 ديسمبر 1971 أصبحت دبي عضواً في اتحاد الإمارات العربية، وتقرر إلغاء مجلس نقد قطر ودبي طبقاً للمرسوم الأميري رقم 6 الصادر في مايو 1973. وبموجب المرسوم رقم 24 لعام 1973، تم سحب ريال قطر ودبي من التداول وتم إصدار عملة جديدة عرفت باسم الريال القطري، لها نفس الغطاء الذهبي لنقد قطر ودبي.

وفي عام 1973 تأسست مؤسسة النقد القطري التي أنيط بها القيام بدور السلطة النقدية في قطر. وقد كانت المؤسسة مسؤولة عن الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال مقابل العملات الأخرى وحرية تحويله.

وتم عام 1975-وبموجب المرسوم رقم 60-ربط سعر صرف الريال القطري بوحدات حقوق السحب الخاصة بسعر 0.21 وحدة لكل ريال قطري، مع السماح بهامش تذبذب بنسبة 2.25% (أي $4.7619 \pm 2.25\%$) ريال قطري لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. وقد كان سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي يتحدد وفقاً لسعر صرف الدولار مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة الذي يقرره صندوق النقد الدولي، بينما تحدد سعر صرف الريال القطري مقابل العملات الرئيسية وفقاً لسعر صرف الدولار مقابل تلك العملات في الأسواق العالمية. وقد تمت زيادة هامش التذبذب المسموح به في أوائل عام 1976 إلى $\pm 07.25\%$ بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة في أواخر عام 1975. وفي الفترة 1973-1993 تبنت مؤسسة النقد القطري الدولار الأمريكي كعملة تدخل لتثبيت القيمة اليومية للريال، ومن ثم، فإن سعر صرف الريال القطري قد تذبذب في تلك الفترة مقابل العملات الأخرى، بمقدار تذبذب سعر صرف الدولار مقابل تلك العملات (مصرف قطر المركزي، 2025).

وخلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، قامت مؤسسة النقد القطري بإعادة تقييم سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي مرات عديدة من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الريال مقابل العملات الرئيسية لشركاء قطر التجاريين، وللحدّ من ضغوط التضخم المستورد. وفي الفترة ما بين مارس 1976 إلى يونيو 1980 تم رفع سعر صرف الريال القطري 12 مرة مقابل الدولار بما مجموعه 8.5%. وقد عوّض ذلك جزئياً عن تدهور سعر صرف الدولار في نفس الفترة بما نسبته 13.4% مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة. وعندما بدأ سعر صرف الدولار بالارتفاع مقابل العملات الأخرى ابتداءً من يوليو 1980، اختارت مؤسسة النقد القطري الإبقاء على سعر صرف الريال مقابل الدولار عند مستوى 3.64 ريال لكل دولار بدون تغيير. وكان من نتيجة هذا التثبيت أن ارتفعت أسعار صرف الريال القطري مقابل العملات الأخرى بنفس درجة ارتفاع سعر صرف الدولار.

وبتأسيس مصرف قطر المركزي في أغسطس 1993، تبنى المصرف استراتيجية مؤسسة النقد القطري بالإبقاء على سياسة سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي بقيمة 3,64 ريال لكل دولار أمريكي (مصرف قطر المركزي، 2025).

وقد عرف القطاع المصرفي القطري تحديثات تشريعية مهمة لتعزيز النظام المالي وضمان استقراره، أبرز هذه التشريعات:

1. قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية (القانون رقم 13 لسنة 2012):

يُعتبر هذا القانون بمثابة الإطار التشريعي الأساسي لتنظيم عمل مصرف قطر المركزي والمؤسسات المالية في قطر. ويشمل القانون (10) أبواب توضح تعريفات، وتنظيم مصرف قطر المركزي وعلاقته بالحكومة، السياسة النقدية، تنظيم المؤسسات المالية، الرقابة والإشراف، حماية العملاء، الاندماج والتصفية، وفض المنازعات والعقوبات، بالإضافة إلى أحكام عامة (مصرف قطر المركزي، www.qcb.gov.qa، 2024).

2. قانون النظام المالي للدولة (القانون رقم 2 لسنة 2015):

صدر قانون النظام المالي للدولة في 10 مارس 2015، ويهدف أساساً إلى تنظيم السياسة المالية وتحديد مصادر دخل الدولة وأنظمة الصرف، مع وضع إطار لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وكذا عملية الرقابة عليها.

تعتبر هذه التشريعات جزءاً من مساعي دولة قطر لتعزيز الإطار القانوني والتشريعي للقطاع المالي والمصرفي، ومحاولة منها لضمان توافق القطاع مع أفضل الممارسات الدولية، والغرض من كل ذلك هو تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.

ونتيجة تأثير أزمة الحصار التي شهدتها المنطقة (2017-2021)³، تأثر القطاع المصرفي القطري بما يعرف بالأزمة الدبلوماسية الخليجية عام 2017، مع انخفاض جاذبية البنوك القطرية للاستثمارات الأجنبية، ونزوح رؤوس الأموال الأجنبية كذلك، ما أثر سلبيًا على القطاع.

تحصيلًا لذلك، تدخل مصرف قطر المركزي لضمان استقرار البنوك ودعم السيولة، وهذا ما ساعد في استعادة الثقة سريعًا، كما قامت البنوك القطرية بتوسيع ودعم عملياتها الخارجية، إضافة إلى تنوع مصادر التمويل، ما ساهم في تقليل الاعتماد على التمويل الإقليمي.

وفي 30 نوفمبر 2021، تم الإعلان عن اندماج مصرف الريان وبنك الخليج، وهذا ما نتج عنه كيان مصرفي جديد واحد اسمه "مصرف الريان"، والذي يتمتع بقاعدة أصول أكبر وقدرة تنافسية أفضل. كما يُعتبر هذا الاندماج بمثابة نقطة تحول في القطاع المصرفي القطري ككل، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه العملية هو تعزيز كفاءة البنك وتوسيع نطاق خدماته المصرفية، بالإضافة إلى دعم نمو الشركات، وتسهيل الصفقات البارزة، تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم عملاء القطاع الخاص في إدارة وتنمية ثرواتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك "مصرف الريان" بعد عملية الاندماج حضورًا دوليًا في كل من فرنسا، المملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة .

2.4.1 هيكل الجهاز المصرفي القطري:

يتكون الجهاز المصرفي القطري من البنك المركزي، والبنوك المرخصة مشكلة من البنوك المحلية بنوعيتها التجارية والإسلامية والبنوك الأجنبية العاملة في قطر وكانت قائمة البنوك في نهاية ديسمبر 2023 كما هو موضح في الجداول الموالية:

1. البنوك القطرية: وتنقسم إلى بنوك تجارية وبنوك إسلامية، وهي كما يلي:

أ- البنوك التجارية: وهي موضحة في الجدول رقم (8.1):

³ أزمة الحصار أو الأزمة الدبلوماسية الخليجية: بدأت في 5 يونيو 2017، عندما أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها. انتهت عملياً في 5 يناير 2021 الذي شهد إعادة العلاقات بين قطر والدول الأربع.

الجدول رقم(8.1): البنوك التجارية المرخصة في قطر نهاية 2023

رقم البنك	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الالكتروني
1	بنك قطر الوطني	1964	www.qnb.com.qa
2	البنك التجاري	1975	www.cbq.com.qa
3	بنك الدوحة	1979	www.dohabank.com.qa
4	البنك الأهلي	1983	www.ahlibank.com.qa

المصدر: المواقع الالكترونية للبنوك التجارية الموضحة في الجدول.

ب- البنوك الاسلامية: خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2023، شهدت البنوك الاسلامية نموا

ملحوظا في مؤشراتهما المالية، والجدول الموالي يوضح القائمة الاسمية للبنوك الاسلامية في قطر:

الجدول رقم (9.1): البنوك الاسلامية المرخصة في قطر نهاية 2023

رقم البنك	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الالكتروني
1	مصرف قطر الاسلامي	1982	www.qib.com.qa
2	بنك قطر الدولي الاسلامي	1956	www.qiib.com.qa
3	مصرف الريان	2006	www.alrayan.com
4	بنك لشا (بنك قطر الاول)	2008	www.leshabank.com
5	بنك دخان (بروة سابقا)	2019	www.dukhanbank.com

المصدر: المواقع الالكترونية للبنوك الاسلامية الموضحة في الجدول.

2. البنوك الغير قطرية: في عام 2023، شهد السوق المصرفي القطري وجود عدد من البنوك الأجنبية التي

تدير فروعاً لها في الدولة، من أبرزها الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10.1): البنوك الأجنبية المرخصة للعمل في السوق المصرفي القطري نهاية 2023

رقم البنك	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	البنك العربي المحدود	1957	www.arabbank.com.qa
2	بنك المشرق (اماراتي)	1971	www.mashreqbank.com
3	بنك ستاندرد تشارترد (ايريطاني)	1950	www.sc.com
4	بنك اتش اس ب سى الشرق الاوسط	1954	www.hsbc.com.qa
5	بنك يونيتد المحدود (باكستاني)	1976	www.ubldigital.com
6	بنك صادرات إيران	1971	www.bsi.com.qa
7	بنك ب أن ب باريا	1973	www.bnpparibas.com

المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك الأجنبية الموضحة في الجدول.

إنّ هذه البنوك الأجنبية من شأنها تعزيز التنوع والتنافسية في القطاع المصرفي القطري، ممّا يساهم في تقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبي احتياجات العملاء المختلفة بصورة مستمرة ومستجدة.

بالإضافة إلى هذه البنوك هناك عدة شركات ناشطة في مجال الخدمات المالية، أهمّها:

✓ **الإجارة:** تأسست الشركة الوطنية للإجارة القابضة وفقاً للقرار رقم (35) الصادر بتاريخ 21 أبريل 2003 من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وتخضع لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015، والشركة لها امتلاك وبيع وتأجير كافة أنواع الموجودات المنقولة والاستثمار فيها، وتأجير واستئجار الموجودات الثابتة، موقعها الإلكتروني: www.alijarah.com.

✓ **دلالة:** تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة في شهر مايو 2005، بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم. وموقعها الإلكتروني: www.dlalaholding.com.

✓ **شركة قطر وعمان للاستثمار:** منذ تأسيسها في عام 2006، تهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار المتاحة في دولة قطر وسلطنة عمان، وموقعها الإلكتروني: www.qatar-oman.com.

✓ **شركة انماء القابضة:** تأسست شركة إنماء القابضة عام 2003، وهي تدير الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها. وموقعها الإلكتروني: www.inma.qa.

3.4.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي القطري للفترة 2014 إلى 2023:

خلال الفترة من 2014 إلى 2023، شهد القطاع المصرفي القطري تطورات ملحوظة في المؤشرات النقدية والمصرفية، مما يعكس النمو الاقتصادي والتطور المالي في البلاد. في الجدول الموالي استعراض لأبرز هذه المؤشرات والتطورات:

الجدول رقم (11.1): المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك القطرية خلال الفترة 2014 – 2023

الوحدة: تريليون ريال قطري

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي الودائع	إجمالي القروض
2014	1.00	0.60	0.65
2015	1.11	0.65	0.75
2016	1.26	0.72	0.84
2017	1.36	0.82	0.91
2018	1.41	0.81	0.94
2019	1.55	0.85	1.04
2020	1.68	0.90	1.13
2021	1.82	0.97	1.21
2022	1.90	1.00	1.25
2023	1.97	1.05	1.28

المصدر: (مصرف قطر المركزي، 2014-2023)

1. تطوّر الأصول في القطاع المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023:

عرفت الأصول المصرفية للبنوك القطرية خلال الفترة 2014 إلى 2023 نمواً في حجمها، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن أصول البنوك القطرية عرفت ارتفاعاً من 1 تريليون ريال قطري في عام 2014 إلى 1.97 تريليون ريال قطري في عام 2023، وكان ذلك نتيجة التطورات الاقتصادية التي شهدتها قطر، بالإضافة إلى السياسات النقدية والمالية الداعمة من قبل مصرف قطر المركزي، علاوة على التحول الرقمي والابتكار في الخدمات المصرفية.

2. تطور الودائع في القطاع المصرفي القطري للفترة 2014-2023:

خلال الفترة من 2014 إلى 2023، شهد القطاع المصرفي القطري نموًا ملحوظًا في ودائعه كما هو موضح في الجدول السابق، وهذه الأرقام تدلّ على النمو المستمر في الودائع المصرفية الكلية-سواء ودائع العملاء أو المؤسسات المصرفية- لدى البنوك القطرية، حيث شهدت ارتفاعًا من 0.82 تريليون ريال قطري في عام 2014 إلى 1.05 تريليون ريال قطري في عام 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 22%، ويُعزى هذا النمو في الودائع إلى ارتفاع الثقة في القطاع المصرفي القطري، وزيادة استقطابه للعملاء، بالإضافة إلى التوسع الاقتصادي في قطر، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. فهذا النمو في الودائع دليل على متانة واستقرار القطاع المصرفي القطري من جهة، وعلى قدرته على استقطاب المزيد من المدخرات وتوظيفها لدعم الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

3. تطور القروض في القطاع المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023:

سجل حجم القروض الممنوحة في البنوك القطرية نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2014 إلى 2023، بفعل التوسع الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية الكبرى التي عرفتها البلاد. وهذا ما يعكس توسّع النشاط الاقتصادي مما يعني زيادة الطلب على التمويل، كما أنّ هذه التطورات تعكس النمو المتواصل في القروض المصرفية الممنوحة بمعدلات ثابتة، حيث ارتفعت من 0.65 تريليون ريال قطري في عام 2014 إلى 1.10 تريليون ريال قطري في عام 2023. ويمكن تفسير هذه التطورات الحاصلة في القروض المصرفية بزيادة الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية والطاقة كذلك، بالإضافة إلى توسّع القطاع الخاص وحاجته للتمويل المستمر، كما يشير ذلك إلى زيادة النشاط الإقراضي للبنوك القطرية في ظل ارتفاع الطلب على التمويل العقاري والاستهلاكي.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أنّ حجم القروض يفوق حجم الودائع، حيث تلجأ البنوك القطرية إلى تحويل آجال الاستحقاق بشكل أكبر لتمويل مشاريع طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل، كما تعتمد على مصادر تمويل خارجية أكثر من اعتمادها على الودائع المحلية، مما يجعل القروض تفوق الودائع. أما أموال القطريين غير المقيمين (أموال الشتات)، فدورها محدود نظرًا لصغر حجم الشتات مقارنة بحجم السيولة في القطاع المصرفي.

ومع ذلك، أشارت تقارير إلى ارتفاع تكلفة المخاطر في البنوك القطرية مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. وفقًا لوكالة "فيتش" للتصنيفات الائتمانية، سجلت البنوك القطرية أعلى متوسط تكلفة للمخاطر في النصف الأول من عام 2023، حيث بلغت 106 نقاط أساس، مقارنة بـ 70 نقطة أساس في الإمارات و 60

نقطة أساس في السعودية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت وكالة موديز إلى أنّ ربحية البنوك القطرية تأثرت بارتفاع رسوم مخصّصات خسائر القروض، حيث ارتفعت رسوم المخصصات بنسبة 13% خلال عام 2022، مما استهلك حوالي 33.1% من الدخل قبل المخصصات (https://arabbanks.net, 2023).

4. مؤشرات مالية أخرى:

هناك العديد من المؤشرات المالية والنقدية التي تبينّ وضعية القطاع المصرفي، والتي من شأنها تبيان مدى مرونة وسلامة القطاع، أهم هذه المؤشرات ما يلي:

✓ نسبة القروض إلى الودائع:

حافظت البنوك القطرية على نسب مستقرة للقروض إلى الودائع، مما يشير إلى حسن التسيير والإدارة الفعّالة للسيولة ومخاطر الائتمان.

✓ نسبة كفاية رأس المال:

يبيّن مؤشر نسبة كفاية رأس المال أنّ البنوك القطرية قد حافظت على نسبة أعلى من المتطلبات التنظيمية، ما يعني أنّها ملتزمة بالمعايير الدولية لكفاية رأس المال، وهذا ما يزيد من استقرار ومرونة وقدرة القطاع المصرفي على مواجهة الأزمات المالية، حيث تراوحت نسبة كفاية رأس المال بين 16% و18% خلال هذه الفترة.

✓ العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) :

حافظت البنوك القطرية على مستويات مستقرة من الربحية، فقد تراوحت نسبة العائد على حقوق الملكية ما بين 12% و15% خلال الفترة 2014-2023.

✓ نسبة القروض المتعثرة (NPLs) :

مثّلت القروض المتعثرة نسبة منخفضة من إجمالي القروض، حيث تراوحت بين 1.2% و1.8%، مما يعكس جودة الأصول وإدارة الفعّالة للمخاطر.

✓ تطور رأس المال والاحتياطيات خلال الفترة 2014-2023:

خلال الفترة من 2014 إلى 2023، شهد القطاع المصرفي القطري تطورًا ملحوظًا في مؤشرات السلامة المالية، بما في ذلك رأس المال، والاحتياطيات، والمخصصات، وهذا ما يعكس التزام القطاع المصرفي القطري بتطبيق معايير السلامة المالية. حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى مستويات آمنة وفقًا لمتطلبات "بازل III".

إن هذه التطورات التي شهدتها المؤشرات السابقة الذكر، تعكس نمو واستقرار القطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بالسياسات النقدية والمالية السليمة التي اتخذها مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات في البنية التحتية، سيما مع فعاليات التظاهرة الرياضية العالمية "كأس العالم" 2022 وما احتاجته من مصادر تمويل ضخمة مصدرها الأساسي القطاع المصرفي، كما ساهم التوسع الاقتصادي في دولة قطر في تعزيز هذا النمو في المؤشرات النقدية للقطاع. كما أنّ التحول الرقمي وتبني الابتكار والتكنولوجيا المالية لعبا دورًا حاسمًا في تحسين كفاءة وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والمؤسسات على حدّ سواء مع تقديم خدمات مبتكرة، ما أدّى إلى توسيع قاعدة العملاء وزيادة استقطاب المدّخرات، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز التنافسية ومواكبة التطورات العالمية في القطاع المالي.

عموماً، أظهر القطاع المصرفي القطري مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات، في ظل مواصلة دعم التنمية الاقتصادية المحلية وتلبية احتياجات السوق المحلي والدولي كذلك. كما أنّ هذه المؤشرات تعكس الأداء القوي للقطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة، مع التركيز على السياسة المتبعة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي في الدولة.

5. تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2014 إلى 2023:

عرفت البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة من 2014 إلى 2023 تطورات ملحوظة في مؤشراتها المالية، بفعل عوامل اقتصادية محلية ودولية. فيما يلي أهم هذه التطورات (بورصة قطر، 2014-2023):

✓ النمو في الأرباح:

خلال النصف الأول من عام 2023، ارتفع صافي أرباح البنوك المدرجة بنسبة 3.1% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، ليلبلغ حوالي 14 مليار ريال قطري. وقد استحوذ بنك قطر الوطني (QNB) على النسبة الأكبر من الأرباح بحوالي 54% من إجمالي هذه الأرباح، محققًا 7.6 مليار ريال قطري.

✓ نمو الأصول:

مع نهاية عام 2023، ارتفعت موجودات البنوك القطرية بنسبة قدرت بحوالي 4.6% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، لتبلغ نحو 1.9 تريليون ريال قطري.

✓ أداء البنوك الإسلامية:

تحسّن أداء البنوك الإسلامية خلال هذه الفترة، وتحسّنت معه مختلف مؤشراتهما المالية، إذ بلغت أصولها حوالي 542 مليار ريال قطري مع نهاية 2022، مسجلة نموًا بنسبة 9.2% على أساس سنوي .

✓ التحول الرقمي:

أظهرت البنوك القطرية ككل امكانيات كبيرة وقدرة عالية على التكيف مع بيئة أسعار الفائدة المتغيرة، سيما بعد جائحة كورونا والاجراءات التي اتخذها مصرف قطر المركزي، مع تحقيق تحسّن وتحوّل كبير نحو الخدمات الرقمية، مع تطوير خدمات مبتكرة والتركيز على الابتكار الرقمي لتلبية احتياجات العملاء المستجدة .

✓ أداء سوق أسهم البنوك المدرجة في بورصة قطر:

سجّلت بورصة قطر خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة أعلى مستوياتها، وقد ساهم القطاع المصرفي بشكل كبير في هذه المكاسب، بالأخص، نتيجة ارتفاع نسبة البنوك المتخصصة في المعاملات الإسلامية في هذه التطورات . كما أنّ أداء البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال هذه الفترة يعكس مرونة القطاع المصرفي القطري، وكذا قدرته على التكيف مع التحديات والتطورات الاقتصادية، في ظل تركيزه على الابتكار والتحول الرقمي لتلبية احتياجات العملاء المختلفة.

6. تطور أداء البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي القطري من 2014 الى 2023:

خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2023، شهدت البنوك الإسلامية في قطر نمواً ملحوظاً في أدائها، ما يعكس تطور البنوك الإسلامية ككل في القطاع المصرفي، والتوجه التدريجي والمتواصل نحو الصيرفة الإسلامية. وفيما يلي أهم وأبرز المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية القطرية خلال هذه الفترة:

✓ تطور أصول البنوك الإسلامية:

مع نهاية عام 2023، شكّلت أصول البنوك الإسلامية حوالي 28% من إجمالي أصول القطاع المصرفي القطري، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذه الأصول الإسلامية 6.3%، متفوّقة بذلك على البنوك التجارية التقليدية التي سجّلت معدل نمو في أصولها بلغ 4.4% خلال نفس الفترة. أمّا من حيث حجم الأصول، فقد وصلت أصول البنوك الإسلامية إلى 563.7 مليار ريال قطري في عام 2023، مقارنة بـ 544.3 مليار ريال في عام 2022، ما يعني نمواً بنسبة 3.6% (اتحاد المصارف العربية، 2024).

وقد أتى البنك الدولي الإسلامي أولاً من حيث نمو الأصول خلال عام 2023، بنسبة نمو بلغت 9.3% متبوعاً ببنك دخان ومصرف قطر الإسلامي وأخيراً مصرف الريان.

أمّا من حيث حجم الأصول خلال 2023، فقد احتل مصرف قطر الإسلامي الصدارة بـ 189 مليار ريال، متبوعاً بمصرف الريان وبنك دخان وأخيراً البنك الدولي الإسلامي.

✓ تطور ودائع البنوك الإسلامية خلال عام 2023:

شهدت ودائع البنوك الإسلامية انخفاضاً بنسبة 1.4% في عام 2023، حيث بلغت 313.4 مليار ريال مقارنة بـ 317.8 مليار ريال في عام 2022. كما بلغ معدل النمو السنوي للودائع في البنوك الإسلامية 5.1%، مقارنة بـ 2.2% في البنوك التقليدية، أمّا من حيث هيكله الودائع خلال 2023 بالنسبة للبنوك الإسلامية، فقد احتل القطاع الخاص الصدارة بنسبة قاربت 60% (مصرف قطر الإسلامي، 2024).

فهذه المؤشرات تظهر تطوراً إيجابياً في أداء البنوك الإسلامية في السوق المصرفي القطري، في ظل تحقيقها لمعدلات نمو مستقرة وزيادة حصتها من إجمالي القطاع المصرفي . كما أنّها تشير إلى قدرة البنوك الإسلامية على الحفاظ على جودة أصولها.

كما تُشير العديد من التقارير إلى أنّ البنوك الإسلامية في قطر قد تمكنت من تجاوز معدل نمو نظيرتها التجارية التقليدية، مما يشير إلى مدى جاذبية الخدمات المصرفية الإسلامية، والارتفاع التدريجي للطلب عليها في السوق القطري.

وعلى العموم، تظهر الصيرفة الإسلامية في قطر نمواً ملحوظاً ومتزايداً وتوسعاً في الحصة السوقية للبنوك الإسلامية، وقد تزامن ذلك مع تحقيق أداء مالي معتبر يعكس الثقة المتزايدة في الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4.4.1 القطاع المصرفي القطري وجائحة كورونا:

كغيره من القطاعات المالية والاقتصادية العالمية، تأثر القطاع المصرفي القطري بجائحة كورونا-COVID (19) بشكل واضح، رغم ذلك، أظهر هذا القطاع قدرة على الصمود نتيجة السياسات النقدية والمالية السليمة المتخذة من طرف مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى التدابير الحكومية المتزامنة والجائحة. فيما يلي أهم تأثيرات جائحة كورونا على القطاع المصرفي القطري، وأهم الإجراءات المتخذة للحدّ من هذه الآثار:

1. تأثيرات جائحة كورونا على القطاع المصرفي القطري: من أهم الآثار التي خلّفتها جائحة كورونا على البنوك القطرية والقطاع المصرفي القطري ككل ما يلي (مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي 2020):

✓ انخفاض الطلب على القروض:

تأثرت البنوك القطرية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية بفعل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة الإغلاق الجزئي للحدود أمام الحركة التجارية، وبالتالي انخفاض الأنشطة التجارية، ما أدّى بدوره إلى انخفاض الطلب على القروض وتباطأت معه معدلات نمو الأصول المصرفية وتوقيف العديد من الاستثمارات.

✓ زيادة القروض المتعثرة:

أثّرت جائحة كورونا على بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أدّى إلى زيادة القروض المتعثرة بفعل الضغوط المالية التي واجهتها الشركات والأفراد على حدّ سواء، وبالتالي ارتفعت المخاطر الائتمانية التي واجهتها البنوك القطرية، كما أثر ذلك على جودة الأصول المصرفية.

✓ انخفاض معدلات الفائدة:

قام مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة دعماً للاقتصاد القطري، وهذا ما أدّى إلى خفض وتراجع هوامش الربح في البنوك، وانخفاض العوائد المصرفية من الاستثمارات والقروض.

✓ التحول الرقمي المتسارع:

خلال جائحة كورونا فُرضت العديد من القيود على حركة الأفراد والتجارة بصورة عامة، وعليه، ازداد اعتماد العملاء على الخدمات المصرفية الرقمية وعن بعد بفعل هذه القيود، ما أدّى إلى تسريع عملية التحوّل الرقمي في البنوك القطرية.

2. الاجراءات المتخذة من طرف مصرف قطر المركزي في ظل جائحة كورونا:

قام مصرف قطر المركزي بالعديد من الإجراءات المهمّة دعماً للاقتصاد وخصوصاً القطاع المصرفي في ظل جائحة كورونا، بغرض التخفيف من تداعيات هذه الأزمة العالمية للحفاظ على استقرار النظام المالي القطري. تضمنت هذه الإجراءات ما يلي: (مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، الصفحات 59-60)

✓ حزمة الدعم المالي والاقتصادي:

أطلق مصرف قطر المركزي برنامج دعم اقتصادي بلغت قيمته 75 مليار ريال قطري، بهدف دعم ومساعدة الشركات المتضررة من الجائحة، سيما الصغيرة والمتوسطة منها . كما وقّر 50 مليار ريال قطري دعماً مباشراً للبنوك القطرية لتوفير السيولة النقدية .

✓ تقديم قروض وإعادة جدولة القروض:

إذ تم تقديم قروض بدون فوائد للشركات المتضررة، وقد قدمتها البنوك وبدعم من الحكومة القطرية. كما تم تأجيل سداد أقساط القروض وفوائدها لبعض الشركات والأفراد المتأثرين بالأزمة لفترات محددة دون فوائد إضافية.

✓ تخفيض متطلبات السيولة ورأس المال:

خفّض مصرف قطر المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، مما زاد من قدرتها على الإقراض وزاد دعمها للاقتصاد. كما تم تخفيف بعض المتطلبات الرقابية لضمان استمرارية عمل البنوك، وكذا تخفيف الضغوط المالية الكبيرة. كما وقرّ مصرف قطر المركزي سيولة إضافية للبنوك بغرض ضمان استقرار القطاع.

✓ تخفيض أسعار الفائدة:

قام مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، دعمًا للسيولة وتعزيز الاقتراض ودعم الاقتصاد الوطني ككل.

✓ تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية:

إنّ القيود المفروضة على حركة النشاطات الاقتصادية والمالية خلال الجائحة، أدّت إلى تشجيع البنوك على تطوير خدماتها الرقمية واعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني، تسهيلًا لعملياتها المالية المختلفة خلال الجائحة. كما تم تعزيز استخدام المحافظ الإلكترونية والمدفوعات غير النقدية للحدّ من الاتصال المباشر بين العملاء.

✓ مراقبة الأسواق والاستقرار المالي:

وضع مصرف قطر المركزي سياسات عديدة لضمان استقرار سعر صرف الريال القطري، وكذا منع أيّ تذبذبات طارئة على النظام المالي القطري. بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لأداء البنوك بغرض ضمان استقرارها وقدرتها على مواجهة التحديات.

إن هذه الإجراءات المتخذة من مصرف قطر المركزي ساهمت في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي القطري، وقللت من تداعيات الجائحة على الاقتصاد القطري. كما عزّزت هذه الإجراءات عمليات التحوّل الرقمي في الخدمات المصرفية، وحسّنت من مرونة النظام المالي في مواجهة الأزمات المحتملة مستقبلاً.

5.4.1 تطور الخدمات المصرفية في البنوك القطرية خلال الفترة 2014 إلى 2023:

تطورت الخدمات المصرفية للبنوك القطرية بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2014 إلى 2023، مع التركيز على التحوّل الرقمي وكذا الابتكار المالي لتعزيز خدمة العملاء. وأهمّ ما جاءت به البنوك القطرية خلال هذه الفترة ما يلي:

1. التحول الرقمي والابتكار المالي:

شهدت هذه الفترة، تقديم خدمات مبتكرة وتحسنا ملحوظا في الكفاءة التشغيلية للبنوك، وكان ذلك نتاج إيلاء البنوك القطرية أهمية كبيرة للتحول الرقمي. كما أشارت عديد التقارير إلى أنّ البنوك الناشطة في القطاع المصرفي القطري قد سجّلت نمواً معتبراً وتدرّجياً في كل من الميزانية العمومية وكذا محافظ التمويل، مع التركيز على الابتكار الرقمي بغرض تلبية الاحتياجات المتغيرة والمتجددة للعملاء.

2. الأداء المالي والربحية:

حققت البنوك القطرية نمواً في الأرباح بنسبة 8% خلال عام 2023، مما يدلّ على مرونتها وقدرتها تماشياً والظروف الاقتصادية المتغيرة. وقد استمر هذا النمو إلى غاية النصف الأول من سنة 2024، حيث قامت البنوك بوضع معايير جديدة في التطور الرقمي الذي مسّ القطاع المالي ككل، من خلال إدخال عدة تقنيات متطورة في خدماتها المصرفية.

3. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:

إضافة إلى التحول الرقمي، تبنّت البنوك القطرية مبدأ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وقد تجلّى ذلك من خلال إصدار نوع خاص من السندات سميت بالسندات الخضراء، وكذا تقديم القروض بغرض تمويل مختلف الأنشطة البيئية، مع تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يدلّ على التزامها بالاستثمار المستدام والحفاظ على البيئة.

4. التكنولوجيا المالية:

أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية التكنولوجيا المالية لتعزيز الابتكار في المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، وقد شهدت قطر ككل تحولاً كبيراً وموجة في مجال التكنولوجيا المالية، مع تركيز البنوك على تطوير البنى التحتية لها مع تقديم حلول مبتكرة لتحسين خدمة العملاء . وقد تضمّنت هذه الاستراتيجية المتبعة إنشاء بنى تحتية متطورة تشتمل على قواعد تنظيمية رائدة، ومنصات إلكترونية مدعّمة لتنمية التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى التركيز على الابتكار والنمو في هذا القطاع المصرفي والمالي ككل.

إنّ تحقيق البنوك القطرية لهذا التقدم الكبير والملاحظ في مختلف خدماتها المصرفية بين عامي 2014 و2023، من خلال التركيز على التحول الرقمي، والابتكارات المالية بالإضافة إلى تعزيز خدمة العملاء، كل ذلك ساهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي القطري محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث توسّع بنك قطر الوطني (QNB) في تركيا ومصر وأفريقيا، بينما عزّز مصرف الريان والدولي الإسلامي وجودهما في أسواق أوروبية، مسجّلة بذلك نمواً في

الأرباح، وهذا ما أدّى إلى استقرار القطاع. وقد استمرت الحكومة في دعمها للبنوك من خلال سياساتها النقدية المستقرة وأسعار الفائدة المتوازنة. ولقد لعب القطاع المصرفي دوراً حاسماً مع اقتراب كأس العالم 2022 من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، مما عزّز نمو الائتمان.

ومع حلول عام 2023، ركّزت البنوك أكثر على الاستدامة، تنويع مصادر التمويل لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، والخدمات الرقمية.

رغم الأداء القوي للقطاع المصرفي القطري، فقد واجه تحديات عديدة مثل التضخم العالمي، تقلبات أسعار الطاقة، والضغط الجيوسياسية.

5.1 خاتمة الفصل الأول:

ختاماً لهذا الفصل، يمكن القول أنّ التنافسية المصرفية تعتبر أحد المرتكزات الرئيسية لضمان كفاءة واستقرار القطاع المصرفي ككل، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. وقد استعرض هذا الفصل من الدراسة الخلفية النظرية الشاملة لمفهوم التنافسية بشقيها العام والمصرفي، مع إبراز الأبعاد المختلفة التي تقوم عليها، بدءاً من بيئة وهيكل السوق وصولاً إلى سلوك المؤسسات المصرفية، ومروراً بتأثير التشريعات والإصلاحات المالية.

كما تناول الفصل كذلك، أبرز النماذج النظرية والقياسية المعتمدة في تقييم واقع الظروف التنافسية في القطاع المصرفي، وعلى رأسها نموذج (H-statistic) Panzar-Rosse الذي يُعدّ من أكثر الأدوات استخداماً لقياس طبيعة المنافسة في الأسواق المصرفية والمالية، إضافة إلى تصنيفات هياكل السوق المختلفة مثل المنافسة الكاملة، والاحتكار، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، لما لها من أهمية في تفسير طبيعة العلاقة بين الأطراف الفاعلة في السوق.

وقد تطرّق الفصل أيضاً إلى استعراض شامل لواقع وتطور القطاعين المصرفيين الأردني والقطري-على اعتبارهما محلاً لهذه الدراسة-، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المهمّة مثل عدد البنوك الناشطة في السوقين المصرفيين، حصة الأصول، تطور الودائع والقروض، والتشريعات التنظيمية، وتطور الخدمات المصرفية، بما يسمح بفهم الخلفية المؤسسية والاقتصادية التي تعمل ضمنها هذه القطاعات. ويظهر من خلال هذا التحليل أن كلا البلدين قد شهدا تحولات ملحوظة في بنيتهما المصرفية، سواء من حيث التوسع في الأنشطة المصرفية أو الانفتاح على المنافسة الخارجية، وإن بدرجات متفاوتة.

إنّ الخلفية النظرية تعدّ أساساً لفهم السياق الذي تنطلق منه الدراسة الحالية، كما تمهّد للفصل الموالي الذي سيتناول الدراسات السابقة، مستعرضاً الجهود البحثية المختلفة التي تناولت تقييم التنافسية المصرفية في الدول المتقدمة والنامية والعربية، بهدف تحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الأطروحة إلى سدّها.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

1.2 مقدمة؛

2.2 دراسات الدول المتقدمة؛

3.2 دراسات الدول النامية؛

4.2 دراسات الدول العربية؛

5.2 تحليل نقدي للدراسات السابقة؛

6.2 ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها؛

7.2 خاتمة الفصل الثالث.

1.2 مقدمة:

مما لا شك فيه، أن موضوع التنافسية في الصناعة المصرفية نال قسطاً وافراً من الاهتمام من قبل الباحثين والدارسين، لزيادة أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمعظم مؤسسات المال والأعمال في جميع دول العالم، وكان ذلك نتاج التحولات البنوية الاقتصادية والمالية التي صاحبت التحول الاقتصادي في عصر العولمة المالية والتحرر المالي. وقد تنوّعت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع لتشمل الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بأنظمة مصرفية مستقرة ومتحررة نسبياً، والاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة بناء وتطوير للأسواق المالية، فضلاً عن الدول العربية التي تواجه تحديات خاصة تتعلق بتركيب السوق، وطبيعة الإطار التنظيمي، ودرجة التركز المصرفي. وتُبرز هذه الدراسات أهمية التنافسية باعتبارها عنصراً محفزاً للابتكار وتحسين جودة الخدمات، فضلاً عن دورها في خفض الأسعار وزيادة الكفاءة التشغيلية. كما أظهرت الأبحاث التطبيقية أن البيئة التنافسية تختلف بشكل كبير بين الدول، وحتى بين فترات زمنية داخل الدولة نفسها، تبعاً للمتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية.

وفي هذا السياق، يأتي هذا الفصل ليستعرض أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة، مع تصنيفها بحسب البيئة الاقتصادية (متقدمة - نامية - عربية مع التركيز على الدراسات التي كان القطاع المصرفي الأردني والقطري ميداناً لها)، وتسليط الضوء على المنهجيات المستخدمة، ونتائجها الرئيسية، ومواطن الاتفاق والاختلاف فيما بينها. كما يسعى هذا الفصل إلى توضيح مكانة الدراسة الحالية ضمن هذا المسار البحثي، وبيان الإضافة التي يمكن أن تقدّمها على مستوى التحليل أو نطاق التطبيق.

2.2 دراسات الدول المتقدمة:

لقد حظي موضوع التنافسية في البلدان المتقدمة باهتمام بالغ، حيث قامت هذه الدول باختبار تنافسية قطاعها الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، وتشكيل مجالس للتنافسية تصدر تقارير سنوية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول، لما للتنافسية من تأثير مباشر على بقاء واستمرارية الشركات وعلى اقتصاديات الدول. كما كان هناك عدد معتبر من الدراسات التي تناولت موضوع التنافسية في الصناعة المصرفية بدءاً من فترة الثمانينات وصولاً إلى الوقت الراهن، وكان من أولى التطبيقات لاختبار Panzar-Rosse على البيانات المصرفية أو الصناعة المصرفية من قبل (Shaffer, 1982) حيث كشفت نتائجه عن المنافسة الاحتكارية لعينة من البنوك العاملة في نيويورك سنة 1979، وأظهر (Molyneux & Forbes, 1995) نتائج مشابهة

على مجموعة من البنوك الأوروبية في كل من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا والمملكة المتحدة للفترة 1986-1989 في حين أن القطاع المصرفي الإيطالي أشار إلى سوق احتكارية.

وتوالى الدراسات بعدها في مختلف الدول، لعل من أبرزها دراسة (Bikker & Haaf, 2002) التي هدفت إلى قياس درجة وشكل المنافسة في السوق المصرفي الأوروبي، وتحديد أثر التركيز على التنافسية، ومقارنة الظروف التنافسية للبنوك الأوروبية مع نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، وقد استخدم الباحثان نموذج $P-R: H\text{-statistic}$ لقياس المنافسة على عينة مكونة من 23 بنكاً أوروبياً وغير أوروبياً خلال الفترة (1988-1998)، وتم تصنيف البنوك إلى كبيرة، متوسطة وصغيرة الحجم وذلك حسب حجم الأصول. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المنافسة كانت مرتفعة بين البنوك كبيرة الحجم نتيجة توسع عملياتها ونشاطاتها وانفتاحها على الأسواق العالمية، في حين كانت منخفضة لدى البنوك صغيرة الحجم لانحصار أنشطتها ومختلف عملياتها المصرفية في الأسواق المحلية، أما البنوك متوسطة الحجم فأخذت موقع الوسيط في بعض الدول عينة الدراسة، كما أنّ البنوك الصغيرة الحجم كانت تعمل في ظروف أقل تنافسية من البنوك المتوسطة والكبيرة الحجم، وبشكل عام تبدو التنافسية أقل في البلاد الغير أوروبية مثل و.م.أ، كندا واليابان، وبينت نتائج التحليل كذلك وباعتماد على دالة المرونة الإحصائية ($H\text{-statistic}$) أن السوق المصرفي الأوروبي يتميز بالمنافسة الاحتكارية.

أما القطاع المصرفي الألماني فقد نال حصة وافرة من البحوث التي ركزت على واقع تنافسية هذا القطاع حيث اعتبرت دراسة (Hempell, 2002) من بين أهم الدراسات التي قامت بتقييم الظروف التنافسية في البنوك الألمانية للفترة 1993-1998، حيث بينت بأن النظام المصرفي الألماني واجه العديد من التغيرات نتيجة تحرير الأسواق المالية والتقدم التكنولوجي وظهور الاندماجات في السوق المصرفي الألماني، واستخدم الباحث نموذج $P-R$ لتقييم ظروف التنافسية في السوق المصرفي الألماني، كما تم استخدام مقياس التركيز السوقي لتقييم هيكل السوق، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن البنوك الألمانية تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية كما أن البنوك الألمانية الإقراضية تتمتع بتنافسية أعلى من البنوك الادخارية، وأكدت النتائج كذلك وجود تنافسية أعلى لدى البنوك الأكبر حجماً من البنوك السابقة.

وكان هناك العديد من الدراسات التي أجريت على الأسواق المصرفية الأوروبية فقد قام (Yildirim & Philippatos, G.C., 2003) بتحليل تطور الظروف التنافسية في الصناعات المصرفية لأربع عشرة (14) دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية (CEE) التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك خلال الفترة (2000-

1993)، وتوصلت الدراسة إلى أنّ البنوك في دول (CEE) تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، ما عدا كل من مقدونيا وسلوفاكيا. وعلاوة على ذلك، فإن تحليل هيكل المنافسة يكشف عن وجود اتجاه تنازلي في ظروف المنافسة بين سنتي 1993 و1996 واتجاها متزايدا بعد سنة 1996، كما أن البنوك الكبيرة الحجم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تعرف منافسة أعلى نسبيا مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم.

ويهدف تقدير أثر دخول البنوك الأجنبية على أداء البنوك المحلية في دول أوروبا الشرقية والوسطى على المدى القصير، قام (Uiboupin, 2004) بالحصول على البيانات الخاصة بـ 219 بنكاً من عشرة دول من دول أوروبا الشرقية والوسطى خلال الفترة (1995-2001). وتم استخدام متغيرين لقياس دخل البنك هما هامش الفائدة الصافي والدخل من غير الفوائد نسبة إلى إجمالي الأصول، واعتمد الباحث في قياس ربحية البنك على نسبة الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول، أما تكاليف البنك فقد تم قياسها بمتغيرين هما: التكاليف العامة نسبة إلى إجمالي الأصول ونسبة بنود خسائر القروض إلى إجمالي الأصول. وأظهرت نتائج الدراسة أن استثمارات البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية له تأثير سلبي على عائدات البنوك المحلية من الفائدة على الأصول والدخل وربحية هذه البنوك كذلك، وذلك من شأنه كذلك أن يرفع التكاليف العامة للبنوك المحلية في المدى القصير، وخلصت هذه الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية السوق المحلي من شأنه أن يرفع المنافسة بين مختلف البنوك في البلد المضيف.

أما في دراسة (Mamatzakis, Staikouras, C., & Koutsomanoli Fillipaki, N., 2005) فقد تم قياس درجة المنافسة والتركز في القطاع البنكي لدول جنوب أوروبا الشرقية خلال الفترة من 1998 إلى 2002، وتم استخدام نموذج P-R وذلك بالاعتماد على متغيرين تابعين هما عائدات الفوائد ومجموع إيرادات التشغيل. وكشفت نتائج الدراسة أن البنوك في المنطقة تعمل في ظل هيكل سوق يتميز بالمنافسة الاحتكارية مع وجود تحسن معتبر وتدرجي في درجة المنافسة.

وبالاعتماد على النموذج السابق، قام (Gischer & Stiele, M, 2008) بتقييم الهيكل التنافسي الذي ينشط فيه أكثر من 400 بنك ادخار ألماني (Sparkassen) خلال الفترة 1993-2002، والنتائج التحريية أشارت إلى أن القطاع المصرفي الألماني ينشط في ظروف من المنافسة الاحتكارية، ورفضت بشدة حالات الاحتكار والمنافسة التامة، كما أن بنوك الادخار التي تقوم بالإقراض للمشاريع الصغيرة والشركات متوسطة الحجم وكذلك لعملاء القطاع الخاص تحظى بمكانة تنافسية متواضعة إلى حد ما، ويبدو أن البنوك الصغيرة الحجم تتمتع

بقوة في السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. وعلاوة على ذلك، لم يتوصل الباحثان إلى إيجاد أدلة ملموسة لتحسن أداء أكبر البنوك في العينة محل الدراسة.

أما دراسة (Uchida & Tsutsui, 2005) فبحثت في تقييم ظروف تنافسية البنوك اليابانية نهاية ربع القرن العشرين، بالاعتماد على نموذج تعظيم الربحية ودالة الكلفة والطلب ضمن ما قدمه Bresnahan (1982) and Lau (1982)، وبينت الدراسة بأن هناك عدة عوامل تؤثر على درجة المنافسة، وأهمها ارتفاع تجارة السندات الحكومية، تحرير أسعار الفائدة، تحرير خطوط الأعمال في القطاع المالي، ودورة الأعمال ونمو معدلات الإنتاج الحقيقي، بالإضافة إلى معدلات التضخم. وأثبتت نتائج الدراسة كذلك وجود منافسة كبيرة بين البنوك اليابانية للفترة 1970 - 1980 وأنّ تجارة السندات الحكومية بحجم كبير يؤثر على درجة هذه المنافسة، كما أنّ درجة المنافسة بين البنوك من نوع (Regional banks) أو البنوك الإقليمية أعلى وأكثر حدّة وديناميكية مقارنة بالبنوك من نوع (City banks) -أو بنوك المدن-، في حين بيّنت الدراسة بأنّ ظروف ودورة الأعمال لا تؤثر على درجة التنافسية، وأنّ تحرير أسعار الفائدة أيضا ليس له تأثير على درجة التنافسية ولكن بالمقابل لمعدلات التضخم تأثير على درجة تنافسية البنوك.

وعن دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006) فقد هدفت إلى قياس درجة التركيز والمنافسة في بيئة العمل المصرفي في الاتحاد الأوروبي الموسع خلال الفترة 1998-2002، على بنوك 25 دولة من الاتحاد الأوروبي مقسمة إلى مجموعتين 15 دولة قديمة و10 دول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي. واستنادا إلى التقدير الغير الهيكلي للمنافسة تم الاعتماد على نموذج P-R إضافة إلى نسبة التركيز المصرفي لإجمالي الأصول لأكثر خمسة بنوك % CR₅. وإحصائيا تم الاعتماد على Panel Data Analysis ونموذج الأثر الثابت، وأشارت النتائج إلى أن السوق البنكي الأوروبي كان عالي التركز نسبيا، كما أنّ البنوك الأوروبية كانت تعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية، حيث بلغت دالة المرونة الإحصائية H-statistic = 0.78 وأن الإيرادات من الفائدة في الدول الأعضاء العشرة الجديدة في الاتحاد الأوروبي تم الحصول عليها في ظل ظروف تنافسية أعلى من تلك الموجودة في البيئة المصرفية للدول ذات العضوية الأقدم في الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة H-statistic = 0.54، ما يعني أن القطاع البنكي في الدول العشرة الجديدة الانضمام للاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية مقارنة بنظيره في الدول الـ 15 القديمة الانضمام للاتحاد الأوروبي. ولوحظ العكس بالنسبة لإجمالي الإيرادات التشغيلية. كما بينت النتائج أن البنوك

الأصغر حجماً تخني إيرادات الفائدة في بيئة أقل تنافسية مقارنة بالبنوك الأكبر حجماً، في حين لوحظ العكس بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

ولاختبار أثر التركيز على درجة المنافسة والكفاءة للبنوك التجارية في ليتوانيا خلال الفترة 2000-2005، قام (Deltuvaite & Giziene, 2007) بتقدير السلوك التنافسي في النظام البنكي الليتواني وذلك بالاعتماد على النموذج الأكثر استخداماً (P-R, 1987)، وأسلوب التحليل المعروف بـ panel data analysis وهذه المنهجية تمكن من التعرف على طبيعة هيكل السوق (احتكار، احتكار القلة، منافسة احتكارية أو المنافسة التامة) من خلال تطبيق دالة المرونة الإحصائية للنموذج السابق الذكر (H-statistic). كما قامت الدراسة بتقييم العلاقة بين التركيز والمنافسة والكفاءة في القطاع المصرفي، ولقياس التركيز تم استخدام نسبة التركيز CR_K حيث k أخذت ثلاث قيم هي: 1, 3 و 5 وهذه النسبة تعتمد على الحصة السوقية في شكل إجمالي الأصول، القروض والودائع للبنوك، وبالإضافة إلى ذلك تم استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لقياس التركيز، أما بالنسبة لقياس الكفاءة في القطاع المصرفي الليتواني، فقد تم الاعتماد على أربع أكثر مؤشرات الكفاءة استخداماً وهي: ROA أي العائد على الأصول، ROE العائد على حقوق المساهمين، NIM صافي هامش الفائدة و NPL القروض المتعثرة أو غير العاملة. ولقد بينت النتائج أن قيمة H-statistic تتراوح بين 0.62 و 0.85 وهي قيم أصغر من الواحد، ما يعني أن البنوك التجارية في ليتوانيا تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية خلال فترة التحليل. ومن خلال قياس مؤشرات التركيز، تبين بوضوح ارتفاع مستوى التركيز في القطاع المصرفي، وقد بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة بنوك 82% من الأصول وأكثر من 79% من القروض وأكثر من 86% من الودائع.

كما تم دراسة العلاقة بين التركيز والمنافسة والكفاءة في القطاع المصرفي في ليتوانيا على المستوى الكلي باستخدام تحليل الارتباط، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية قوية بين المنافسة والتركز في القطاع المصرفي الليتواني، بالإضافة إلى وجود ارتباط أو علاقة سلبية قوية بين المنافسة ونسب الكفاءة ROA و ROE باستثناء NIM و NPL وكذا وجود ارتباط سلبي بين التركيز ونسب الكفاءة (ROA و ROE) باستثناء NIM و NPL في القطاع المصرفي في ليتوانيا.

أما دراسة (Świtała, Olszak, & Kowalska, 2013)، فكان هدفها معرفة مدى شدة المنافسة في البنوك التجارية البولندية خلال الفترة 2008-2012 باستخدام P-R: H-statistic وتطبيق العديد من

تقنيات التقدير (GLS, one-step GMM, two-step GMM)، حيث أنّ هذه الشدة حساسة للمقدر المطبق. وعند تحليل النتائج تم استنتاج أن المنافسة تتطور بشكل مختلف عبر السنوات في بولندا، ففي بعض السنوات كانت المنافسة عالية نسبياً حيث وصلت قيمة H-statistic إلى المستوى 0.75 وهو قريب نسبياً من المنافسة التامة، وفي سنوات أخرى انخفضت، وعلى العموم يسود السوق المصرفي البولندي حالة المنافسة الاحتكارية.

3.2 دراسات الدول النامية:

لم تقتصر الدراسات الهادفة إلى تقييم الوضع التنافسي على الدول المتقدمة فقط، فقد كان للدول النامية نصيب منها كذلك، فدراسة (Duncan & Langrin, 2004) تناولت هيكل السوق في القطاع المصرفي الجامايكي خلال الفترة مارس 1989-مارس 2002 وتميزت هذه الفترة بأزمة مالية بداية من سنة 1990 وقد شملت البيانات ربع سنوية لـ 13 بنكاً تجارياً، وقد كان هذا العدد في تذبذب بسبب هذه الأزمة، وقد تم الاعتماد على مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI لقياس التركزز المصرفي ونموذج P-R لقياس التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ قيمة H-statistic محصورة ما بين 0 و 1 ما يعني أن هيكل السوق يتميز بالمنافسة الاحتكارية، مع انخفاض المنافسة في السوق عموماً، وهذا ما تم تفسيره بارتفاع تركزز السوق وما لذلك من آثار كبيرة على مستوى المنافسة وعلى رفاة العملاء في القطاع المصرفي وفق مؤشر HHI.

وفي ظل ظروف تميزت بإصلاحات كبيرة لإعادة هيكلة وتعزيز مكانة القطاع المصرفي في الاقتصاد، إضافة إلى ارتفاع درجة تحرير الأنظمة بما فيه كفاية لكي تتكامل اقتصادياً مع السوق المالية الدولية، وفي ظل انتشار موجة الدمج المصرفي خلال الفترة (1998-2005) قام (Zulhibri, FADZLAN, & ALIFIAH, 2007) بدراسة تأثير الدمج المصرفي على هيكل السوق والمنافسة في الصناعة المصرفية الماليزية، كما هدفت الدراسة إلى مقارنة السلوك التنافسي للصناعة المصرفية الماليزية قبل وبعد مرحلة الدمج التي شهدتها القطاع، على مرحلتين أساسيتين من 1998-2001 ومن 2002-2005. واشتملت الدراسة على البيانات المالية لعينة مكونة من 22 مؤسسة مالية تضم البنوك التجارية المحلية وشركات التمويل. وبالاعتماد على Panel Data Analysis، وكذا نموذج P-R ودالة المرونة الإحصائية المقترحة في هذا النموذج H-statistic، كما هدفت الدراسة إلى قياس التركزز المصرفي في السوق الماليزي باستخدام نسب التركزز CR_2 ، CR_3 ، CR_5 المعتمدة على إجمالي الأصول، إجمالي الودائع، وإجمالي القروض، كما استخدم مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI) للتركز. وقد أشارت النتائج إلى أن المؤسسات المالية في ماليزيا تعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية، حيث بينت الدراسة أن H-

statistic المقدرة موجبة وتتراوح ما بين 0.38 و0.62. كما أشارت النتائج إلى وجود منافسة أقل في السوق التقليدية الربوية (التي تعتمد على الفائدة) مقارنة بالسوق ككل. أما عن مؤشرات قياس التركز المصرفي، فقد أظهرت اتجاهها متزايدا خلال الفترة الأولى من الدمج الممتدة من 1998 إلى 2001، وهذا ما يمكن تفسيره بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة المالية لإعادة هيكلة النظام المصرفي بما في ذلك جميع المؤسسات المصرفية المحلية، حيث تم تشكيل المجموعات المصرفية الست والتدابير الأولية لدمج شركات التمويل بعد الأزمة في 1998/1999. أما عن المرحلة الثانية من عملية الدمج بين 2001 و2005، فقد شهدت كل نسب تركز السوق اتجاهها متناقضا، سواء تلك المعتمدة على إجمالي القروض أو تلك المعتمدة على إجمالي الودائع، وهذا ما يشير إلى فشل الخطة الأولى من دمج البنوك التجارية المحلية في ستة مجموعات مصرفية، وتشير كذلك إلى أنه بعد الأزمة المالية 1998-1999 نسب تركز السوق تعكس التغير في بنية السوق بعد الانتهاء من كل عمليات الدمج.

أما في الصين فقد اختبر (Xiaoqing, 2009) واقع الظروف التنافسية في البنوك التجارية الصينية خلال فترة التغير الهيكلي الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية الصينية نهاية مرحلة الثمانينات، سيما بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001. وشملت الدراسة 76 بنكا تجاريا صينيا خلال الفترة من 1997 إلى 2006، حيث تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة سابقة لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أي المرحلة (1997-2000)، ومرحلة ما بعد الانضمام لـ WTO أي المرحلة (2001-2006). واعتمد الباحث على نموذج P-R و (H-statistic) من هذا النموذج، كما قام باحتساب نسبة التركز لأربع أكبر بنوك (CR₄) ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان للتركيز (HHI). وبينت النتائج أن السوق المصرفي الصيني كان يوصف بأنه سوق عالي التركز قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وأصبح بعدها سوق ذو تركز معتدل أو متوسط خلال الفترة (2001-2006) مباشرة بعد انضمام الصين لـ WTO. كما أظهرت النتائج أن البنوك الصينية تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية عموما، وبينت الدراسة أن حدة المنافسة في السوق الأساسية للإقراض المصرفي ارتفعت بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001 وبعد التخلص من القيود المفروضة على البنوك الأجنبية وتحرير أسعار الفائدة، بينما أصبحت المنافسة أقل حدة في السوق الغير أساسية للبنوك الصينية. كما تميزت سنة الانضمام لـ WTO بمنافسة تامة بين البنوك الصينية لكن بعدها صارت منافسة احتكارية حتى 2006.

وكان النظام المصرفي التركي محلاً لعدد الدراسات التي تناولت موضوع التنافسية، ولعلّ من أبرزها دراسة (Gunalp & Celik, 2006) التي استخدمت نموذج P-R ودالة المرونة الإحصائية H-statistic لاختبار واقع تنافسية السوق المصرفي التركي خلال الفترة 1990 - 2000، ولقد تم استخدام (Panel Data) لعينة تكوّنت من 34 بنكاً تستحوذ على حوالي 93% من إجمالي الودائع في النظام المصرفي التركي. وأشارت نتائج الدراسة أنّ البنوك التركية تنشط في ظروف تسودها المنافسة الاحتكارية، إذ تبين أن $0 < H < 1$. كما لوحظ ارتفاع ربحية البنوك رغم انخفاض التركز في القطاع، وهذا ما تمّ اعتباره حاصل ارتفاع نسبة مشاركة البنوك في تمويل مختلف احتياجات القطاع العام، بالإضافة إلى المشاركة في تمويل عجز الميزانية، وهكذا يبدو أنّ عملية وتدابير التحرر التي بدأت في أوائل الثمانينات قد عزّزت المنافسة وأسفرت عن فوائد هيكلية هامة.

النتائج المتحصّلة عليها في الدراسة السابقة، تتوافق مع نتائج دراسة (Aktan & Masood, 2010) التي غطّت المدة الفاصلة ما بين سنتي 1998 و2008 بعينة من (17) بنكاً رئيسياً في القطاع المصرفي التركي، حيث حقّقت الدراسة في العوامل التي يمكن أن تفسر الاختلافات في درجة التنافسية. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على النموذج الأكثر استخداماً لقياس التنافسية وهو نموذج P-R: H-statistic، ويبيّن النتائج أن القطاع المصرفي في تركيا في حالة توازن، كما تبين أن البنوك التركية تشغل ككل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية ومع ذلك فهي قادرة على تحقيق ربحية مرتفعة في ظل هذه الظروف. كما تمّ التوصل إلى أنّ البنوك التي تنشط في ظروف احتكارية، كانت أقل كفاءة، وأنّ البنوك برأس مال صغير غير قادرة على العمل أفضل في سوق تتميز بالمنافسة، كما بيّنت الدراسة أنّ السوق المصرفي التركي يتميّز بارتفاع التركز خلال العقد الماضي وهذا ما انعكس سلبيّاً على القيمة السوقية للشركات الرائدة.

ودائماً مع القطاع المصرفي التركي، قام (SEKMEN, AKKUS, & SIKLAR, 2015) باختبار منافسة البنوك خلال الفترة 2003-2012 وبالاعتماد على بيانات مقطعية ربع سنوية Panel Data لأكثر من 10 بنوك تركية، وأشارت النتائج أنّ القطاع المصرفي التركي تسوده المنافسة الاحتكارية. ورغم وجود تغييرات هيكلية متزايدة في القطاع المصرفي التركي منذ العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، لم يكن هناك تغيير ملحوظ في هيكل السوق لهذا القطاع مقارنة بالدراسات السابقة، ولا يزال من الممكن وصفه بالمنافسة الاحتكارية.

وفي دراسة لـ (Memić, 2015)، تم دراسة هيكل السوق المصرفي في البوسنة والهرسك خلال الفترة 2008-2012، بالإضافة إلى دراسة توازنه في المدى الطويل، بالاعتماد على نسب التركز المصرفي CR_K ومؤشر

هيرشمان-هيرفندال HHI، ونموذج P-R: H-statistic لتقييم الظروف التنافسية للصناعة المصرفية. وقد أوضحت النتائج الخاصة بنسب التركز المصرفي ومؤشر HHI التركز المعتدل للسوق مع اتجاه تنازلي لدرجة تركّز السوق، أمّا نتائج P-R: H-statistic فقد بينت أنّ السوق المصرفي يعمل في ظل ظروف احتكارية.

وسعيًا لتحقيق نفس أهداف الدراسة السابقة، قام (Repon & Islam, 2016) بدراسة كان هدفها اختبار هيكل السوق ودرجة التركز في الصناعة المصرفية في بنغلادش خلال الفترة 2006-2013، واعتمدت الدراسة على نسبة التركز المصرفي ومؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI لقياس تركّز السوق المصرفي، بالإضافة إلى تقييم هيكل السوق التنافسي بالاعتماد على نموذج P-R: H-statistic. وقد أشارت نتائج مقاييس تركّز السوق إلى الاتجاه التنازلي والمستوى المنخفض لتركّز السوق المصرفي في بنغلادش خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ظروف المنافسة الاحتكارية التي ميزت هيكل السوق.

وفي ظل التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في كل من اندونيسيا وماليزيا، قام (Malini & Putri, 2020) بتقييم الظروف التنافسية للبنوك الإسلامية في هذين البلدين، على عينة من 20 بنكاً إسلامياً موزعة بالتساوي بين السوقين، خلال الفترة 2015-2019، وتم الاعتماد على مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI ونسب التركز المصرفي CR_K لقياس درجة تركّز السوق المصرفي في البلدين، ولتحديد شكل المنافسة تم الاعتماد على نموذج P-R: H-statistic ومؤشر ليرنر Lerner Index، ونتائج هذا الأخير بيّنت أنّ القوة السوقية في اندونيسيا أقلّ ممّا هي عليه في ماليزيا، ما تم تفسيره بارتفاع الطلب على المنتجات الإسلامية في ماليزيا نتيجة تحسن وتطور الظروف الاجتماعية، كما أنّ البنوك الإسلامية في اندونيسيا تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية مقارنة بالبنوك الإسلامية في ماليزيا التي تتميز بحالة من احتكار القلة، كما أشارت النتائج كذلك إلى أنّ البنوك الاندونيسية أقل تنافسية مقارنة بنظيرتها الماليزية بسبب اختلاف كفاءة العمليات المصرفية بين السوقين، والمنتجات المالية الماليزية أكثر تطوراً وتنوعاً، في حين عانت البنوك الإسلامية الاندونيسية مشاكل داخلية في تلك الفترة مرتبطة بنظام الاستقلالية عن البنوك التجارية التي كانت تابعة لها.

4.2 دراسات الدول العربية:

من أوائل الدراسات التي تطرقت لموضوع التنافسية المصرفية في العالم العربي، دراسة (Murjan & Ruza, 2002) التي هدفت إلى تحديد هيكل السوق التنافسي السائد في الدول العربية للشرق الأوسط (AME)، ممثلة في تسعة دول وخلال الفترة (1993-1997)، ولقد تمّ الاعتماد على نموذج P-R لقياس التنافسية، وأهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة أنّ البنوك في هذه الدول تعمل في ظلّ ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، إلا أنّه يلاحظ أنّ الدول النفطية (دول الخليج) تتميز بمنافسة أقلّ إذا ما قورنت بالدول الغير بترولية.

وفي دراسة أخرى كان هدفها تحليل الأوضاع التنافسية لـ (12) بنكاً تجارياً أردنياً ما بين سنتي 1997 و2004 حاول (Hashem A. N., 2006) تحديد نوع تنافسية القطاع المصرفي الأردني حيث استخدم الباحث نموذج P-R لقياس التنافسية. وقد دلّت نتائج الدراسة على أنّ البنوك الأردنية تنشط في سوق مصرفي تسوده المنافسة الاحتكارية، بالإضافة إلى أن هناك علاقة سلبية بين كل من حجم البنك وعوائد الفوائد على القروض، وعلاقة موجبة بين العائدات والنفقات التشغيلية، في حين لم تسجّل علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض والعوائد من الفوائد.

وقام (Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006) بدراسة هيكل السوق والصناعة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، خلال الفترة الزمنية (1993 – 2002) على عينة مكونة من 52 بنكاً محلياً خاصاً مرخصاً. وتم الاعتماد على أكثر المؤشرات المطبقة لقياس التركزز وهي نسبة التركزز (CR_k) ومؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي والقوة الاحتكارية بين القطاعات البنكية لدول الخليج على مدار العشر سنوات، وذلك باستخدام H-statistic من نموذج P-R. وأظهرت النتائج أنّ كلاً من الكويت، العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة تتميز أسواقها المصرفية بأنها متوسطة التركزز وتتجه إلى أوضاع أقل تركّزاً، وهذا ما يفسر بتواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية لهذه الدول، بالإضافة إلى انضمام هذه الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية وما ترتّب عن ذلك من آثار. كما تبين أن كلاً من قطر والبحرين وعمان تتميز بارتفاع درجة التركزز في أسواقها. وبينت نتائج تقييم الظروف التنافسية أن البنوك في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة التامة، في حين أن البنوك في كل من البحرين وقطر تعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية، أما فيما يتعلق بالبنوك

العمانية فقد تبين أنها تنشط في ظل ظروف احتكارية. أما النظام المصرفي ككل وفي كل دول (GCC) فقد بينت النتائج أنه يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية.

وباستخدام نفس المقاييس المستخدمة في الدراسة السابقة قام (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) بقياس التركز ودرجة المنافسة في القطاع المصرفي الكويتي، بالاعتماد على البيانات السنوية لسبعة بنوك تجارية خلال الفترة (1993-2005)، وذلك لتقدير نموذج ذي ستة متغيرات وهي نسبة الفوائد المقبوضة (عائدات الفوائد) إلى إجمالي الأصول (IIA)، السعر الوحدوي للأموال (IED)، السعر الوحدوي للعمل (WFE)، السعر الوحدوي لرأس المال (OOA)، نسبة الملكية إلى إجمالي الأصول (EQA)، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (LT) وإجمالي الأصول (TA).

وقد أظهرت نتائج التحليل أن البنوك الكويتية تعاني من درجة تركّز عالية وفقاً لمؤشر (HHI)، كما أنها تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية وفقاً لنموذج (P-R) حيث بلغت قيمة $H=0.49$.

والنتائج التي توصل إليها "المطيري والعمر" تتفق مع تلك التي توصل إليها (Mensi, 2010) في دراسة هدفت لتقييم واقع تنافسية بنوك الإيداع التونسية خلال الفترة الزمنية (1990-2007)، على عينة مكونة من عشرة بنوك إيداع تونسية، حيث استخدم الباحث نموذج P-R الإحصائي بوصفه أساساً تجريبياً لتقييم الظروف التنافسية في الأسواق المصرفية، وبالاعتماد على Panel Data Analysis، حيث توصلت النتائج إلى أن قيمة H-statistic تتراوح ما بين 0.87 و 0.91، وهذا يعني أن بنوك الإيداع التونسية تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية.

وفي ظل توسّع الصناعة المصرفية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA وكذلك في دول جنوب شرق آسيا، حيث تتعايش البنوك التقليدية والإسلامية، قام (Hamza & Kachtouli, 2014) بدراسة الظروف التنافسية والقوة السوقية في هذه المنطقة خلال الفترة 2004-2009 على عينة من 190 بنكاً موزعةً بواقع 128 بنكاً تجارياً و 62 بنكاً إسلامياً من الدول التالية: العربية السعودية، البحرين، بانغلاداش، مصر، اندونيسيا، إيران، الأردن، الكويت، ماليزيا، باكستان، فلسطين، قطر، السودان، تايلاند، تركيا، الامارات العربية المتحدة واليمن. وتم الاعتماد على مجموعة متنوعة من مقاييس المنافسة وقوة السوق الهيكلية والغير هيكلية، المقياس الأول هو نسب التركز CR_3 ، CR_5 ومؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI)، أما المقاييس الثانية فهي نموذج P-

R: H-statistic ومؤشر ليرنر Lerner Index. وأشارت النتائج إلى أنّه بالاعتماد على مؤشر HHI تبين أنّ كلا السوقين يتميز بتركز منخفض، بينما وفقاً لنسب التركيز، فإنّ السوق الإسلامية تعتبر متوسطة التركيز مقارنة بالسوق التقليدية أو التجارية، أمّا نتائج التقديرات الخاصة بالإحصائية P-R: H-statistic المتعلقة بدرجة المنافسة ومؤشر ليرنر للقوة السوقية، فبيّنت أنّ كلا السوقين يتميزان بالمنافسة الاحتكارية وأنّ الخدمات المصرفية الإسلامية ذات درجة عالية من القوة السوقية ولتعزيز قدرتها التنافسية ونجاحها تقوم بتقديم خدمات ومنتجات جديدة.

دراسة (Gasaymeh, Zulkefly, Mariani, & Jusoh, 2014)، التي قامت بتقييم هيكل السوق والتنافسية في الصناعة المصرفية في الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي GCC خلال الفترة 2003-2010، باستخدام نموذج (P-R (1987) وبالاعتماد على البيانات المتعلقة بـ 90 بنكاً تجارياً، النتائج أظهرت أنّ البنوك في الأردن ودول GCC تنشط في ظروف المنافسة الاحتكارية، وتشير هذه النتيجة إلى أنّ البنوك في الأردن قادرة على المنافسة مع القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، وأوصت الدراسة الحكومة الأردنية بالتفكير بجدية في الانضمام إلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً.

وقام (Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015) بدراسة كان هدفها الرئيسي قياس تنافسية القطاع المصرفي الأردني، بالإضافة إلى اختبار ديناميكيات التنافسية في هذا القطاع خلال الفترة 2000-2014 استناداً إلى Panel Data الخاصة بـ 13 بنكاً أردنياً وبالاعتماد على نموذج P-R: H-statistic، وقد أشارت نتائج التقدير إلى أنّ البنوك الأردنية تعمل في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية طوال فترة الدراسة.

وبالتوازي مع الدراسة السابقة قام (Hashem, Ayoub, & Bani Ata, 2015) بدراسة أثر تطبيق الحوكمة على المنافسة بين البنوك التجارية في الأردن، وقد تم اختبار المنافسة باستخدام نموذج P-R: H-statistic من خلال تطبيقه على البيانات المجمعة من فترتين زمنية 2001-2007 و 2008-2014 مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحوكمة تم تطبيقها لأول مرة في القطاع المصرفي الأردني في 31-12-2007. وقد استخدم الباحثون اختبار Mann-Whitney لمقارنة نتائج المرحلتين الزمنية، وأظهرت النتائج أنّ الفترة الأولى تميزت على العموم بالمنافسة الاحتكارية حيث أن $0.113 < H < 1.391$ ، أمّا المرحلة الثانية فتميّزت عمومًا بظروف احتكارية بحيث بلغت قيمة دالة المرونة الإحصائية $-0.159 < H < 4.668$ ، كما أظهرت النتائج تأثيراً

ضعيلاً للحكومة على المنافسة المصرفية يمكن ربطه بأسباب معينة بما في ذلك عدم نضج تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الأردني، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على الأردن، واختلاف الخدمات المصرفية بين البنوك مما أدى إلى سلوك احتكاري أكثر. وأوصت الدراسة الباحثين والدارسين الآخرين على القيام بدورهم في تحديث وتعديل حوكمة الشركات لتعزيز المنافسة المصرفية بشكل إيجابي، مع الأخذ في الاعتبار الاضطرابات السياسية في البلدان المجاورة وحركة النقد عبر المنطقة وعبر البلاد.

أما دراسة (الرقبيات، 2015) فكان هدفها الرئيسي اختبار درجة ونوع المنافسة في السوق المصرفي الأردني وتقييم ربحية البنوك، إضافة إلى قياس مستوى التركز المصرفي لـ 17 بنكاً محلياً وأجنبياً للفترة الممتدة ما بين 2001-2011، واعتمد الباحث على نموذج P-R لتقييم واقع الظروف التنافسية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة بين تكلفة رأس المال وإجمالي الدخل، في حين لا توجد أية أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من تكاليف رأس المال وتكاليف التشغيل وهيكلة الودائع ومستوى المخاطرة وكذا الحجم من جهة وبين إجمالي الدخل من جهة ثانية، وبالاعتماد على نتائج H-statistic من نموذج P-R تبين أن البنوك الأردنية تنشط في سوق تتميز بالمنافسة الاحتكارية، بالإضافة إلى وجود تركيز مصرفي كبير فيما يخص الأصول والودائع للبنوك عينة الدراسة، أما القروض فتشهد تركيزاً ضعيفاً.

وبالنسبة لدراسة (Apergis & Polemis, 2016)، فقد هدفت إلى قياس العلاقة بين المنافسة والكفاءة في القطاع البنكي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1997-2011 على البيانات المالية المقطعية أو ما يسمى بـ Panel Data الخاصة بـ 217 بنكاً تجارياً في كل من: لبنان، البحرين، الجزائر، مصر، الأردن، فلسطين، المغرب، عُمان، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتم تقدير قيمة H-statistic من نموذج (1987) P-R لقياس درجة المنافسة، في حين تم الاعتماد على منهجية DEA أو تحليل البيانات الرقمية وكذلك BDEA لتقدير مستوى كفاءة البنوك. وأشارت النتائج إلى أن $0 < H < 1$ في كل دول MENA محل الدراسة، ما يعني أن بنوكها تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية مع اختلاف درجة المنافسة بين مختلف الدول، فقد كانت المنافسة مرتفعة في كل من لبنان، الأردن وفلسطين في حين كانت متوسطة في الجزائر والمغرب، وأضعف مستويات المنافسة كانت في كل من: البحرين، عمان، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن خلال تقدير مستوى كفاءة البنوك، فقد بيّنت النتائج التجريبية أن متوسط كفاءة التكلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفع نسبياً 77.6%، مما يدلّ على أن هذه الدول تحتاج إلى التحسّن بنسبة

22.4% فقط للوصول إلى حدود كفاءة التكلفة، كما لوحظ أنه لم يكن هناك أي اختلاف كبير في مستوى الكفاءة بين دول MENA. وباعتماد على اختبار السببية لجرانجر Granger بين المنافسة والكفاءة، بينت النتائج أن المنافسة لا علاقة لها بكفاءة البنوك بمنطقة MENA.

كما قام (بوسنة، 2017) بإجراء دراسة على 13 بنكا تجاريا تنشط بالسوق المصرفي الجزائري وهي موزعة بواقع 5 بنوك عمومية والأخرى خاصة أجنبية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2014، وقد هدفت الدراسة أساسا إلى تقييم المنافسة في السوق المصرفي الجزائري باستخدام نموذج P-R وبيانات Panel Data الخاصة بالبنوك عينة الدراسة. وأهم ما أشارت إليه نتائج الدراسة أن $P-R: H-statistics = 0.33$ ، ما يبين أن السوق المصرفي الجزائري ينشط تحت ظروف المنافسة الاحتكارية أقرب ما يكون لاحتكار القلة.

وتحقيقا لنفس أهداف الدراسة السابقة، وباعتماد على نفس النموذج والطرق الإحصائية، قام (فيصل، 2020) بتحليل البيانات السنوية الخاصة بـ 22 بنكا عراقيا تقليديا خلال الفترة 2011-2017، كما تم الاعتماد على نموذج الأثر الثابت في التحليل الإحصائي، وقد أظهرت النتائج أن البنوك العراقية التقليدية تنشط في ظل ظروف المنافسة التامة حيث دلّت النتائج أن المعلمة H-statistic من نموذج P-R تساوي الواحد الصحيح.

أما دراسة (بيطار و مرتضى، 2022)، فتناولت التنافسية في القطاع المصرفي السوري وتبيان أثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2019 على عينة مشكلة من 15 بنكا منها بنك واحد عام. وقد تم استخدام نسبة التركز المصرفي CR_4 ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان HHI كمقياس هيكلي لقياس التنافسية، ونموذج P-R مقياسا غير هيكلي للتنافسية، وتم الاعتماد على بيانات Panel Data إضافة إلى نموذج ARDL لاختبار أثر التنافسية في النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي السوري يعمل في ظل المنافسة الاحتكارية حيث وجد أن الإحصائية $H-statistic = 0.024$ ، كما أن نسبة التركز المصرفي $CR_4 = 70\%$ وقيمة مؤشر HHI تجاوزت 1800 لكل من الأصول والودائع والقروض، ما يعني أن ارتفاع نسبة التركز المصرفي أضعف التنافسية المصرفية للقطاع.

وفي دراسة أخرى لـ (Benzid & Chermat , 2023) تم تحديد وقياس التركز في القطاع المصرفي الاماراتي، إضافة إلى تقييم تنافسيته، وذلك بالاعتماد على عينة من 10 بنوك خلال الفترة 2010-2021، وتم استخدام مؤشر الحصة السوقية MS، ونسبة التركز لأكبر خمس بنوك CR_5 ، بالإضافة إلى مؤشر هيرفيندال-

هيرشمان HHI بهدف قياس التنافسية بين البنوك. وأهم ما توصلت اليه نتائج التحليل أنّ القطاع المصرفي في دولة الامارات ينشط في ظل ظروف احتكارية نوعا ما إلى احتكارية مطلقة في بعض الحالات، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ القطاع المصرفي الاماراتي يشهد تركّزا معتدلا، ما يمكن تفسيره بعمليات الاندماج المصرفي والتوسّع الذي شهدته أكبر البنوك.

وباختصار يمكن إدراج الدراسات السابقة ونتائجها المتعلقة بنموذج P-R في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): ملخص نتائج تطبيق نموذج Panzar-Rosse من الدراسات السابقة

الباحث والسنة	الفترة	الدول المعنية بالبحث	هيكل السوق التنافسي	مجال الاستفادة من البحث
دراسات الدول المتقدمة				
(Shaffer, 1982)	1979	نيويورك - و.م.أ-	منافسة احتكارية	من أولى الدراسات التي استخدمت نموذج P-R، فهي دعم للدراسة الحالية.
(Molyneux & Forbes, 1995)	1986-1989	فرنسا، ألمانيا، اسبانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة	احتكار في إيطاليا ومنافسة احتكارية في بقية الدول	المنهج المقارن الذي اعتمدته الدراسة وهو ذاته المعتمد في الدراسة الحالية.
(Bikker & Haaf, 2002)	1988-1998	الدول الأوروبية و.م.أ، كندا، اليابان	منافسة احتكارية على العموم	المنهج المقارن المتبع، بالإضافة إلى دراسة أثر التركز على المنافسة.

المنهجية المتبعة والمقاييس المستخدمة في الدراسة.	منافسة احتكارية	ألمانيا	1998-1993	(Hempell, 2002)
المنهج المقارن المتبع يثري الدراسة الحالية.	منافسة احتكارية ما عدا مقدونيا وسلوفاكيا فهي احتكارية	14 دولة من أوروبا الوسطى والشرقية CEE	2000-1993	(Yildirim & Philippatos, G.C., 2003)
بعض المتغيرات التابعة والمستقلة هي ذاتها في الدراسة الحالية.	-	دول أوروبا الشرقية والوسطى	2001-1995	(Uiboupin, 2004)
المنهج المقارن المتبع ومتغيرات النموذج.	منافسة احتكارية	دول جنوب أوروبا الشرقية	2002-1998	(Mamatzakakis, Staikouras, C., & Koutsomanoli Fillipaki, N. , 2005)
الطرح النظري للموضوع.	-	اليابان	(2000-1975)	(Uchida & Tsutsui, 2005)
المنهج المقارن والبعض من متغيرات الدراسة يمكن الاعتماد عليها.	منافسة احتكارية	25 دولة من الاتحاد الأوروبي	2002-1998	(Staikouras & Fillipaki, 2006)
المنهج المقارن إضافة إلى العلاقة بين التركيز والمنافسة ونسب التركيز في كل من الدوائع والقروض	منافسة احتكارية	ليتوانيا	2005-2000	(Deltuvaite & Gižiene , 2007)

الطرح العام للدراسة، إضافة إلى اعتمادها على متغير حجم البنك	منافسة احتكارية	ألمانيا	2002-1993	(Gischer & Stiele,M, 2008)
المنهجية المتبعة في الدراسة والخلفية النظرية لنماذج قياس التنافسية.	منافسة احتكارية	بولندا	2012-2008	(Świtała, Olszak, & Kowalska, 2013)
دراسات الدول النامية				
الجانِب النظري للنموذج، ودراسة أثر التركيز على المنافسة	منافسة احتكارية	جامايكا	2002-1989	(Duncan & Langrin, 2004)
الطرق الإحصائية المستخدمة ونسب التركيز المصرفي.	منافسة احتكارية	ماليزيا	2005-1998	(Zulhibri, FADZLAN , & ALIFIAH, 2007)
النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة، وطريقة العرض المختصر للدراسات السابقة.	منافسة احتكارية	الصين	2006-2001	(Xiaoqing, 2009)
العلاقة بين الربحية والتركز، والطرق الإحصائية المستخدمة.	منافسة احتكارية	تركيا	2000-1990	(Gunalp & Celik, 2006)

تناول البحث العوامل المفسرة لاختلاف درجة التنافسية.	منافسة احتكارية	تركيا	2008-1998	(Aktan & Masood, 2010)
المنهجية المتبعة.	منافسة احتكارية	تركيا	2012-2003	(SEKMEN, AKKUS, & SIKLAR, 2015)
العلاقة بين التركز والمنافسة.	احتكار	البوسنة والمهرسك	2012-2008	(Memić, 2015)
دراسة هيكل السوق من خلال التركز والمنافسة والعلاقة بينهما.	منافسة احتكارية	بنغلادش	2013-2006	(Repon & Islam, 2016)
المؤشرات المستخدمة وأسلوب المقارنة والتحليل والمتغيرات.	منافسة احتكارية في اندونيسيا واحتكار القلة في ماليزيا	البنوك الإسلامية في كل من اندونيسيا وماليزيا	2019-2015	(Malini & Putri, 2020)
دراسات الدول العربية				
من أولى وأهم الدراسات في الدول العربية، والمنهج المقارن المتبع.	منافسة احتكارية	دول الشرق الأوسط (AME)	1997-1993	(Murjan & Ruza, 2002)
من أولى الدراسات في الأردن -محل الدراسة الحالية- والأخذ ببعض	منافسة احتكارية	الأردن	2004-1997	(Hashem A. N., 2006)

المتغيرات المستخدمة فيها والمقارنة معها.				
من أهم الدراسات العربية علمياً، وأسلوب المقارنة المتبع إضافة إلى دراستها لقطر محل الدراسة الحالية.	منافسة تامة في كل من السعودية والامارات، ومنافسة احتكارية في البحرين وقطر، واحتكار في عمان.	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)	2002-1993	(Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006)
الاستفادة من متغيرات الدراسة المستخدمة والعلاقة فيما بينها.	منافسة احتكارية	الكويت	2005-1993	(Al-Mutairi & Al-Omar, 2009)
المنهجية المستخدمة.	منافسة احتكارية	تونس	2007-1990	(Mensi, 2010)
أسلوب المقارنة المتبع، والمقاييس المستخدمة.	منافسة احتكارية	دول MENA ودول جنوب شرق آسيا	2009-2004	(Hamza & Kachtouli, 2014)
تناولها الأردن وكذلك أسلوب المقارنة المتبع.	منافسة احتكارية	دول مجلس التعاون الخليجي GCC والأردن	2010-2003	(Gasaymeh, Zulkefly , Mariani , & Jusoh, 2014)
إمكانية المقارنة مع النتائج المحصل عليها.	منافسة احتكارية	الأردن	2014-2000	(Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015)

إمكانية المقارنة مع النتائج المحصل عليها. وأساليب القياس والتحليل المستخدمة.	منافسة احتكارية خلال الفترة 2001-2007، واحتكار خلال الفترة 2008-2014	الأردن	2001-2014	(Hashem, Ayoub, & Bani Ata, 2015)
إمكانية المقارنة مع النتائج المحصل عليها، والمتغيرات المستخدمة.	منافسة احتكارية	الأردن	2001-2011	(الرقبيات، 2015)
أسلوب المقارنة المتبع ودراستها للأردن.	منافسة احتكارية	دول MENA	1997-2011	(Apergisa & Polemisb, 2016)
المنهجية المتبعة.	منافسة احتكارية أقرب ما يكون لاحتكار القلة	الجزائر	2004-2014	(بوسنة، 2017)
المنهجية المتبعة.	منافسة تامة	العراق	2011-2017	(فيصل، 2020)
دراسة التركز والمنافسة معا وهذا دعم للدراسة الحالية.	منافسة احتكارية أقرب ما يكون للاحتكار	سوريا	2009-2019	(بيطار و مرتضى، 2022)
العلاقة بين التركز والمنافسة، وكذلك المتغيرات المستخدمة في الدراسة.	احتكار	الإمارات العربية المتحدة	2010-2021	(Benzid & Chermat , 2023)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

5.2 تحليل نقدي للدراسات السابقة:

قامت الدراسات السابقة -المتطرق إليها- بتقييم هيكل السوق المصرفي محل الدراسة، من حيث شكل المنافسة، إضافة إلى درجة تركّز السوق في البعض منها، وقد اعتمدت معظمها على المنهج الغير هيكلي لقياس التنافسية من خلال نموذج P-R: H-statistic الأكثر استخداماً وأهمية في الصناعة المصرفية. وقد خلصت أغلبها إلى أنّ السوق المصرفي تسوده المنافسة الاحتكارية. فبالرجوع لدراستي (Shaffer, 1982) و (Molyneux & Forbes, 1995) اللتان تعتبران من أوائل الدراسات في مجال تقييم الظروف التنافسية، نلاحظ أنّها لم تبحث في العوامل المؤثرة على تنافسية القطاع المصرفي محل الدراسة واكتفت فقط بتحديد شكل السوق المصرفي من حيث نوع المنافسة. أمّا دراسة (Bikker & Haaf, 2002) التي تعتبر من الدراسات المهمة في المجال، فقد بحثت في قياس درجة المنافسة وكذا التركيز المصرفي في كل من البنوك الأوروبية ونظيرتها في و.م.أ وكانت بذلك دراسة على المستوى الدولي، ولم تتطرق إلى أثر العوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على واقع تنافسية القطاع المصرفي ككل، كما تم تقسيم البنوك إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم بالاعتماد على حجم أصولها ولم تأخذ بعين الاعتبار إجمالي الودائع والقروض، وهذه الملاحظات تنطبق كذلك على دراسة (Hempell, 2002) في القطاع المصرفي الألماني.

أمّا دراسة (Yildirim & Philippatos, G.C., 2003) فقد أهملت أثر التركيز وعوامل أخرى على المنافسة، واكتفت بتبيان أثر حجم البنك على واقع التنافسية، في حين كان الهدف الرئيس لدراسة (Uiboupin, 2004) معرفة أثر دخول البنوك الأجنبية على تنافسية البنوك المحلية ولم تبين أثر التركيز المصرفي والعوامل الداخلية الخاصة بكل بنك على هذه التنافسية. أمّا دراستي (Mamatzakis, Staikouras, C., & Koutsomanoli Fillipaki, N., 2005) و (Gischer & Stiele, M, 2008) فقد ركّزت على هيكل السوق المصرفي محل الدراسة من حيث شكل المنافسة وأهملت بالمقابل التركيز المصرفي والعوامل المؤثرة فيه.

وبالنسبة لدراسة (Uchida & Tsutsui, 2005) التي تبنت طرح (Bresnahan و Lau, 1982) فقد اهتمت بدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية - كمعدلات التضخم - على واقع التنافسية، وأهملت أثر المتغيرات الداخلية الخاصة بكل بنك على تنافسيته، وقامت دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006) بقياس نسب التركيز بالاعتماد على إجمالي الأصول فقط دون الاهتمام بوزن الودائع والقروض في البنوك ككل.

وبخصوص دراستي (Deltuvaite & Gižiene , 2007) و (Świtała, Olszak, & Kowalska, 2013) فقد كانت على المستوى المحلي وليس الدولي.

وبخصوص الدراسات التي أجرت على الدول النامية فكانت معظمها دراسات على مستوى محلي، متعلقة بسوق مصرفي معين وليس مقارنة بين عدة أسواق ما عدا دراسة (Malini & Putri, 2020) التي قارنت بين البنوك الإسلامية في كل من ماليزيا واندونيسيا، وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسات تحديد طبيعة المنافسة السائدة في السوق المصرفي محل الدراسة دون الإشارة -في العديد منها- إلى العوامل المؤثرة فيها.

أما الدراسات التي كانت الأسواق المصرفية العربية ميداناً لها، مثل دراسة (Murjan & Ruza, 2002)، (Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006)، (Hamza & Kachtouli, 2014)، (Gasaymeh, Zulkefly, Mariani, & Jusoh, 2014) ودراسة (Apergisa & Polemisb, 2016) فكانت دراسات مقارنة على المستوى الدولي سيما في دول MENA ودول GCC وAME بحيث قامت بتقييم الظروف التنافسية في الأسواق المصرفية محل الدراسة ودرجة التركز في البعض منها، دون التفصيل في العوامل المؤثرة في الواقع التنافسي.

واستخدم (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) نسب ومؤشرات التركز المصرفي، بالإضافة إلى نموذج (P-R) لقياس التنافسية للبنوك الكويتية، بالاعتماد على عائدات الفوائد كمقياس للتنافسية دون التطرق إلى ربحية البنوك على اعتبارها من المؤشرات الهامة لقياس التنافسية. أما دراسة (Hashem A. N., 2006)، (Hashem, Ayoub, & Bani, 2015)، (Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015)، ودراسة (Ata, 2015) (الرقبيات، 2015) والتي كان السوق المصرفي الأردني ميداناً لها، فقد هدفت في مجملها إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك الأردنية دون التطرق إلى أثر التركز المصرفي على التنافسية ما عدا دراسة (الرقبيات، 2015)، كما أنها أغفلت دور العوامل الداخلية الخاصة بكل بنك على واقع تنافسية القطاع المصرفي ككل. وبالاعتماد على نموذج P-R، قامت دراسات (Mensi, 2010)، (بوسنة، 2017)، (فيصل، 2020)، (بيطار و مرتضى، 2022)، و (Benzid & Chermat, 2023) بتقييم الظروف التنافسية في كل من تونس، الجزائر، العراق، سوريا والامارات العربية المتحدة، وهي دراسات محلية غير مقارنة، اعتمد البعض منها على أثر التركز المصرفي، لكن لم توضح دور العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على واقع التنافسية المصرفية.

6.2 ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية، وذلك بالاعتماد على النموذج الأكثر استخداماً والأكثر أهمية في الصناعة المصرفية وفق الدراسات السابقة، وهو نموذج P-R: H-statistic، مع الاختصار على البنوك الأردنية والقطرية والمقارنة فيما بينها. وتكتسي الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات العربية المحدودة التي تناولت المقارنة بين هذين البلدين بالذات - في حدود علم الباحثة - كما أنّ الفترة التي ستغطيها هذه الدراسة من 2014-2023 تعتبر فترة تتميز بالكثير من التطورات على جميع الأصعدة العربية منها والعالمية.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة، نلاحظ أنّ هناك شحّ في الدراسات المتعلقة بتقييم الظروف التنافسية في الصناعة المصرفية في قطر مقارنة بالسوق المصرفي الأردني الذي كان ميداناً خصباً لعدة دراسات.

ولم تتطرق أيّ من الدراسات السابقة إلى المقارنة بين السوقيين المصرفيين الأردني والقطري بشكل مباشر وإنما ضمن مجموعة من الدول - مثل دول MENA أو AME -، كما في دراسة (Hamza & Kachtouli, 2014) ودراسة (Murjan & Ruza, 2002) ودراسة (Gasaymeh, Zulkefly, Mariani, 2014) ودراسة (Jusoh, 2014).

كما ستأخذ الدراسة الحالية المتغيرين التابعين "نسبة الربحية" و"نسب التركز المصرفي لأكثر ثلاث بنوك" في كل من قطر والأردن.

وتهدف كذلك إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على واقع تنافسية القطاع المصرفي في كل من قطر والأردن، علاوة على التعرف على محدّدات الربحية والتركز المصرفي، وهذا ما لم توضحه العديد من الدراسات السابقة بل اكتفت بتحديد شكل المنافسة السائد في السوق المصرفي محلّ الدراسة.

7.2 خاتمة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل أهم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع تقييم الظروف التنافسية في القطاعات المصرفية، وقد نال هذا الأخير قسطاً وافراً من الأبحاث في مختلف الدول. كما تمّ التركيز على الدراسات التي اعتمدت على المنهج الغير هيكلي لقياس التنافسية، خصوصاً تلك التي تبنت نموذج $P-R: H\text{-statistic}$ ، إذ يعتبر هذا النموذج الأكثر أهمية والأكثر استخداماً في تحديد شكل المنافسة السائد في الأسواق المصرفية.

وقد تم تقسيم هذه الدراسات المتسلسلة زمنياً، حسب مكان إجرائها إلى دراسات في الدول المتقدمة والتي كانت من أوائل الدراسات التي طبقت النموذج السابق الذكر خصوصاً في الدول الأوروبية، ودراسات في الدول النامية وأخرى في الدول العربية مع التركيز على الدول محلّ الدراسة - في حدود علم الباحثة -.

وما لوحظ على نتائج الدراسات السابقة في مختلف الدول، أنّ هيكّل السوق الأكثر انتشاراً في الأسواق المصرفية محلّ الدراسة هو الذي يتميّز بالمنافسة الاحتكارية حيث كانت $0 < H < 1$ ، كما أنّ العديد من الدراسات السابقة كانت على مستوى دولي حيث شملت عدة دول واتّخذت بذلك الطابع المقارن بين الأسواق المصرفية محلّ الدراسة، وكان هناك اختلاف بين الدراسات من حيث المتغيرات المستخدمة في النموذج.

انطلاقاً من الدراسات السابقة، سيتم بناء الدراسة الحالية بالاعتماد على نموذج $P-R$ بهدف تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية في كل من الأردن وقطر في شكل مقارن بينهما، وبالاغتماد على المنهجية التي سيتم التطرق إليها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)

1.3 مقدمة؛

2.3 مجتمع وعينة الدراسة؛

3.3 بيانات الدراسة وطرق جمعها؛

4.3 نماذج الدراسة؛

5.3 التعريف بمتغيرات الدراسة؛

6.3 أساليب تحليل البيانات؛

7.3 خاتمة الفصل الثالث.

1.3 مقدمة:

تُعتبر المنهجية البحثية المتبعة عنصراً جوهرياً، في الوصول إلى تحقيق أهداف أيّ دراسة علمية، مهما كانت الظاهرة المدروسة، إذ تسهم في ضمان وتحقيق دقة وموثوقية النتائج المتحصل عليها، ويتأتى ذلك من خلال اختيار الأساليب والأدوات المناسبة لتحليل هذه الظاهرة. وبالنظر إلى أنّ الدراسة الحالية تهدف إلى تقييم ظروف التنافسية المصرفية في كل من الأردن وقطر باستخدام نموذج $P-R$ ، فإنّ تبني منهجية سليمة يعدّ أمراً ضرورياً لقياس درجة وطبيعة المنافسة في القطاعين المصرفيين المدروسين بشكل موضوعي، إضافة إلى مراعاة العوامل الاقتصادية وكذا التنظيمية المؤثرة في كلا البلدين، مع مراعاة العوامل الداخلية الخاصة بكل بنك والتي من شأنها التأثير على واقع التنافسية المصرفية.

يستعرض هذا الجزء من الدراسة الإطار المنهجي للدراسة، من خلال توضيح المنهج المتبع وخطوات الدراسة عموماً، وذلك بالتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها، وكذا تحديد أساليب جمع البيانات المختلفة، كما ويوضح هذا الفصل النماذج الرياضية أو القياسية التي سيتم استخدامها في التحليل، مع التعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها أو حسابها، وكذا أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما سيتم شرح مبررات اختيار نموذج Panzar-Rosse كأساس لقياس التنافسية المصرفية دون غيره من النماذج، مع توضيح الفرضيات التي يستند إليها النموذج وآلية تطبيقه على القطاعين المصرفيين في كل من الأردن وقطر.

فهذا الفصل يهدف أساساً، إلى تقديم تصور منهجي متكامل وواضح حول أهم الخطوات البحثية المتبعة للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة المطروحة وكذا اختبار فرضيات الدراسة، مما يضمن بذلك دقة النتائج وموضوعيتها، والمساعدة في تفسيرها علمياً وفق الأسس المعتمدة في تحليل الهيكل التنافسي المصرفي.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل البنوك العربية العاملة في الأسواق المصرفية العربية، أمّا عن مجموعة البنوك التي شملتها الدراسة فقد تمثلت في البنوك المحلية العاملة في النظامين المصرفيين الأردني والقطري، والبالغ عددها 24 بنكاً تجارياً وإسلامياً نهاية 2023 موزعة بواقع 15 بنكاً أردنياً منها 3 بنوك إسلامية و 9 بنوك قطرية منها 5 بنوك إسلامية، وتم استثناء البنوك الإسلامية الأردنية من الدراسة لاختلاف طبيعة عملياتها المصرفية وهيكلها التنظيمي،

إضافة إلى استثناء البنوك الأجنبية العاملة في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، وذلك لعدم توفر بيانات كافية عنها تغطي فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى 2023.

وقد وقع الاختيار على القطاعين المصرفيين الأردني والقطري، لما أظهره هذان القطاعان المصرفيان من أداء متميز على الساحة العربية، وذلك وفقاً للعديد من التقارير الصادرة عن اتحاد المصارف العربية وكذا صندوق النقد العربي، إذ تم تصنيف 8 بنوك قطرية و9 بنوك أردنية ضمن قائمة أقوى 100 بنك عربي من حيث رأس المال الأساسي نهاية عام 2023.

كما بلغ إجمالي رأس المال الأساسي للقطاع المصرفي القطري حوالي 59 مليار دولار، بمتوسط 7.38 مليار دولار لكل بنك، مع إجمالي أصول بحوالي 573.21 مليار دولار، وبمتوسط 71.65 مليار دولار لكل بنك، وبلغت بذلك نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المقدار 10.3%. وقد جاء بنك قطر الوطني أولاً ضمن قائمة البنوك القطرية، محتلاً بذلك المرتبة الثانية عربياً برأس مال بلغ 28.73 مليار دولار وأصول بقيمة 338.18 مليار دولار (اتحاد المصارف العربية، 2024).

أما القطاع المصرفي الأردني، فقد بلغ إجمالي رأس ماله الأساسي نحو 13.3 مليار دولار، وبإجمالي موجودات حوالي 131.3 مليار دولار، وقد جاء البنك العربي أولاً ضمن قائمة البنوك الأردنية والـ 16 عربياً برأس مال 7.63 مليار دولار وموجودات بقيمة 51.97 مليار دولار.

وبناءً على هذه المعطيات، فقد احتل القطاع المصرفي القطري مرتبة متقدمة بين الدول العربية، في حين أظهر القطاع المصرفي الأردني بدوره أداءً قوياً مع وجود 9 بنوك أردنية ضمن قائمة أقوى 100 بنك عربي.

كما وقع الاختيار على هذين القطاعين، لتوفر البيانات المالية لهما بالإضافة إلى القوائم المالية للبنوك القطرية والأردنية محل الدراسة والتي تغطي فترة الدراسة (2014-2023).

ويوضح الجدول الموالي قائمة بأسماء البنوك الأردنية والقطرية التي شملتها الدراسة، وفقاً لما صدر عن تقارير البنوك المركزية في كلٍّ من الأردن وقطر:

الجدول رقم (1.3): قائمة البنوك الأردنية والقطرية التي شملتها الدراسة

قائمة البنوك القطرية الإسلامية	قائمة البنوك القطرية التجارية	قائمة البنوك الأردنية (كلها تجارية)	
1-مصرف قطر الاسلامي	1-البنك الأهلي	7-بنك القاهرة عمان	1-البنك العربي
2-بنك قطر الدولي الاسلامي	2-البنك التجاري	8-بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2-البنك الأردني الكويتي
3-بنك لشا (بنك قطر الأول)	3-بنك الدوحة	9-البنك الأهلي الأردني	3-البنك الاستثماري
4-مصرف الريان	4-بنك قطر الوطني	10-بنك الاتحاد	4-البنك التجاري الأردني
5-بنك دخان (بروة سابقا)		11-بنك الاستثمار العربي الاردني	5-بنك الاردن
		12-بنك ABC	6-بنك المال الأردني

المصدر: من اعداد الباحثة.

3.3 بيانات الدراسة وطرق جمعها:

1.3.3 بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب Panel Data Analysis، والذي يتم فيه تتبع مجموعة من الوحدات (مثل المؤسسات، الشركات، البنوك، الدول) عبر سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية، فهذا النوع من التحليل يحتوي على خصائص كل من أسلوب البيانات القطاعية، وأسلوب السلاسل الزمنية، لذلك يسمى أحياناً Cross-Sectional Time-Series Data.

ومن أهم المزايا التي تتميز بها البيانات في هذا النوع من التحليل (مقارنةً بتحليل البيانات المقطعية-Cross-Sectional Data) وتحليل السلاسل الزمنية (Time-Series Data) أنها كما يرى (Bruderl, 2005, p. 2):

- ✓ تساهم في زيادة عدد مشاهدات الدراسة (زيادة حجم العينة).
- ✓ توفر كمّاً أكبر من المعلومات.
- ✓ تقلّل إلى حدّ كبير بعض مشاكل التحليل، كمشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity)، بحيث تخفّض الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وتكون العلاقات الخطية المتداخلة بين المتغيرات أقل وتُرفع درجات الحرية كذلك.

- ✓ تحسن كفاءة المعاملات المقاسة وتكون التقديرات أكثر كفاءة.
 - ✓ تسمح بدراسة الديناميكيات الفردية، وتطورها عبر فترة من الزمن.
 - ✓ تعطي معلومات عن ترتيب وقت الأحداث.
 - ✓ تسمح للباحث بتحليل عدد من القضايا الاقتصادية التي لا يمكن تناولها باستخدام بيانات السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية.
- وتقوم بيانات Panel Data على عدد من الافتراضات وهي:
- ✓ **عدم وجود ارتباط ذاتي (No Autocorrelation):** ما يعني أن الأخطاء اللاحقة يجب ألا تكون مرتبطة بالأخطاء السابقة، وإلا فقد يؤدي ذلك إلى تقديرات غير دقيقة.
 - ✓ **عدم وجود تباين مشروط (Homoscedasticity):** ما يعني أن التباين يجب أن يكون ثابتاً عبر الزمن وكذلك عبر الوحدات المختلفة. أما إذا كان التباين غير ثابت، فقد يتطلب ذلك استخدام تصحيحات أو تعديلات مثل تقديرات White-Huber أو نموذج GLS.
 - ✓ **عدم وجود علاقة خطية مثالية (No Perfect Multicollinearity):** ما يعني أن المتغيرات المستقلة يجب ألا تكون هناك علاقة خطية تامة فيما بينها، وإلا فقد يؤدي ذلك إلى سوء في تقدير المعاملات.
 - ✓ **عدم وجود تحيز في الاختيار (No Selection Bias):** ما يعني أن اختيار العينة يجب أن يكون عشوائياً أو غير متحيز لوحدات معينة، وإلا فقد تؤدي اشكالية اختيار البيانات إلى نتائج غير صحيحة أو غير دقيقة.
 - ✓ **استقلالية الأخطاء عن المتغيرات التوضيحية (Exogeneity Assumption):** يفترض هذا النوع من التحليل أن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة بالمكون العشوائي للخطأ، وإلا فقد يخلق ذلك مشكلة الارتباط الذاتي وكذا الانحدار المتحيز.
 - ✓ **عدم وجود تأثيرات غير ملاحظة منحازة (No Unobserved Heterogeneity Bias):** في بعض النماذج مثل Pooled OLS، يفترض التحليل أن العوامل غير الملاحظة لا تؤثر على النتائج. أما في ظل وجود تأثيرات غير ملاحظة، فالأفضل استخدام نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) أو التأثيرات العشوائية (Random Effects).

2.3.3 مصادر البيانات وطرق جمعها:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، تمّ جمع البيانات بالاعتماد على الكتب والمجلات والدراسات السابقة وقواعد البيانات العالمية، إضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني والقطري التي تغطي فترة الدراسة، والتقارير السنوية وإصدارات جمعية البنوك في الأردن. أمّا البيانات المستخدمة لغايات التحليل الإحصائي فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية (الميزانية وقائمة الدخل) للبنوك عينة الدراسة من سنة 2014 إلى سنة 2023 وتم الاستعانة بدليل الشركات المساهمة العامة الصادر عن بورصة عمان ودليل جمعية البنوك في الأردن للحصول على القوائم المالية لبعض البنوك الأردنية، وبورصة قطر للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالنظام المصرفي القطري.

4.3 نماذج الدراسة:

لاختبار نوع المنافسة السائد بين البنوك العاملة في القطاعين المصرفيين الأردني والقطري، تعتمد الدراسة الحالية على نموذج (Panzar-Rosse: H-statistic) الذي تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة-التي تعتبر الانطلاقة للدراسة الحالية- في مجال تقييم الظروف التنافسية في الصناعات المصرفية عبر العالم، ويعتبر هذا النموذج الأهم على الإطلاق في هذا المجال، مقارنة ببقية النماذج التي كان أساسها وتطبيقها في القطاعات الصناعية، إضافة إلى ذلك فـنموذج (Panzar-Rosse: H-statistic) من شأنه أن يوضح العوامل المؤثرة على ربحية البنوك وبذلك على تنافسيتها، كما تمّت الإشارة إلى ذلك في مراجعة الأدبيات سابقاً، ولغايات التحليل الإحصائي، تم صياغة النموذج رقم (0) بما يتوافق وأهداف الدراسة بالمعادلة التالية:

$$IA_{i,t} = f(X_{i,t} + W_t) + e_t \dots \dots (0)$$

حيث أن:

$IA_{i,t}$: المتغير التابع ويمثل ربحية البنك وهي عبارة عن صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي أصول البنك.

$X_{i,t}$: تمثّل المتغيرات المستقلة المرتبطة بالبنوك محل الدراسة وتشمل: تكلفة التمويل (FC)، تكلفة التشغيل (WC)، تكلفة رأس المال الثابت (CC)، وعمر البنك (Age)، وحجم البنك (S).

W_t : تمثل المتغيرات المستقلة المرتبطة بهيكل القطاع المصرفي الأردني والقطري ككل، وتشتمل على نسبة التركيز في كل من الأصول والودائع والقروض لأكثر ثلاثة بنوك (CR_3).

e_t : تمثل معامل الخطأ في الحساب.

وبشكل تفصيلي أكثر، يمكننا إعادة كتابة المعادلة السابقة رقم (0) على النحو التالي:

$$\ln IA_{i,t} = \alpha + \beta_1 \ln FC_{i,t} + \beta_2 \ln WC_{i,t} + \beta_3 \ln CC_{i,t} + \eta_1 \ln S_{i,t} + \eta_2 \ln Age_{i,t} + \eta_3 \ln CR_{3,t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

\ln : اللوغاريتم الطبيعي.

$IA_{i,t}$: عبارة عن نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول للبنك i في الفترة t .

$FC_{i,t}$: تكلفة التمويل للبنك i في الفترة t .

$WC_{i,t}$: تكلفة التشغيل للبنك i في الفترة t .

$CC_{i,t}$: تكلفة رأس المال الثابت للبنك i في الفترة t .

$S_{i,t}$: حجم البنك i في الفترة t .

$Age_{i,t}$: عمر البنك i في الفترة t .

$CR_{3,t}$: نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك في الفترة t ويتم قياسها بحجم الودائع أو حجم القروض أو حجم الأصول.

ε_t : معامل الخطأ في الحساب.

ولحساب قيمة H-statistic من نموذج P-R التي تبين هيكل السوق التنافسي، سيتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$\ln IA_{i,t} = \alpha + \beta_1 \ln FC_{i,t} + \beta_2 \ln WC_{i,t} + \beta_3 \ln CC_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث يعبر هذا النموذج عن العلاقة بين الإيرادات (ممثلة بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول) (العائد على الأصول) مع التكاليف بمختلف أنواعها.

ويرى (Claessens & Luc, 2004) أنّ مجموع مروّنات التكاليف ضمن النموذج السابق يمثل دالة المرونة الإحصائية H-statistic والتي تعرف بأنّها المتغير الذي يقيس الوضع التنافسي للصناعة المصرفية وتحدد بذلك طبيعة السوق المصرفي، أو بمعنى آخر فإن:

$$H - statistic = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3$$

فإذا كانت:

$H \leq 0$: فهذا يشير إلى الطبيعة الاحتكارية للقطاع المصرفي ككل ما يعني غياب المنافسة.

$0 < H < 1$: هذا يدل على المنافسة الاحتكارية للقطاع المصرفي.

$H = 1$: فهذا يدل على المنافسة التامة أي لا يوجد احتكار في القطاع المصرفي.

وسيتّم معرفة محددات التركز المصرفي في كل من الودائع (CR_3D) والقروض (CR_3L) والأصول (CR_3A)، بحيث تكون نسب التركز المصرفي متغيرات تابعة في النموذج، ومن الممكن حينئذ صياغة النموذج رقم (03) على أن يتم استخدام نسبة التركز في الودائع في المرة الأولى ونسبة التركز في القروض في المرة الثانية ونسبة التركز في الأصول في المرة الثالثة كما يلي:

$$CR_{3,t} = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + CR_{3,i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

وينبثق عن هذا النموذج النماذج الفرعية التالية:

$$CR_{3,t}A = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + \eta_3 CR_{3,t}L + \eta_4 CR_{3,t}D + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3^*)$$

$$CR_{3,t}L = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 \ln S_{i,t} + \eta_2 \ln Age_{i,t} + \eta_3 CR_{3,t}A + \eta_4 CR_{3,t}D + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3^{**})$$

$$CR_{3,t}D = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + \eta_3 CR_{3,t}A + \eta_4 CR_{3,t}L + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3^{***})$$

5.3 التعريف بمتغيرات الدراسة:

فيما يلي تعريف شامل بمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة أو التفسيرية:

1.5.3 متغيرات الدراسة التابعة:

هي المتغيرات التي تم الاعتماد عليها بهدف تقييم الظروف التنافسية للقطاعين المصرفيين محل الدراسة، بالإضافة إلى قياس نسب التركز المصرفي في كل من الودائع والقروض والأصول، وهي كما يلي:

1. ربحية البنك أو نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول IA: (العائد على الأصول)

تعبّر هذه النسبة عن ربحية البنك (Bank Profitability)، والتي تعتبر من المؤشرات المهمة الواجب الاهتمام بها، إذ أنّ تعظيم الربح يعتبر الهدف الرئيسي للبنوك، فهي تشير إلى مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من مختلف أنشطته المالية، كمنح القروض، واستثمار الودائع، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة. ويمكن قياس ربحية البنك بالاعتماد على عدد من المؤشرات المالية، التي من شأنها المساعدة في تقييم الأداء المالي للبنك وكذا قدرته على تحقيق عوائد للمساهمين. وهناك العديد من المؤشرات المعتمدة في قياس ربحية البنك، لعلّ أهمّها ما يلي:

✓ العائد على الأصول ROA:

تعتبر هذه النسبة من أهمّ النسب المعتمدة في قياس ربحية البنك، إذ أنّها تمكّن المحلّلين من معرفة مدى قدرة وكفاءة البنك في تحقيق الأرباح من موجوداته أو أصوله. حيث كلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق الأرباح. وتحسب رياضيا وفق العلاقة التالية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة على العموم ما بين 1% و2%.

✓ العائد على حقوق الملكية ROE:

تقيس هذه النسبة العائد المحقق على إجمالي استثمارات جميع المساهمين في البنك، حيث كلما كان البنك أكثر استقطاباً وجاذبية للمستثمرين كلما ارتفعت هذه النسبة والعكس صحيح. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$ROE = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

✓ صافي هامش الفائدة NIM:

تقيس هذه النسبة الفروقات بين إيرادات الفوائد المكتسبة من القروض من جهة وبين تكلفة الأموال المدفوعة للمودعين -على اعتبارها من الأصول المنتجة للفائدة- من جهة أخرى. وارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع ربحية البنك من الفوائد. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$NIM = \frac{(\text{إيرادات الفوائد} - \text{تكاليف الفوائد})}{(\text{متوسط الأصول المنتجة للفائدة})} \times 100$$

✓ نسبة الكفاءة التشغيلية:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريف التشغيل مقارنة بإيراداته. وارتفاع هذه النسبة دليل على عدم كفاءة البنك في ذلك والعكس صحيح. وتحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة الكفاءة} = \frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

وقد أستخدمت هذه النسبة "ربحية البنوك" في دراسة (Uiboupin, 2004)، ودراسة (Deltuvaite, 2007) ،& Gižiene ، ودراسة (Gunalp & Celik, 2006)، أما الربحية في دراسة كل من (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) ودراسة (Hashem, 2006) فتم حسابها بالأرباح من الفوائد (الفوائد المقبوضة) إلى إجمالي الأصول. وتحسب هذه النسبة في الدراسة الحالية كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى الأصول (IA)} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. نسبة التركيز المصرفي CR_3 :

التركّز المصرفي هو إجمالي الحصة السوقية (إجمالي الأصول، الودائع أو القروض) لأكبر ثلاثة بنوك في كلّ دولة (Ceterilli, 2001, p. 22)، وبالتالي فهو مؤشر على مدى استحواذ عدد قليل من أكبر البنوك على السوق المصرفي ككل في دولة ما. وبالتالي فنسبة التركّز المصرفي تعكس مدى احتكار أو تنافسية القطاع المصرفي من جهة، وتساعد في تقييم مدى تأثير البنوك الكبرى على الاقتصاد من جهة أخرى. ويتم حساب نسبة التركيز المصرفي بعدة طرق أهمها:

أ- نسبة التركيز لأكبر 3 أو 5 بنوك (CR_3 أو CR_5): وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$CR_n = \sum_{i=1}^n P_i = \frac{\text{إجمالي أصول أو ودائع أو قروض أكبر } n \text{ بنك}}{\text{إجمالي أصول أو ودائع أو قروض القطاع المصرفي ككل}} \times 100$$

حيث أن: P_i تمثل الحصة السوقية لأكبر n بنك، وكل البنوك تعامل بنفس الطريقة، وتأخذ القيمة "1" كلّها مجتمعةً، كما أنّ اختيار n يتوقف على ما توفر من معلومات، سيما العدد الإجمالي للبنوك (Rasiah, 2010, p. 34).

ويختلف عدد البنوك تبعاً لعددّها الإجمالي في القطاع المصرفي، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على نسبة تركز أكبر ثلاثة بنوك أردنية وقطرية، نظراً لانخفاض العدد الإجمالي للبنوك الموجودة في القطاعين المصرفيين محلّ الدراسة، وبالأستناد إلى الدراسات السابقة كذلك، كما سيتم قياس نسب التركز المصرفي بالاعتماد على حجم الأصول والودائع وحجم القروض. وتعكس نسبة تركز ثلاثة بنوك مدى هيمنة أكبر ثلاثة بنوك على إجمالي الأصول أو الودائع أو القروض في السوقين المصرفيين الأردني والقطري. وتتراوح هذه النسبة بين الصفر والواحد، فكلّما اقتربت من الصفر، فهذا مؤشر على انخفاض التركز وارتفاع المنافسة بين البنوك وبالتالي انخفاض نسبة سيطرة أكبر البنوك على القطاع المصرفي، أما باقترابها من الواحد، فهذا يدلّ على ضعف المنافسة وبالتالي فهذا دليل على الطبيعة الاحتكارية للسوق المصرفي من قبل أكبر ثلاثة بنوك وبالتالي تركز مصرفي شديد. وتشير الدراسات إلى أنّه إذا فاقت نسبة التركز المصرفي 40% فإن القطاع المصرفي تسوده حالة من الاحتكار ويتميز بتركّزه الشديد.

وأستخدم هذا المؤشر في دراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) ، دراسة (Al-
 Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006) ، دراسة (Hempell, 2002) ، دراسة

(Bikker & Haaf, 2002)، دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006) ، دراسة (Zulhibri, FADZLAN , & Deltuvaite & Giżiene , 2007)، دراسة (ALIFIAH, 2007)، دراسة (Xiaoqing, 2009) ، دراسة (Gunalp & Celik, 2006) ، دراسة (Repon & Islam, 2016) ، وفي دراسة (Malini & Putri, 2020)، دراسة (Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, 2006) ، دراسة (Hamza & Kachtouli, 2014) ، دراسة (بيطار و مرتضى، 2022) ، وفي دراسة . (Benzid & Chermat, 2023)، وفي العديد من الدراسات الأخرى كذلك.

وتحسب نسبة التركز المصرفي كما يلي :

$$\text{نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك بالودائع} = CR_3D = \frac{\text{مجموع ودائع أكبر ثلاثة بنوك}}{\text{مجموع ودائع كل البنوك}}$$

$$\text{نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك بالأصول} = CR_3A = \frac{\text{مجموع أصول أكبر ثلاثة بنوك}}{\text{مجموع أصول كل البنوك}}$$

$$\text{نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك بالقروض} = CR_3L = \frac{\text{مجموع قروض أكبر ثلاثة بنوك}}{\text{مجموع قروض كل البنوك}}$$

وجدير بالذكر أنّ نسبة التركز المصرفي للقطاع المصرفي الأردني تختلف عنها في القطاع المصرفي القطري.

ب- مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI – Herfindahl-Hirschman Index)

يحسب هذا المؤشر بجمع مربعات الحصص السوقية لكل البنوك في السوق المصرفي:

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

حيث أن: S_i تمثل الحصة السوقية لكل بنك كنسبة مئوية، أما n فهو العدد الإجمالي للبنوك في القطاع المصرفي ككل.

2.5.3 متغيرات الدراسة المستقلة:

تشمل مختلف التكاليف إضافة إلى حجم وعمر البنك، وهي كما يلي:

1. تكلفة التمويل (FC):

هي عبارة عن نسبة الفوائد المدينة إلى مجموع الودائع، وعليه فهي تمثل التكلفة التي يتحملها البنك للحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياته واستثماراته، سواء كان ذلك من رأس ماله الخاص (حقوق الملكية) أو من القروض (الدين). وتُعبّر هذه التكلفة عن مدى كفاءة البنك في استخدام أمواله. وبما أنّ الملكية تشكّل مصدراً صغيراً للتمويل، فإنّ اعتماد البنك على الدين يعتبر الأساس في التمويل، كما أنّ الودائع من أهم المصادر للبنك. وعليه يمكن اعتبار الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، بمثابة تكلفة التمويل الأساسية للبنك، وتعتبر تكلفة التمويل مهمة بالنسبة للبنك لأنها تؤثر على قراراته الاستثمارية (حيث يجب أن يكون العائد المتوقع أكبر من تكلفة التمويل)، كما أنّها تحدّد مدى جاذبية للبنك للمودعين وتساعد في تقييم المخاطر المالية.

وتم استخدام هذه النسبة في دراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009)، وهي تحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة التمويل للبنك (FC)} = \frac{\text{مجموع الفوائد المدينة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

2. تكلفة التشغيل (WC):

تعبّر عن نسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع الودائع. كما أنّها عبارة عن مختلف المصاريف المتعلقة بتشغيل وإدارة الأعمال اليومية للبنك، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في السيطرة على تكاليفه التشغيلية، فالبنك الأكثر كفاءة هو الأكثر قدرة على السيطرة على تكاليفه التشغيلية. ولقد تم استخدام هذا المتغير ليعكس مدى تأثير مثل هذه التكاليف على ربحية البنك، وتحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة التشغيل للبنك (WC)} = \frac{\text{مجموع المصاريف التشغيلية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وقد استخدم هذا المتغير في دراسة (Hashem, 2006) ودراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009)

3. تكلفة رأس المال الثابت (CC):

تشير إلى نسبة الإهلاك والإطفاء إلى صافي الأصول الثابتة التي يمتلكها البنك، وعموما فهي التكاليف المتعلقة بشراء الأصول الثابتة التي تستخدمها البنك خلال فترة زمنية طويلة، مثل المباني، الآلات، المعدات المكتبية... تعتبر هذه التكلفة استثماراً طويلاً الأجل، حيث لا تُستهلك بالكامل في دورة تشغيلية واحدة ولكن تُستهلك على مدى عدة سنوات. وبما أن هذه النسبة تعدّ تكلفةً على البنك، فمن المنطقي أن يكون لها أثر على ربحية البنك، ولقد تم استخدام هذا المتغير في دراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) وتحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة رأس المال الثابت للبنك (CC)} = \frac{\text{مجموع الاهتلاكات والاطفاءات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

4. حجم البنك (S):

يشير حجم البنك إلى مدى كبره من حيث مجموع الأصول أو الموجودات، رأس المال البنك، عدد الفروع والانتشار الجغرافي، الحصة السوقية في السوق المصرفي ككل، أو من حيث عدد العملاء. يمكن قياس هذا المتغير بطرق مختلفة، أهمها: رأس المال، إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع والقروض، عدد العملاء والفروع والحصة السوقية للبنك كذلك، وباختلاف مجال التحليل يختلف المقياس المعتمد عليه في قياس حجم البنك. وبناءً على حجمها يمكن تصنيف البنوك إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة. ويحمل حجم البنك معاني كبيرة مرتبطة بالكفاءة والمنافسة والتركز واقتصاديات الحجم، حيث أنّ البنوك ذات الحجم الكبير تتميز -عموماً- بارتفاع كفاءتها ومقدرتها التنافسية وهيمنتها في السوق. إلا أنّ هناك بعض النقائص التي قد تشوب البنوك الكبيرة لعلّ أبرزها عدم تمكنها من السيطرة على تكاليفها بشكل كفؤ كما يحدث في البنوك الصغيرة الحجم. ويحسب في الدراسة الحالية كما يلي:

$$\text{حجم البنك (S)} = \text{اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك}$$

واستخدم هذا المتغير في دراسة (Hashem, 2006) ودراسة (Bikker & Haaf, 2002) ودراسة (Yildirim & Philippatos, G.C., 2003) ودراسة (Gischer & Stiele, M, 2008). وقد تم قياسه بإجمالي الودائع أو الأصول.

5. عمر البنك (Age):

يشير عمر البنك إلى عدد السنوات التي قضاها في ممارسة النشاط المصرفي، وهو متغير له دلالات مرتبطة بالكفاءة والقدرة التنافسية. فالبنوك الأطول عمراً غالباً ما تتميز بكفاءة أعلى وقدرة أكبر على المنافسة، إذ يُعدّ عمر البنك مؤشراً يعكس مستوى خبرته المتراكمة. وقد استخدم هذا المتغير في دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006) التي وجدت علاقة سلبية بينه وبين درجة المنافسة.

6.3 أساليب واختبارات تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة أساليب التحليل الإحصائي لتقدير معادلات الانحدار التي تتلاءم ونوع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على ما يعرف بـ Panel Data وهي عبارة عن سلاسل زمنية لبيانات مقطعية (Time series of cross-sectional Data)، وما يميّز هذا الأسلوب (Panel Data Analysis) عن أسلوب التحليل التجميعي (Pooled Data Analysis) أنّه يأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الفردية، وعامل الزمن (Individuals & Time Specific Effects) عند تقدير معادلات الانحدار، أمّا أسلوب تحليل البيانات التجميعي Pooled Data Analysis فهو عبارة عن تقنية أو أداة إحصائية تستعمل لدمج البيانات المختلفة من مصادرها المتعددة، بغرض زيادة حجم العينة المدروسة بالإضافة إلى تحسين دقة النتائج الإحصائية، ويُعتبر هذا الأسلوب من التحليل فعّالاً في حالة ما إذا كانت البيانات الفردية لا تمكّن من الوصول إلى نتائج مؤكدة وذات موثوقية، وينقسم أسلوب تحليل البيانات التجميعي إلى بيانات مقطعية مجمّعة عبر الزمن (Pooled Cross-Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية المجمّعة (Pooled Time Series Data). كما يمكن تقدير هذا الأسلوب من خلال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) والذي لا يكون فعالاً في تقدير معاملات النموذج إذا كان هناك تأثير للعوامل الفردية وعامل الزمن (Individuals & Time Specific Effects).

ويمكن تقدير Panel Data إمّا بأسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) والذي يمكن تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، أو أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model)، والذي يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة أو المعمّمة (Generalized Least Squares)، فهذين الأسلوبين يتم من خلالهما تحليل بيانات الوحدات الإحصائية كالأفراد أو الشركات أو الدول خلال فترات زمنية متعددة.

إنّ الاختلاف الجوهرى بين أسلوب الأثر الثابت، والأثر العشوائى، هو فيما إذا كانت العوامل الفردية وعامل الزمن (Individuals & Time Specific Effects) مرتبطة مع المتغيرات المستقلة أم لا.

ويرى (Gujarati, 2003, p. 254) أنّ أسلوب الأثر الثابت يفترض ثبات الخصائص الفردية لكل وحدة (دولة، شركة، فرد...) وارتباطها مع المتغيرات المستقلة مع امكانية تأثيرها على المتغير التابع، كما أنّ هناك عوامل غير ملاحظة (Unobserved Heterogeneity) تختلف بين الوحدات المدروسة لكنها تبقى ثابتة عبر الزمن وتكون مرتبطة بالمتغيرات المستقلة. بالمقابل فنموذج الأثر الثابت لا يسمح بدراسة أثر العوامل العشوائية التي تختلف عبر الزمن بين الوحدات، وعلى العموم يتم الاعتماد عليه عند الاعتقاد بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتأثيرات الفردية.

في حين أنّ أسلوب الأثر العشوائى، يفترض أنّ الاختلافات الفردية بين وحدات المدروسة تظهر بصورة عشوائية وليست ثابتة عبر الزمن، وهي غير مرتبطة بمتغيرات الدراسة المستقلة، وعليه فإنّ وجود هذا الارتباط يجعل من أسلوب الأثر العشوائى غير كفء في تقدير معاملات الدراسة، ويصبح أكثر كفاءة من FEM إذا كان افتراض التغير العشوائى صحيحًا. ويتم الاختيار بين نموذجي الأثر الثابت والعشوائى بالاعتماد على (Hausman Test).

ولتحديد أسلوب التحليل الأمثل لبيانات الدراسة، استخدمت الباحثة العديد من طرق الفحص Diagnostic Tests مثل F-Test لقياس صلاحية النموذج بشكل عام، و T-Test لقياس الأهمية الإحصائية لمعاملات التقدير لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام (LM) Test: Lagrange Multiplier لتحليل الأفضلية بين Panel Data Analysis و Pooled Data Analysis على أساس قبول أو رفض فرضية العدم في أن التباين المقطعي (Cross-Sectional Variance) يساوي صفر فرفض فرضية العدم يجعل من أسلوب التحليل التجميعي (Pooled data) من خلال Ordinary Least Squares: OLS غير ملائم وغير فعال لتقدير معاملات الدراسة.

في حين استخدمت الباحثة Hausman Test للمفاضلة بين (Fixed Effect Model) و (Random Effect Model)، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الصفرية أو فرضية العدم (H_0)** : تنصّ على أنّه لا يوجد ارتباط بين التأثيرات غير الملاحظة والمتغيرات التوضيحية، وفي هذه الحالة يفضل استخدام نموذج الأثر العشوائي (RE) .

✓ **الفرضية البديلة (H_1)**: تنصّ على أنّه يوجد ارتباط بين التأثيرات غير الملاحظة والمتغيرات التوضيحية، وفي هذه الحالة يفضل استخدام نموذج الأثر الثابت (FE) .

يعتمد اختبار Hausman على فرضية العدم التي تنصّ على أنّ معاملات التقدير في نموذج الأثر العشوائي تتمتع بالكفاءة ذاتها التي تتميز بها معاملات التقدير في نموذج الأثر الثابت. وفي حال رفض فرضية العدم، يُعتبر التقدير عبر نموذج الأثر العشوائي أكثر دقة، مع ذلك فإن هذا لا يعني بالضرورة أن معاملات التقدير الناتجة عن نموذج الأثر الثابت غير فعّالة (Gujarati, 2003) . أمّا عددًا:

✓ إذا كان الفرق ذو دلالة معنوية إحصائية أي أن ($p\text{-value} < 0.05$) ، هنا يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.

✓ إذا لم يكن الفرق ذو دلالة معنوية إحصائية أي أن ($p\text{-value} > 0.05$) ، هنا يتم قبول الفرضية الصفرية، مما يعني أن نموذج الأثر العشوائي هو الأحسن.

وعلى اعتبار أن الانحدار المشترك يقوم على جملة من الفرضيات، والتي قد يؤدي عدم تحقيقها إلى نتائج متحيزة وغير دقيقة، وهذا من شأنه أن يؤثر على النتائج الإحصائية وبالتالي التأثير على النتائج الاقتصادية أو المالية المستخلصة من البيانات. وعليه، سيتم الاعتماد على العديد من الاختبارات مثل Durbin-Watson، أو اختبار Jarque-Bera بغرض ضمان صحة النموذج والنتائج.

أولى هذه الفرضيات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وهنا تم تطبيق اختبار **Jarque-Bera** على البواقي (Residuals)، وهو اختبار إحصائي يتم استخدامه لمعرفة فيما كانت بواقي النموذج أو البيانات بصفة عامة تتوزع طبيعيًا، بناءً على مقاييس الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) . فإذا كانت البواقي أو البيانات لا تتوزع طبيعيًا، فقد تكون حينئذ تقديرات النموذج غير دقيقة. ويقوم اختبار Jarque-Bera على الفرضيتين التاليتين:

✓ **الفرضية الصفرية (H_0)** : البقايا تتوزع طبيعيًا.

✓ **الفرضية البديلة (H_1)** : البقايا لا تتوزع طبيعيًا.

فإذا كانت $p\text{-value} < 0.05$ نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن البيانات لا تتوزع طبيعياً، أما إذا كانت $p\text{-value} > 0.05$ نقبل الفرضية الصفرية، ما يعني أن البيانات تتوزع طبيعياً.

ويتم حساب هذا الاختبار بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$JB = \left[\frac{(K - 3)^2}{4} + S^2 \right] \frac{n}{6}$$

علماً أن:

✓ n : يشير إلى حجم العينة.

✓ S : معامل الالتواء (Skewness) يبين مدى تماثل أو تناظر التوزيع.

✓ K : معامل التفرطح (Kurtosis) يوضح فيما إذا كان التوزيع طبيعياً، كما يبين درجة التشتت فيه في حالة ما إذا كان التوزيع مفرطاً أو متطاولاً.

✓ إذا كان التوزيع الطبيعي فإن: $S=0$ و $K=3$.

وسيتبع الاعتماد على مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المختلفة، وكذلك على اختبار عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor: VIF) لمعينة الفرضية الثانية للانحدار المشترك وهي multicollinearity أو التعددية الخطية¹، والتي تحدث عادة عندما يكون هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة في النموذج، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في التقدير وكذا صعوبة تفسير النتائج.

ويتم حساب VIF الخاص بكل متغير مستقل X_i بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$VIF(X_i) = \frac{1}{1 - R_i^2}$$

مع العلم أن:

✓ R_i^2 عبارة عن معامل التحديد (Coefficient of Determination).

¹ (Gujarati, 2003) يرى أن VIF يجب أن يكون أقل من 10 لتفادي وجود مشكلة التعددية الخطية (Multicollinearity) ومعكوس VIF أي (1/VIF) يعطي مستوى الدقة، وعليه فإن انخفاض VIF يدل على اختفاء مشكلة (Multicollinearity) ويزيد مستوى الدقة في التفسير. مع الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان تكون قيمة هذا الاختبار مرتفعة أي تفوق 10 لكن لا توجد مشكلة تعددية خطية.

✓ إذا كان $VIF=1$ لا يوجد ارتباط خطي متعدد.

✓ من أجل $1 < VIF \leq 5$ وأحياناً $VIF \leq 10$ حسب المعايير، هناك ارتباط خطي ضعيف، وهو مقبول عادةً ولا يسبب مشكلة كبيرة للنموذج.

✓ إذا كان R_i^2 مرتفعاً عموماً سيكون $VIF > 10$ ، فهذا يشير إلى تعددية خطية مرتفعة، مما قد يؤدي إلى مشاكل في دقة التقدير الإحصائي، يتطلب حلّها العديد من طرق المعالجة لعل من أبرزها: حذف أحد المتغيرات المستقلة الذي يسبب التعددية الخطية، دمج المتغيرات المستقلة المرتبطة ببعضها البعض، استخدام بعض نماذج الانحدار المنتظمة كالمختصة منها (Ridge Regression) أو المرنة كذلك (Lasso Regression)، كما يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال رفع حجم العينة بغرض التقليل من تأثير مشكلة التعدد الخطي.

وسيتيم الاعتماد على اختبار **Durbin-Watson** لمعينة فرضية أخرى من فرضيات الانحدار وهي الارتباط الذاتي أو Autocorrelation بين متغيرات الدراسة، ويستخدم هذا الاختبار لاكتشاف إذا ما كان هناك ارتباط ذاتي بين أخطاء ومتغيرات نموذج الانحدار الخطي، سيما في بيانات السلاسل الزمنية (Time Series). ويحسب معامل DW بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

مع العلم أن:

✓ e_t عبارة عن الخطأ في الزمن t .

✓ e_{t-1} عبارة عن الخطأ في الزمن السابق $t - 1$.

✓ إذا كانت قيمة DW تتراوح ما بين 1.5 و 2.5 فهذا لا يستدعي أي حلول لأنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

✓ إذا كانت قيمة $DW < 1$ ، فمن المحتمل أن يكون هناك ارتباط ذاتي موجب قوي، مما يشير إلى أن القيم الحالية للأخطاء تعتمد على السابقة، مما يؤدي إلى مشروطة أو عدم استقلال الأخطاء، وغالباً ما تكون هذه المشكلة في بيانات السلاسل الزمنية.

✓ أما إذا كانت قيمة $DW > 2.5$ ، فمن المحتمل أن يشير ذلك إلى ارتباط ذاتي سلبي.

وبخصوص طريقة تصحيح الارتباط الذاتي في حالة ما إذا كانت قيمة DW منخفضة جدًا، فيمكن إضافة متغيرات مستقلة جديدة لأن الارتباط الذاتي أحيانًا يكون نتيجة متغير غير موجود في النموذج يؤثر على الأخطاء، كما يمكن تصحيح المشكلة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية مثل $ARIMA$ أو $ARMA$.

كما سيتم الاعتماد على اختبار **Panel Cross-section Heteroskedasticity**

(**LR Test**) أي اختبار الاحتمالية الغير متجانسة التباين عبر المقاطع) والذي يهدف إلى التأكد مما إذا كانت بواقي النموذج (residuals) متجانسة التباين (Homoskedastic) عبر المقاطع الزمنية أو المقطعية أم لا. وعليه:

- فرضية العدم (H_0): البواقي متجانسة التباين، أي لا يوجد Heteroskedasticity.
 - الفرضية البديلة (H_1): البواقي غير متجانسة التباين، أي يوجد Heteroskedasticity.
- وجود Heteroskedasticity يعني أن التباين في الأخطاء ليس ثابتًا بين البنوك أو عبر الزمن، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى:

- تقديرات غير كفؤة (Inefficient estimators) في طريقة OLS أو GLS العادية.
 - أخطاء معيارية (Std. Errors) مضخمة أو مضللة.
 - بالتالي قد تتأثر اختبارات t و F .
- وعليه، من الضروري استخدام طرق تصحيح مثل: GLS بوزن المقاطع، أو الأخطاء المعيارية القوية (Robust Standard Errors).

7.3 خاتمة الفصل الثالث:

استعرض الفصل الثالث، المنهجية التي سيتم إتباعها في الدراسة الحالية، الهادفة أساسًا إلى تقييم الظروف التنافسية في كلٍّ من البنوك الأردنية والقطرية في شكل مقارنة فيما بينها، فقد تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى بيانات الدراسة وطرق جمعها، كما تم تحديد المتغيرات المعتمدة التي تسعى الدراسة إلى اختبار أثرها على المقدرة التنافسية للبنوك، وذلك من خلال النماذج التي تمت الإشارة إليها كذلك. وبناء على المنهجية المعتمدة، وأساليب التحليل المستخدمة، سيخصّص الفصل الرابع للنتائج التي توصّلت إليها الدراسة بعد تحليل النماذج القياسية الموضّحة في منهجية الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

1.4 مقدمة؛

2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

3.4 مصفوفة الارتباط والمشاكل الإحصائية؛

4.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك؛

5.4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات؛

6.4 خاتمة الفصل الرابع.

1.4 مقدمة:

يعرض هذا الفصل نتائج تقدير معادلات الانحدار باستخدام Pooled & Panel Data Analysis الذي يمكن تقديره باستخدام أسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) وأسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model).

وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل النتائج سيقصر فقط على الأسلوب الذي دلت نتائج (Hausman Test) و (F-test) و (Lagrange Multiplier Test (LM)) على أنّه أفضل أسلوب يتلاءم وبيانات الدراسة ويعطي نتائج تقدير لمعاملات الدراسة أكثر فعالية وكفاءة، إضافة إلى ذلك يعرض هذا الفصل نتائج التحليل الوصفي وتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتطرق هذا الجزء من الفصل إلى أهم الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إضافة إلى عدد من المؤشرات الأخرى) لمتغيرات الدراسة بدءاً بالمتغيرات الخاصة بالبنوك الأردنية ثم الخاصة بالبنوك القطرية وصولاً إلى مقارنة نتائج التحليل الوصفي بينهما.

1.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية:

يبين الجدول رقم (1.4) أهم الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات) المتعلقة بمتغيرات الدراسة لعينة مكوّنة من 12 بنكاً أردنياً وبمجموع 120 مشاهدة، لمجموعة من المتغيرات كالربحية، التكاليف، الحجم، العمر، ومستوى التركز في السوق. فيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات:

الجدول رقم (1.4): نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية

	IA الربحية	FC تكاليف التمويل	WC تكاليف التشغيل	CC تكاليف رأس المال الثابت	S حجم البنك	AGE عمر البنك	CR3A نسبة تركيز الأصول	CR3L نسبة تركيز القروض	CR3D نسبة تركيز الودائع
Mean	0.015223	0.029954	0.015065	0.140653	21.83873	45.33333	0.726216	0.685498	0.828803
Median	0.015619	0.027865	0.014363	0.139856	21.70280	42.00000	0.726556	0.691264	0.830972
Maximum	0.028112	0.190203	0.084906	0.246177	24.08319	93.00000	0.803788	0.782050	0.906991
Minimum	-0.001985	0.009788	0.001122	0.030276	20.50656	18.00000	0.669817	0.000000	0.777251
Std. Dev.	0.006406	0.017716	0.007422	0.049100	0.871415	18.34924	0.040064	0.087752	0.036676
Skewness	-0.201376	6.271166	6.969049	-0.080933	1.103784	0.877747	0.414163	-3.951447	0.498944
Kurtosis	2.446459	57.00255	66.64291	2.440105	3.743833	3.224674	2.373135	31.93430	2.845263
Jarque-Bera	2.343086	15367.93	21223.45	1.698414	27.13323	15.66118	5.395408	4498.248	5.098625
Probability	0.309888	0.000000	0.000000	0.427754	0.000001	0.000397	0.067360	0.000000	0.078135
Sum	1.826746	3.594482	1.807793	16.87836	2620.647	5440.000	87.14588	82.25976	99.45639
Sum Sq. Dev.	0.004883	0.037348	0.006556	0.286881	90.36434	40066.67	0.191011	0.916347	0.160070
Observations	120	120	120	120	120	120	120	120	120
Cross sections	12	12	12	12	12	12	12	12	12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views.

1. بالنسبة لمتغير الربحية (IA) :

بلغ متوسط ربحية البنوك الأردنية حوالي 0.015، وهذا ما يعكس معدلاً متوسطاً (إلى ضعيف نوعاً ما) في مستويات الربحية، وقد يكون ذلك ناتجاً عن ارتفاع التكاليف أو انخفاض كفاءة توظيف الأصول.

كما أن الحد الأدنى لربحية البنوك الأردنية قد كان سلبياً وبلغ (-0.002) وهذا دليل على وجود خسائر معتبرة في بعض البنوك، وبالمقابل فقد بلغ الحد الأقصى للربحية المحققة القيمة 0.028 تقريباً، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوت كبير في ربحية البنوك الأردنية محل الدراسة، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الانحراف المعياري 0.006 المرتفعة نسبياً. ويمكن تفسير ذلك باختلاف حجم الأرباح قبل الضرائب، وكذلك اختلاف حجم الأصول من بنك إلى آخر.

إضافة إلى ذلك، فإن مستويات الربحية المسجلة من جهة والتباين المعبر بين البنوك في ربحيتها من جهة ثانية، يمكن تفسيره باحتمال وجود بنوك خاسرة بشدة، ما قد يعكس تحديات تنافسية أو ضعفاً في الإدارة التشغيلية.

2. بالنسبة لمتغير تكاليف التمويل (FC) :

بلغ متوسط تكاليف التمويل في البنوك الأردنية حوالي 0.0299 وهذه القيمة تعكس مستوى معقول (متوسط) من تكاليف التمويل، وقد تراوحت هذه القيمة بين حد أقصى بلغ المقدار 0.1902 وحد أدنى بلغ 0.0097، وهذا التباين في تكاليف التمويل من بنك إلى آخر، أكدته قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 0.0177، ويمكن تفسير ذلك باختلاف عدد الفروع والحجم من بنك إلى آخر، وكذلك اختلاف حجم الودائع بين هذه البنوك واختلاف درجة استقطاب البنوك لها، وبالتالي اختلاف حجم الفوائد المدينة. كما أنها تدلّ كذلك على وجود حالات لبنوك تعتمد على تمويل مكلف، وتحمل أعباء تمويلية كبيرة مما قد يفسر ضعف الربحية في بعضها.

3. بالنسبة لمتغير تكاليف التشغيل (WC) :

بلغ متوسط تكاليف التشغيل للبنوك الأردنية مستوى منخفضاً نسبياً بلغ المقدار 0.015، مما يعكس درجة جيدة من الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك، بالمقابل بلغت القيمة القصوى المقدار 0.0849 وبانحراف معياري قدر بـ 0.0074. ما يعني وجود تفاوت ملحوظ في الكفاءة التشغيلية بين البنوك، وهو عامل مؤثر في الربحية. كما يمكن تفسير ذلك باختلاف المصاريف التشغيلية بين البنوك واختلاف حجم الودائع.

4. بالنسبة لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC) :

بلغ متوسط تكاليف رأس المال الثابت للبنوك الأردنية المقدار 0.1406، وهي نسبة متوسطة على العموم، تدلّ على مستوى جيّد وضمن المتطلبات التنظيمية، وهذا ما يعكس الاستقرار النسبي في الانفاق الاستثماري لهذه البنوك، وقد تراوحت هذه القيمة بين 0.0302 كحد أدنى و0.246 كحد أقصى وبانحراف معياري قدر بـ 0.0491. ما يشير إلى التفاوت الكبير والملاحظ في تكاليف رأس المال الثابت بين البنوك الأردنية محلّ الدراسة، نتيجة اختلاف حجم الأصول الثابتة والاهتلاكات والإطفاءات بين هذه البنوك.

5. بالنسبة لمتغير حجم البنك (S) :

بلغ متوسط حجم البنوك الأردنية محل الدراسة المقدار 21.83، ما يعني أنّ البنوك الأردنية صغيرة الحجم (إلى متوسطة) وبانحراف معياري قدر بـ 0.87 بين حجم أدنى هو 20.50 وحجم أقصى بلغ المقدار 24.08، إذ نلاحظ أنّ أحجام هذه البنوك متقاربة نسبياً مع وجود البعض منها ذات الحجم الكبير مقارنة بالبقية، وهذا راجع لاختلاف حجم الأصول بين البنوك.

6. بالنسبة لمتغير عمر البنك (AGE) :

بلغ متوسط العمر للبنوك الأردنية حوالي 45 سنة، ويصل إلى 93 سنة في الحد الأعلى و18 سنة كحد أدنى، ما يدل على وجود بنوك عريقة في العينة المدروسة وذات خبرة طويلة في العمل المصرفي كالبنك العربي، وبالمقابل توجد بنوك تعتبر حديثة التأسيس مقارنة بسابقاتها. وهذا التفاوت في أعمار البنوك من شأنه التأثير في قدرتها التنافسية، فالخبرة والزمن يمكنهما المساهمة في تحسين الكفاءة والسمعة.

7. بالنسبة لمتغير نسبة تركّز الأصول (CR_{3A}) :

بلغت نسبة تركّز الأصول للبنوك الأردنية بالمتوسط القيمة 0.726 أي أنّ أكثر من 72% من الأصول في السوق المصرفي تهيمن عليها أكبر 3 بنوك، ويمكن ارجاع ذلك إلى اختلاف حجم البنوك ووجود بنوك كبيرة مهيمنة على النظام ككل. وتدل هذه النسبة على أن السوق المصرفي الأردني يعاني من تركّز مرتفع في الأصول، وهذا من شأنه التأثير سلبيًا على التنافسية. مع الإشارة إلى أنّ هذه النسبة شهدت تراجعاً على مدار الفترة 2014 إلى 2023، حيث قدرت في بداية الفترة بـ 80%، وفي نهايتها 67%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرقبيات، 2015).

8. بالنسبة لمتغير نسبة تركّز الودائع (CR_{3D}) :

بلغت نسبة تركّز الودائع بالمتوسط المقدار 0.828، ما يعني أنّ أكثر من 82% من الودائع الكلية بيد أكبر 3 بنوك في الأردن، وهي نسبة تركّز عالية جدًا. وقد تراوحت عموماً ما بين 0.906 كحد أقصى و0.777 كحد أدنى وبانحراف معياري قدر بـ 0.036. ويمكن تفسير هذه النسبة باختلاف درجة استقطاب وجاذبية البنوك للودائع بمختلف أنواعها، كما أنّ ارتفاع هذه النسبة قد يشير إلى عدم عدالة توزيع الفرص التمويلية بين البنوك، ويخلق بالمقابل مخاطر على السيولة في حالة تدهور أو عدم استقرار أداء أحد هذه البنوك الكبرى على رأس النظام المصرفي الأردني. وقد شهدت هذه النسبة تحسّناً على مدار فترة الدراسة، إذ بلغت 0.906 سنة 2014 لتتخفض إلى 0.777 سنة 2023. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرقبيات، 2015).

9. بالنسبة لمتغير نسبة تركّز القروض (CR_{3L}) :

بلغت هذه النسبة بالمتوسط ما يقارب 0.691، أي أنّ أكثر من 69% من القروض تتركز في 3 بنوك فقط، وهي نسبة جد مرتفعة. وقد تراوحت ما بين 0.782 كحد أقصى و0 كحد أدنى ما يشير إلى وجود بنك ليس لديه

نشاط إقراضي واضح. ويمكن أن تشير هذه النسبة المرتفعة بوجود خلل تمويلي في السوق المصرفي الأردني، كما أنها تدلّ على وجود بنوك ذات تأثير تمويلي كبير وأخرى تأثيرها التمويلي شبه معدوم. وقد شهدت هذه النسبة عموماً انخفاضاً خلال فترة الدراسة من 0.782 سنة 2014 إلى 0.615 سنة 2023. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرقبيات، 2015) حول انخفاض نسبة تركّز القروض مقارنة بتركّز الأصول والودائع.

عموماً، تؤكد نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية -محل الدراسة- أنّ القطاع المصرفي الأردني يعاني من تفاوت كبير في مستويات الربحية من جهة، وفي التكاليف من جهة ثانية، ممّا يضعف الكفاءة العامة للقطاع ككل. كما أشارت النتائج كذلك إلى عدم التجانس في هيكل التمويل، سيما في ودائع وقروض بعض البنوك. إضافة إلى ذلك ووفقاً لنتائج التحليل الوصفي، تبين أن القطاع المصرفي الأردني يعاني من ارتفاع نسبة التركز المصرفي (CR_3) في كل من الأصول والودائع والقروض كذلك، وهذا يعتبر مؤشراً على ضعف في المنافسة السوقية، ما يجعل موضوع تحليل الظروف التنافسية باستخدام نماذج مختلفة -أعدت لذلك- مثل نموذج P-R أمراً ضرورياً.

2.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية:

يبيّن الجدول رقم (2.4) أهمّ الاحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات) المتعلقة بمتغيرات الدراسة لعينة مكوّنة من 9 بنوك قطرية وبمجموع 90 مشاهدة، لمجموعة من المتغيرات كالربحية، التكاليف، الحجم، العمر، ومستوى التركز في السوق. فيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات:

الجدول رقم (2.4): نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية

	IA الربحية	FC تكاليف التمويل	WC تكاليف التشغيل	CC تكاليف رأس المال الثابت	S حجم البنك	AGE عمر البنك	CR3A نسبة تركيز الأصول	CR3L نسبة تركيز القروض	CR3D نسبة تركيز الودائع
Mean	0.012368	0.035382	0.024399	0.143918	25.08810	30.05556	0.782943	0.818076	0.956026
Median	0.016191	0.027666	0.010580	0.124486	25.28886	33.50000	0.804447	0.832536	0.973810
Maximum	0.070373	0.170545	0.375741	0.560327	27.83884	59.00000	0.811380	0.852839	1.000000
Minimum	-0.126166	0.006002	0.003699	0.023018	21.76677	6.000000	0.694802	0.723386	0.855189
Std. Dev.	0.024460	0.026637	0.048310	0.094799	1.355195	15.33327	0.041600	0.044919	0.046311
Skewness	-3.431439	3.143996	5.204618	2.388489	-0.482176	-0.065074	-1.398265	-1.396577	-1.216132
Kurtosis	17.70307	13.91581	34.58617	9.677262	3.720487	1.826916	3.159926	3.179097	3.039802
Jarque-Bera	987.2978	595.1019	4147.644	252.7701	5.434041	5.223995	29.42310	29.37671	22.19060
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.066071	0.073388	0.000000	0.000000	0.000015
Sum	1.113146	3.184403	2.195933	12.95262	2257.929	2705.000	70.46491	73.62684	86.04230
Sum Sq. Dev.	0.053246	0.063147	0.207712	0.799827	163.4532	20924.72	0.154017	0.179579	0.190878
Observations	90	90	90	90	90	90	90	90	90
Cross sections	9	9	9	9	9	9	9	9	9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views.

1. بالنسبة لمتغير الربحية (IA):

بلغ متوسط العائد على الأصول (IA) للبنوك القطرية للفترة 2014-2023 نحو 1.24%، وهو مؤشر على مستوى ربحية منخفض على العموم. كما كشف التحليل أنّ الحد الأدنى للربحية كان سلبياً بمقدار (-0.126)، ما يدلّ على وجود بنوك سجّلت خسائر واضحة، بينما سجّلت بعض البنوك ربحية عالية نسبياً بلغت 7% كحدّ أقصى وهذا التفاوت والاختلاف تؤيده قيمة الانحراف المعياري المقدرة بحوالي 0.024.

ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العوامل، ففي بداية الفترة (2014-2016) شهدت أسعار النفط والغاز تقلبات كبيرة ما أثّر على الاقتصاد القطري وأدّى ذلك إلى التأثير السلبي على السيولة في السوق، وضعف النمو

الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض فرص الإقراض والتمويل، مما حدّ من قدرة البنوك على تحقيق أرباح. وشهدت نهاية الفترة (2020-2021) جائحة كورونا وتأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، مما زادت من الديون المتعثرة، ما خفّض العوائد ورفع المخصصات. وتقلّبات أسعار الفائدة عالمياً خلال ذات الفترة، ففي البداية قام مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة لفترات طويلة ما أثر على هوامش الربح من القروض. تلتها اجراءات الرفع التدريجي لأسعار الفائدة لاحقاً ما أدى إلى رفع تكلفة التمويل وخفض معدلات الربحية بالمقابل.

2. بالنسبة لمتغير تكاليف التمويل (FC) :

بلغت تكاليف التمويل بالمتوسط حوالي 3.5%، وهي نسبة معقولة، لكن وجود حد أقصى بلغ 17% يدلّ على أنّ بعض البنوك اعتمدت على تمويل عالي التكلفة في فترات معينة. كما أنّ قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 0.026 كشفت عن التفاوت بين البنوك القطرية في تكاليف تمويلها، ما قد يعكس اختلافات في مصادر التمويل أو الظروف السوقية التي شهدتها نهاية فترة الدراسة تزامناً مع جائحة كورونا سيما تقلّبات أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً.

3. بالنسبة لمتغير تكاليف التشغيل (WC) :

بلغ متوسط تكاليف التشغيل للبنوك القطرية للفترة 2014-2023 المقدار 2.4%، وهي نسبة منخفضة نسبياً، لكن حدّها الأقصى بلغ حوالي 37% ما يعكس وجود بنوك ذات كفاءة تشغيلية منخفضة نوعاً ما، أو أنّها تعاني من مشاكل إدارية في فترات معينة، ما أدى إلى ارتفاع كبير في النفقات الإدارية والتشغيلية.

4. بالنسبة لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC) :

أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة عن نسبة معتبرة (متوسطة) لتكاليف رأس المال الثابت، وقد قدّرت بالمتوسط بـ 14.3% مع حدّ أقصى كان مرتفعاً إلى حوالي 56%، ما يدلّ على فترات من التوسع الرأسمالي أو الاستثمار طويل الأجل الذي تنتهجه بعض البنوك القطرية، خصوصاً في ظل التطور الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي القطري. أمّا قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 9.4% فقد عكست التفاوت الكبير والواضح بين البنوك محل الدراسة في ميلها إلى الاستثمار في الأصول الثابتة، فهناك بنوك ارتفعت لديها تكاليف رأس المال الثابت، ما يفسّر -ربما- سعيها لتوسعة فروعها أو تحديث أنظمة قائمة، كما أنّ ارتفاع تكاليف رأس المال الثابت من شأنه أن يعكس توسعات غير مدّرة للعوائد على المدى القصير.

5. بالنسبة لمتغير حجم البنك (S) :

بلغ متوسط حجم البنوك القطرية حوالي 25، مع تباين طفيف بين البنوك محل الدراسة، إذ تراوحت بين 27.83 كحد أقصى و 21.76 كحد أدنى، وتعكس هذه النتائج تفاوتاً بسيطاً بين أحجام البنوك محل الدراسة، ما يدل على التجانس النسبي في حجم موجودات البنوك محل الدراسة -على اعتبار أنّ حجم البنك تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للموجودات-. كما تشير كذلك هذه الأرقام إلى وجود بنوك كبيرة الحجم وتتميز بالاستقرار عموماً.

6. بالنسبة لمتغير عمر البنك (AGE) :

تراوحت أعمار البنوك القطرية ما بين 6 سنوات و 59 سنة، بمتوسط 30 سنة، ما يشير إلى وجود مزيج من البنوك ذات الخبرة الطويلة نسبياً وأخرى حديثة كانت نتاج عمليات اندماج، مما قد يعكس تنوعاً في استراتيجيات السوق والقدرة التنافسية.

7. بالنسبة لمتغير نسبة تركّز الأصول (CR₃A) :

بلغت نسبة تركّز الأصول في السوق المصرفي القطري بالمتوسط 0.782، ما يعني أن حوالي 78 % من إجمالي الأصول في القطاع تستحوذ عليها أكبر 3 بنوك. وهي نسبة جد مرتفعة، كما أنها شهدت على العموم ارتفاعاً نسبياً على مدار فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك ب بروز بنوك جديدة كانت محصّلة لعمليات الدمج التي شهدها القطاع المصرفي القطري، ما نتج عنها اختفاء لبعض البنوك الصغيرة الحجم و بروز كيانات بنكية جديدة أكثر قوة واستحواداً على الحصص السوقية.

8. بالنسبة لمتغير نسبة تركّز الودائع (CR₃D) :

بلغت نسبة تركّز الودائع للقطاع المصرفي القطري بالمتوسط 0.956، ما يعني أن حوالي من الودائع في القطاع تستحوذ عليها أكبر 3 بنوك. وتعبّر هذه القيمة عن تركّز عال في الودائع، ما يمكن تفسيره باختلاف جاذبية واستقطاب البنوك للودائع بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى اختلاف درجات ثقة العملاء في البنوك. وقد شهدت هذه النسبة كذلك ارتفاعاً نسبياً ما بين 2014 و 2023.

9. بالنسبة لمتغير نسبة تركّز القروض (CR_3L):

بلغت نسبة تركّز القروض للقطاع المصرفي القطري بالمتوسط 0.818، ما يعني أن حوالي 82% من القروض تمنحها أكبر 3 بنوك على رأس القطاع المصرفي، وهي نسبة جد مرتفعة تؤكد نفس نمط السوق المصرفي في كل من الأصول والودائع، الذي يتميز بالتركز الشديد وبكونه سوقا غير تنافسي إلى حدّ كبير.

عموماً، ومن خلال الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك القطرية، أظهرت النتائج أنّ هناك مستوى متدني عموماً لمعدلات الربحية، بالإضافة إلى وجود تفاوت ملحوظ في ربحية البنوك والتكاليف المختلفة، ممّا قد يعود إلى أحجام البنوك وأصولها، استراتيجيات التمويل المتبعة، واختلاف هيكل النفقات، وهذا ما يعكس وجود ربما فجوات بين البنوك في مستويات كفاءتها التشغيلية والتمويلية. وما لوحظ كذلك من خلال تكاليف رأس المال الثابت استمرار الاستثمار في الأصول الثابتة ما يعكس الثقة في السوق المصرفي المحلي.

كما تشير مؤشرات التركّز إلى وجود سوق مصرفي عالي التركّز في كل من الأصول والودائع والقروض، وبالتالي فهو غير تنافسي إلى حدّ كبير، حيث تحتكر ثلاث بنوك الكبرى في القطاع الجزء الأكبر من النشاط المالي، ما يعكس ضعف المنافسة البنكية ووجود خلل في توزيع النشاط المصرفي، وهذا كفيل بأن يعرّض النظام لمخاطر في حالة تعثّر أحد البنوك على رأس النظام المصرفي.

3.2.4 المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطرية:

بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (3.4) نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (3.4): المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطرية

الدولة	المتوسط	الحدّ الأقصى / الحدّ الأدنى	الانحراف المعياري
الربحية (IA)			
الأردن	0.01522	0.00198-0.0281	0.0064
قطر	0.0124	-0.1262\0.0704	0.0245
تكاليف التمويل (FC)			
الأردن	0.0300	0.0098 \0.1902	0.0177
قطر	0.0354	0.0060 \0.1705	0.0266

تكاليف التشغيل (WC)			
الأردن	0.0151	0.00112 \ 0.0849	0.0074
قطر	0.0244	0.00369 \ 0.3757	0.0483
تكاليف رأس المال الثابت (CC)			
الأردن	0.1407	0.03027 \ 0.2462	0.0491
قطر	0.1439	0.02301 \ 0.5603	0.0948
حجم البنك (S)			
الأردن	21.84	20.50 \ 24.1	0.87
قطر	25.09	21.766 \ 27.838	1.36
عمر البنك (AGE)			
الأردن	45.33	18 \ 93	18.35
قطر	30.05	6 \ 59	15.333
نسبة تركيز الأصول (CR _{3A})			
الأردن	0.7262	0.6698 \ 0.8037	0.0400
قطر	0.7829	0.6948 \ 0.8113	0.0416
نسبة تركيز الودائع (CR _{3D})			
الأردن	0.8288	0.7773 \ 0.9070	0.0366
قطر	0.9560	0.8552 \ 1.0000	0.0463
نسبة تركيز القروض (CR _{3L})			
الأردن	0.6855	0.0000 \ 0.7821	0.0877
قطر	0.8181	0.7234 \ 0.8528	0.0449

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي للبيانات الواردة في الجدولين (1.4) و(2.4).

1. بالنسبة لمتغير الربحية (IA):

هناك تقارب في مستويات الربحية المسجلة بين البنوك الأردنية والقطرية، إذ بلغت بالمتوسط 0.0124 للبنوك القطرية و0.0152 لصالح البنوك الأردنية، إلا أنّ البنوك القطرية تُظهر تشتتاً أعلى وربحية قصوى أكبر، ما يعكس إمكانية وجود بنوك تحقق مستويات ربحية عالية جداً مقابل وجود حالات لبنوك خاسرة بشكل حاد إذ بلغ

أدنى مستوى للربحية حوالي (-12%). في المقابل، أظهرت البنوك الأردنية تجانسا أكثر في مستويات الربحية -لكون الانحراف المعياري أقل (0.0064) -، وقد يعزى الارتفاع النسبي لربحية البنوك الأردنية مقارنة بنظيرتها القطرية إلى اختلاف هيكل التكاليف بين البنوك، فالتكاليف التشغيلية في الأردن (كالرواتب) قد تكون أقل مما هي عليه في قطر، ما يرفع صافي الربح. كما أنّ تنوع مصادر الدخل من شأنه تفسير ذلك، فالبنوك الأردنية قد تعتمد بنسبة أكبر على أنشطة الإقراض والخدمات المصرفية التقليدية ذات العوائد الثابتة، بالمقابل، قد تتأثر البنوك القطرية بتقلبات أسواق الاستثمار أو التمويل الخارجي، مما يؤثر على استقرار ربحيتها. علاوة على ذلك، فإنّ البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها البنوك الأردنية كفيلة بتوفير فرص إقراض أكثر استقرارًا نسبيًا في بعض القطاعات، مقابل التقلبات المرتبطة بأسواق الطاقة أو المشاريع الكبرى في قطر. إضافة إلى اختلاف الأطر التنظيمية والسياسة الضريبية أو حتى متطلبات الاحتياطي القانوني، كلها أسباب يمكن أن تؤثر على هامش الربحية في كلا البلدين.

2. بالنسبة لمتغير تكاليف التمويل (FC):

دلّت نتائج التحليل الوصفي للبيانات، أنّ تكاليف التمويل أعلى نسبيًا في البنوك القطرية إذ بلغت 0.0354 مقارنة بـ 0.030 للبنوك الأردنية، ما يشير إلى أنّ البنوك القطرية تعتمد على ودائع أو مصادر تمويل أغلى مقارنة بنظيرتها الأردنية. كما أظهرت نسب الانحراف المعياري -الأعلى- تباينًا كبيرًا في قدرة البنوك القطرية على الحصول على تمويل بتكلفة منخفضة. هذا، ويمكن تفسير هذه النتائج المسجلة بارتفاع جاذبية البنوك القطرية للعملاء والثقة العالية فيها من المودعين سواء المحليين أو العرب أو الأجانب، وما يترتب عنها من ارتفاع حجم الودائع وبالتالي ارتفاع مجموع الفوائد المدينة لدى هذه البنوك مقارنةً بنظيرتها الأردنية، وهذا يفسر تدني ربحيتها نسبيًا بالمقارنة مع البنوك الأردنية. كما أنّ تكاليف التمويل الأقل في الأردن، يعكس توفر السيولة بكلفة منخفضة، إمّا بسبب الدعم الحكومي أو معدّلات فائدة منخفضة.

3. بالنسبة لمتغير تكاليف التشغيل (WC):

أشارت النتائج إلى وجود فرق كبير لصالح البنوك الأردنية التي بيّنت أنّها تمتلك كفاءة تشغيلية أعلى بكثير مقارنة بالبنوك القطرية، التي تعاني من تكاليف تشغيل مرتفعة وغير متوازنة بلغت 0.0244 بالمتوسط، مقارنة بـ 0.0151 للبنوك الأردنية، ما قد يعكس ارتفاعًا في تكاليف الرواتب أو سوء إدارة الموارد، أو نتيجة عدد الفروع

والموظفين والانتشار الجغرافي ما يتطلب تكاليف أكبر. وهو مؤشر إيجابي للبنوك الأردنية على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية.

4. بالنسبة لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC):

من خلال النتائج المسجلة، نلاحظ أنّ تكاليف رأس المال الثابت جدّ متقاربة بين البلدين بحوالي 14% في كليهما، لكن البنوك القطرية أظهرت تشتتاً أكبر بانحراف معياري بلغ 0.0948 وذروة أعلى بلغت 0.560، وهذا ما يوحي بتفاوت كبير في سياسات الاستثمار في الأصول الثابتة بين القطاعين المصرفيين، وربما ضعف في إدارة رأس المال الاستثماري لدى البنوك القطرية.

5. بالنسبة لمتغير حجم البنك (S):

أظهرت النتائج الخاصة بهذا المتغير أنّ البنوك القطرية أكبر نسبياً بالحجم، مقارنة بنظيرتها الأردنية، إذ بلغ حجمها بالمتوسط 25.09 مقارنة بـ 21.84 الخاصة بالبنوك الأردنية، وهذا ما يبيّن وجود بنوك كبيرة في القطاع المصرفي القطري. لكنّ هذا الحجم الأكبر لم يترجم إلى ربحية أو كفاءة أعلى، أي أنّه يوجد تضخم في الحجم نوعاً ما، وهو غير مدعوم بالكفاءة التشغيلية كما بيّنت النتائج الخاصّة بمتغير تكاليف التشغيل والربحية، ما يشير إلى وجود فجوة في استخدام الموارد أو ضعف الاقتصاد الكلي.

6. بالنسبة لمتغير عمر البنك (AGE):

بيّنت النتائج، أنّ البنوك الأردنية أقدم عمراً إذا ما قورنت بنظيرتها القطرية، إذ بلغ عمرها بالمتوسط حوالي 45 سنة. ما يعني خبرة أكبر واستقراراً أكثر، وقد يكون لذلك دور في كفاءتها التشغيلية وانخفاض تكاليفها. وربما يعطيها سمعة أفضل، ما من شأنه التأثير إيجاباً على ربحيتها.

7. بالنسبة لمتغير نسب التركيز المصرفي (CR₃):

أظهرت النتائج أنّ السّوق المصرفي في كلّ من الأردن وقطر يعاني من درجة تركّز مرتفعة، وبالتالي منافسة أقل. سواء بالنسبة لتركز الأصول أو الودائع أو القروض، ممّا يعني هيمنة أكبر ثلاثة بنوك على القطاع المصرفي ككل. لكن بالمقابل، سجّلت البنوك الأردنية أرقاماً أفضل وتراجعا ملحوظا لنسب التركيز الثلاثة مقارنة بنظيرتها القطرية، التي شهدت اتجاهاً تصاعدياً لنسب التركيز المصرفي الثلاثة:

- ✓ فمن ناحية تركز الأصول، تبين أنّ حوالي 78% من الأصول تستحوذ عليها أكبر 3 بنوك في القطاع المصرفي القطري، ما يشير إلى قلة المنافسة ومحدودية الخيارات أمام العملاء، على العكس من ذلك، نجد أنّ البنوك الأردنية ذات تركّز أقل، ما يعني منافسة أكبر، ما يعتبر أمراً إيجابياً للنظام المالي ككل.
 - ✓ كما أظهرت البنوك الأردنية توزيعاً أفضل للقروض بين البنوك، في حين تم تسجيل اعتماد مفرط على أكبر ثلاثة بنوك قطرية في منح القروض أي في عمليات التمويل، ما يشكّل تهديداً في حال تعثر أحدها أو حدوث خلل في أحد القطاعات الممولة.
 - ✓ ونفس القراءة سجّلت بالنسبة لتركّز الودائع، إذ تبين أنّ البنوك القطرية ذات قاعدة ودائعية مركزة جداً في 3 بنوك فقط، مما يزيد من المخاطر النظامية مقارنة بالبنوك الأردنية.
- عموماً، وبناء على الدراسة الإحصائية للمتغيرات لكلّ من البنوك الأردنية والقطرية، يمكن القول أنّ الأفضلية كانت في صالح البنوك الأردنية على العموم، بمستويات ربحية أفضل نسبياً، تكاليف أقل، فوائد مدينة أقل، كفاءة تشغيلية أفضل، مصادر تمويل أكثر تنوعاً، خبرات مصرفية أطول وأقدم، تركّزاً أقل ووضعا تنافسياً أفضل.

3.4 مصفوفة الارتباط والمشاكل الإحصائية:

قبل القيام بتحليل النماذج القياسية الموضّحة في منهجية الدراسة، سيتم أولاً تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، علاوة على التعرف على أهم المشاكل الإحصائية التي قد تعاني منها نماذج ومتغيرات الدراسة، لتفادي الحصول على نتائج مضللة.

1.3.4 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (4.4) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، بهدف توضيح طبيعة العلاقة فيما بينها، مما يساعد في التحقق من وجود ارتباط خطي متعدّد من عدمه، وهو أحد الشروط الأساسية لتطبيق نموذج الانحدار. وتشير مصفوفة الارتباط إلى أنّ العلاقات بين المتغيرات المستقلة كانت ضعيفة نسبياً، حيث لم يتجاوز معامل الارتباط بين أي متغيرين مستقلين القيمة (0.80)¹، حتى وإن كانت بعض العلاقات ذات دلالة

¹ حيث يرى (Gujarati, 2003) أنّه إذا كانت نسبة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا تتجاوز 0.80، فهذا يعني غياب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

إحصائية. ويُفهم من ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4.4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Correlation t-Statistic Probability	FC	WC	CC	S	AGE	CR3A	CR3D	CR3L
FC	1.000 ----- -----							
WC	0.564* 9.802 0.000	1.000 ----- -----						
CC	0.096 1.393 0.165	0.036 0.523 0.600	1.000 ----- -----					
S	-0.099 -1.435 0.152	-0.153** -2.232 0.026	0.000 0.009 0.992	1.000 ----- -----				
AGE	-0.254* -3.776 0.000	-0.291* -4.374 0.000	-0.073 -1.060 0.290	-0.001 -0.016 0.986	1.000 ----- -----			
CR₃A	0.117*** 1.692 0.092	-0.025 -0.364 0.716	0.102 1.479 0.140	0.459* 7.430 0.000	-0.254* -3.779 0.000	1.000 ----- -----		
CR₃D	0.153** 2.233 0.026	0.013 0.186 0.851	0.185* 2.715 0.007	0.692* 13.775 0.000	-0.294* -4.425 0.000	0.828* 21.232 0.000	1.000 ----- -----	
CR₃L	0.101 1.459 0.145	0.042 0.609 0.542	0.057 0.820 0.413	0.605* 10.921 0.000	-0.344* -5.272 0.000	0.937* 38.779 0.000	0.845* 22.687 0.000	1.000 ----- -----

***، **، * الارتباط دال احصائيا عند المستوى 1%، 5%، 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views.

1. تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات مهمة ذات دلالة إحصائية بين عدد من المتغيرات محل الدراسة، فقد تبين وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين تكاليف التمويل وتكاليف التشغيل ($r = 0.564, p < 0.01$) مما يعكس التأثير المباشر لارتفاع تكاليف التمويل على التكاليف التشغيلية لدى البنوك، فالتوسع في التمويل يحتاج مزيدا من الطاقات الإدارية والتشغيلية.

2. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة معنوية بين عمر البنك من جهة وتكاليف التمويل والتشغيل من جهة ثانية، مما يدلّ على أن البنوك الأقدم تستفيد من خبراتها وشبكاتها في تقليل تكاليف التمويل والتشغيل مقارنة بالبنوك الأحدث، وزيادة عمر البنك تزيد كفاءته الإدارية وتستقر العلاقات التمويلية لديه كذلك.
3. كما تم تسجيل علاقة ارتباط سلبية مهم ذي دلالة إحصائية بين عمر البنك ونسب التركيز المصرفي (CR_3A , CR_3L , CR_3D)، ما يمكن تفسيره بأنّ البنوك الأقدم ذات الخبرة الكبيرة، تميل أكثر إلى تنويع خدماتها وأنشطتها بدلاً من الاعتماد على قلة من العملاء الكبار ما يؤدي إلى خفض التركيز المصرفي.
4. وقد أظهر حجم البنك (S) علاقة إيجابية مع نسبة التركيز المصرفي الثلاثة، فكلما كان البنك كبيراً كلما استقطب ودائعا وقروضا أكثر وبالتالي زيادة أصوله، وكنتيجه لذلك ترتفع نسب التركيز المصرفي.
5. أما بالنسبة لنسب التركيز في القطاع المصرفي، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقات طردية قوية ودالة إحصائياً بين نسب تركيز الأصول ونسب تركيز كل من الودائع ($r = 0.828, p < 0.01$)، والقروض ($r = 0.937, p < 0.01$)، ما يعكس تركّزاً عالياً لدى عدد محدود من البنوك يسيطر على مختلف أنشطة القطاع المصرفي. كما أنّ هذه المؤشرات مترابطة بشكل كبير، ممّا قد يُنذر بوجود درجة من الاحتكار أو ضعف المنافسة. في السياق ذاته، ظهرت علاقة سالبة ومعنوية بين عمر البنك وهذه المؤشرات (مثلاً $r = -0.344$) : مع نسبة تركيز القروض)، مما يشير إلى أن البنوك الأقدم تميل إلى توزيع مواردها بشكل أكثر تنوعاً وأقل تركّزاً.
6. بناءً على ما سبق، فإنّ مصفوفة الارتباط لم تُظهر علاقات مرتفعة جداً (فوق 0.80) بين أغلب المتغيرات المستقلة، ما يُشير إلى غياب مشكلة التعدد الخطي الحاد (Multicollinearity)، ويُعزز من صلاحية هذه المتغيرات لاستخدامها في نماذج الانحدار الإحصائي لاحقاً.
7. باستثناء بعض العلاقات المرتفعة بين نسب التركيز المصرفي الثلاثة، إلا أنّها لا تشكّل مشكلة تعدد خطي في نماذج الانحدار ما لم يتم استخدامها جميعاً كمستقلات في نفس النموذج (وهذا ما سيتم اعتماده في الدراسة الحالية).

2.3.4 المشاكل الإحصائية وطرق علاجها:

قد يحدث أن تكون المتغيرات المستقلة (التفسيرية) المختارة مترابطة فيما بينها، وهو ما يُعرف بمشكلة الارتباط المتعدد²(Multicollinearity). وجود هذه المشكلة يؤدي إلى تعقيد عملية تقدير معاملات الانحدار واختبار الفرضيات المتعلقة بالتأثيرات الفردية للمتغيرات، فالارتباط المتعدد يجعل معاملات الانحدار غير مستقرة أو غير معروفة، وهذا يرافقه تضخم في القيم المعيارية للخطأ. ونتيجة لذلك قد تبدو المعاملات غير معنوية إحصائياً أو حتى قريبة من الصفر، رغم أن تأثيرها الفعلي قوي. علاوة على ذلك، قد يُستبعد بعض المتغيرات من النموذج ليس لعدم أهميتها، إنما بسبب عدم قدرة العينة عن عزل وتحديد تأثيرها بشكل دقيق، مما يصعب إمكانية التمييز بين الآثار الخاصة بكل متغير على حدى.

ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity في الدراسة الحالية تم الاعتماد على اختبار (VIF (Factor Inflation Variance، الذي يبين الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى، وكقاعدة عامة إذا كان $VIF < 10$ فهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط متعدد، مع الإشارة هنا إلى أنه أحياناً قد تكون قيمة هذا الاختبار كبيرة رغم هذا لا يشير إلى مشكلة الارتباط المتعدد، وهذا راجع للقوة التفسيرية الكبيرة للنموذج (R^2 جد مرتفعة). ونتائج اختبار (VIF) لنماذج الدراسة الثلاثة موضحة في الجدول الموالي، الذي يشير إلى أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة Multicollinearity، مدعماً بذلك نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

الجدول رقم (5.4): نتائج اختبار (VIF) لنماذج الدراسة

بالنسبة للبنوك القطرية	بالنسبة للبنوك الأردنية		
2.380	2.049	باستخدام CR ₃ A	نموذج الدراسة رقم (1)
4.901	2.109	باستخدام CR ₃ L	
2.403	2.057	باستخدام CR ₃ D	
3.952	1.897	رقم الدراسة النموذج (2)	
7.692	10	باستخدام CR ₃ A	نموذج الدراسة رقم (3)
14.28	25	باستخدام CR ₃ L	
7.142	2.564	باستخدام CR ₃ D	

المصدر: من اعداد الباحثة.

² الارتباط المتعدد يشار إليه عموماً بالعلاقة بين متغيرين مستقلين أو أكثر.

ومن هذه الاختبارات المستخدمة Bera-Jarque للتوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals) الذي بينت نتائجه أنّ البواقي (الأخطاء) لأغلبية نماذج الدراسة موزعة بصورة طبيعية، فقد كانت نتائج هذا الاختبار غير دالة احصائيا ما يشير إلى أنّ التوزيعات كانت طبيعية على العموم (كما هو موضح في الملاحق من رقم 1 إلى 20).

وبالنظر إلى نتائج اختبار Watson-Durbin لارتباط الأخطاء بغية الكشف عن مشكلة Serial Correlation للبواقي ضمن نتائج تحليل الانحدار لكل نموذج قياسي، أشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط متسلسل، بحيث كانت قيمة DW مقبولة على العموم وتتراوح ما بين 1.5 و 2.5.

أما بخصوص اختبار ($\text{Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test}^3$) للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين لبواقي النموذج، فقد تبين وجود هذه المشكلة في عدد من النماذج، لكن التصحيح كان تلقائيا من طرف البرنامج الاحصائي المستخدم حيث تم استخدام Cross-Panel EGLS (section weights) في النموذج أو المعالجة بالوزن، أي أنّ البرنامج أخذ بعين الاعتبار التباين غير المتجانس ما يجعل النتائج أكثر موثوقية.

³ Likelihood Ratio : اختبار نسبة الاحتمالية.

4.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة، نتائج تحليل الانحدار المشترك لمختلف النماذج التي تم الإشارة إليها في منهجية الدراسة، بغرض تحقيق أهداف الدراسة المسطرة وصولاً لاختبار الفرضيات. وقد تمّ الاعتماد على البيانات المقطعية الخاصة بـ 12 بنكاً أردنياً و 9 بنوك قطرية محلّ الدراسة خلال الفترة من 2014 إلى 2023. كما تم اعتماد نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM)، وهي النماذج القياسية التي يمكن بها تحليل البيانات من نوع Panel data كما تم استخدام كلاً من اختبار Lagrange Multiplier (LM) واختبار (F-test, Hausman test)، للمفاضلة بين النماذج الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل بينها وتوظيفه لتحليل النتائج.

1.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1):

سيتم في هذا الجزء، استعراض نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بنموذج الدراسة رقم (1) الوارد في منهجية الدراسة، والذي يهدف بشكل خاص إلى التعرف على محدّدات ربحية البنوك الأردنية والقطرية، وذلك باختبار أثر بعض المتغيرات الداخلية الخاصة بالبنك (التكاليف، حجم البنك وعمره) ومتغيرات هيكلية مرتبطة بالسوق ككل (ممثلة في نسب التركيز المصرفي) كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع الذي يمثل ربحية البنك (IA)، وهذا بالنسبة للبنوك الأردنية والقطرية على التوالي.

1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك الأردنية:

تستعرض الجداول الموالية نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك الأردنية، وذلك باستخدام نسبة التركيز في الأصول (CR_3A) كمتغير هيكلي مستقل -خاص بالسوق- في نموذج، ونسبة التركيز في القروض (CR_3L) في نموذج، ونسبة التركيز في الودائع (CR_3D) في نموذج آخر، وذلك نتيجة وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين هذه المتغيرات وفق ما أشارت إليه مصفوفة الارتباط سابقاً.

وقد دلّت نتائج المفاضلة بين Pooled Regression Analysis و Panel Data Analysis أنّ هذا الأخير هو الأنسب للتحليل كما دلّت على ذلك نتائج Lagrange Multiplier للنماذج المشتقة الثلاثة، مما يشير إلى أنّ هناك أثر للعوامل الفردية وعامل الزمن (Individual & Time Specific Effects)، وهذا يعني أن الاعتماد على Panel Data Analysis ضروري للحصول على تقدير فعال وأكثر

كفاءة لمعاملات الدراسة. وباعتماد على F-test و Hausman Test تبين أن نموذج الأثر الثابت (FEM) هو الأنسب في حالة تركيز الأصول كمتغير مستقل (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 1)، فقد كان هذا الاختبار الأخير دالا احصائيا عند المستوى 1% ما يعني رفض فرضية العدم، والنموذج الموضح في الجدول (أ.6.4) تمثله المعادلة التالية:

$$IA = -0.052475 - 0.238065 * FC + 0.588762 * WC - 0.002632 * CC + 0.001988 * S - 0.000105 * AGE + 0.038094 * CR_3A + [CX=F]$$

الجدول رقم (أ.6.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **IA**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/24/25 Time: 01:16
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.052475	0.021125	-2.483986	0.0145
Ln FC	-0.238065	0.053951	-4.412638	0.0000
Ln WC	0.588762	0.136093	4.326182	0.0000
Ln CC	-0.002632	0.011685	-0.225258	0.8222
Ln S	0.001988	0.000886	2.243709	0.0268
Ln AGE	-0.000105	4.19E-05	-2.498385	0.0139
Ln CR₃A	0.038094	0.013448	2.832622	0.0055

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.512890	Mean dependent var	0.015319
Adjusted R-squared	0.430081	S.D. dependent var	0.006417
S.E. of regression	0.004845	Akaike info criterion	-7.682338
Sum squared resid	0.002347	Schwarz criterion	-7.259691
Log likelihood	471.2579	Hannan-Quinn criter.	-7.510731
F-statistic	6.193663	Durbin-Watson stat	1.740851
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

كما أنه في حالة تركيز القروض كمتغير مستقل، تبين أن نموذج الأثر الثابت FEM هو الأفضل كذلك حسب ما دلّت عليه نتائج اختبارات LM ,F-test, Hausman test (كما في الملحق رقم 2). والنموذج ممثّل في الجدول والمعادلة المواليين:

$$IA = -0.031344 - 0.221910*FC + 0.548179*WC -0.002170*CC + 0.001700*S - 0.009777*AGE +0.018314*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (6.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA					
Method: Panel Least Squares					
Date: 08/24/25 Time: 01:22					
Sample: 2014 2023					
Periods included: 10					
Cross-sections included: 12					
Total panel (unbalanced) observations: 118					
<hr/>					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	C	-0.031344	0.018382	-1.705171	0.0909
	Ln FC	-0.221910	0.054805	-4.049087	0.0001
	Ln WC	0.548179	0.138046	3.970979	0.0001
	Ln CC	-0.002170	0.011654	-0.186161	0.8527
	Ln S	0.001700	0.000884	1.922492	0.0571
	Ln AGE	-0.009777	4.20E-05	-2.325111	0.0219
	Ln CR₃L	0.018314	0.006175	2.965798	0.0037
<hr/>					
Effects Specification					
<hr/>					
Cross-section fixed (dummy variables)					
<hr/>					
R-squared	0.526571	Mean dependent var	0.015319		
Adjusted R-squared	0.446088	S.D. dependent var	0.006417		
S.E. of regression	0.004776	Akaike info criterion	-7.710827		
Sum squared resid	0.002281	Schwarz criterion	-7.288181		
Log likelihood	472.9388	Hannan-Quinn criter.	-7.539220		
F-statistic	6.542649	Durbin-Watson stat	1.746605		
Prob(F-statistic)	0.000000				

المصدر: مخرجات E-views.

أما في حالة تركيز الودائع كمتغير مستقل، فقد تبين أن نموذج الأثر الثابت FEM هو الأفضل كذلك حسب ما دلّت عليه نتائج اختبارات LM, F-test, Hausman test (النتائج موضحة في الملحق رقم 3). وهو ممثّل في الجدول والمعادلة المواليين:

$$IA = 0.025307 - 0.012919*FC + 0.093171*WC + 0.023097*CC + 0.0023016*S - 0.001011*AGE - 0.022732*CR3D + [CX=F]$$

الجدول رقم (6.4.ت): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/25/25 Time: 02:04				
Sample: 2014 2023				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (unbalanced) observations: 118				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.025307	0.065728	0.385023	0.7010
Ln FC	-0.012919	0.080007	-0.161476	0.8720
Ln WC	0.093171	0.190550	0.488960	0.6259
Ln CC	0.023097	0.015564	1.484038	0.1409
Ln S	0.002302	0.002893	0.795473	0.4282
Ln AGE	-0.001011	0.000292	-3.461059	0.0008
Ln CR_{3D}	-0.022732	0.019291	-1.178404	0.2414
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.514826	Mean dependent var	0.015319	
Adjusted R-squared	0.432346	S.D. dependent var	0.006417	
S.E. of regression	0.004835	Akaike info criterion	-7.686321	
Sum squared resid	0.002338	Schwarz criterion	-7.263674	
Log likelihood	471.4929	Hannan-Quinn criter.	-7.514713	
F-statistic	6.241851	Durbin-Watson stat	1.776720	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات E-views.

من خلال الجداول الثلاثة أعلاه، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

✓ كان للتكاليف التمويلية (FC) أثر سلبي وذا دلالة معنوية كبيرة ($p = 0.0000$)، ما يعني أنّه كلّما زادت تكلفة التمويل الخارجي، انخفضت ربحية البنوك، فارتفاع كلفة الأموال من شأنه أن يضعف هامش الربح، وهو منسجم مع النظرية الاقتصادية؛

- ✓ أما بالنسبة لتكاليف التشغيل (WC) ، فقد أظهرت تأثيراً إيجابياً على ربحية البنك مع معنوية قوية ($p = 0.000$)، ما يشير إلى أنّ البنوك ذات المصاريف التشغيلية الأعلى تحقق ربحية أعلى، ما قد يعكس فاعلية استخدام الموارد التشغيلية في توليد الإيرادات (مثل الاستثمار في الخدمات الرقمية والتكنولوجيا أو التوسع فيها)، حيث يساهم هذا النوع من المصاريف التشغيلية في الاستفادة من خدمات أفضل أو حجم أعمال أكبر من شأنه المساهمة في تحسين الأداء وبالتالي رفع الربحية؛
- ✓ وبالنظر إلى تكلفة رأس المال الثابت (CC) ، فلم يكن لها أثر واضح أو دال إحصائي على ربحية البنك في العينة المدروسة. ما يعني أنّ الربحية هنا لم تتأثر بالاستثمارات طويلة الأجل؛
- ✓ وبخصوص حجم البنك (S) ، فقد أظهر تأثيراً موجباً ودالاً إحصائياً، ما يدلّ أنّه كلما كان البنك أكبر حجماً، زادت ربحيته، ربما بفعل وفورات الحجم وكذا امتلاك شبكة أو قاعدة عملاء أكبر، ما يعني أنّ اقتصاديات الحجم تلعب دوراً مهماً للبنوك الأردنية حيث تزداد القدرة على تحقيق الأرباح بزيادة حجم البنك. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)؛
- ✓ وقد كان لعمر البنك (AGE) تأثير سلبي (بشكل غير متوقع) ودال إحصائياً، ما يشير إلى أن البنوك الأقدم والأكثر خبرة في العمل المصرفي تحقق ربحية أقل مقارنة بنظيرتها الأكثر حداثة في الميدان، مما قد يفسّر على أنّ هناك -ربما- ترهل مؤسسي أو تراجع وبطء التكيف مع الابتكار والرقمنة والخدمة الالكترونية مقارنة بالبنوك الأحدث أي ضعف المرونة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)؛
- ✓ أما بالنظر للمتغير الهيكلي الخاص بالسوق ككل وهو نسبة تركيز الأصول (CR_3A) ، فقد بينت النتائج الأثر الموجب والمعنوي لهذا المتغير ($p = 0.0055$) على الربحية، ما يشير إلى أنّ ارتفاع تركيز الأصول لدى البنوك الكبرى من شأنه التأثير على ارتفاع الربحية والعكس صحيح، ما يعكس الأثر الإيجابي للهيمنة السوقية على الأرباح وارتباطه بتركيز الأصول، كما يدعم فرضية "قوة السوق" التي تمنح للبنوك الكبرى فرصاً أفضل لتوليد أرباح نتيجة هيمنتها على الأصول، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Duncan & Langrin, 2004)؛
- ✓ كما أظهرت نسبة تركّز القروض (CR_3L) بدورها أثراً موجباً ومعنوياً ($p = 0.0037$). ما يشير إلى أنّه كلما ارتفعت نسبة التركّز في سوق الإقراض (أي هيمنة عدد محدود من البنوك على منح القروض)، ارتفعت معها ربحية البنوك الأكثر هيمنة، ما يبيّن قوة السوق وكذا قدرة البنوك على تسعير القروض وفوائدها بشكل مربح؛

✓ كما بيّنت النتائج، عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين نسبة تركّز الودائع (CR_3D) وربحية البنوك، ما يفيد أنّ زيادة تركّز الودائع لا يؤثر على الربحية؛

عموماً، فقد أظهرت النتائج المسجلة أن الربحية في البنوك الأردنية تتأثر بشكل أساسي بتكاليف التمويل (سلباً)، وتكاليف التشغيل (إيجاباً)، وحجم البنك وتركيز الأصول (إيجابياً)، في حين أن متغير العمر كان له أثر سلبي (غير متوقع)، كما لم يكن لتكلفة رأس المال الثابت تأثير واضح ومعنوي. كما أوضحت النتائج أن ربحية البنوك الأردنية تتأثر -بشكل فيه نوع من التعقيد- بأنماط التركيز المصرفي الثلاثة. فبينما يساهم تركيز الأصول والقروض في رفع الربحية، لا يؤثر تركيز الودائع عليها. وعليه يمكن القول أنّ البنوك الأكثر ربحية هي تلك التي تتسم بمرونتها التشغيلية، وكفاءتها العالية في إدارة مواردها المختلفة، هذا علاوة على قدرتها على استغلال مركزها في السوق المصرفي سيما سوق الإقراض وبالاكتفاء على حجم أصولها، دون أثر يُذكر عن خبرتها في العمل المصرفي أو بنيتها التحتية واستثماراتها طويلة الأجل. هذا قد يعكس توازناً نسبياً بين "قوة السوق الإيجابية" ممثلة في جانب الأصول، ونوع من "الاحتكار" أو مخاطر التركيز في الجوانب التمويلية والائتمانية. وهنا يمكن القول أنّ الربحية تبدو أكثر ارتباطاً بعوامل سوقية (التركز المصرفي) وداخلية تشغيلية من كونها مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل (التي تعكسها تكلفة رأس المال الثابت CC).

2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك القطرية:

توضح الجداول الثلاثة الآتية نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك القطرية عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على ثلاثة أنماط لتركز السوق (التركز في الأصول، التركيز في القروض، والتركز في الودائع).

وبالنظر إلى كون نسبة تركيز الأصول (CR_3A) متغيراً مستقلاً في النموذج، فقد دلّت نتائج اختبار LM أنّ Panel Data Analysis أفضل لتحليل النتائج وليس Pooled OLS. كما أشار اختبار F-test و Hausman Test أنّ نموذج الأثر العشوائي (REM) أفضل من الثابت (FEM) لتقدير معاملات الدراسة (النتائج كما في الملحق رقم 4)، ومعادلة النموذج الموضح في الجدول رقم (أ.7.4) كما يلي:

$$IA = 0.013985 - 0.734211*FC + 0.217283*WC + 0.019645*CC + 0.000691*S + 0.000443*AGE - 0.018419*CR3A + [CX=R]$$

الجدول رقم (4.7.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية

Dependent Variable: IA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 08/23/25 Time: 23:27				
Sample: 2014 2023				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (balanced) observations: 90				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013985	0.078423	0.178323	0.8589
Ln FC	-0.734211	0.067573	-10.86545	0.0000
Ln WC	0.217283	0.043740	4.967615	0.0000
Ln CC	0.019645	0.016642	1.180443	0.2412
Ln S	0.000691	0.003197	0.216141	0.8294
Ln AGE	0.000443	0.000290	1.526527	0.1307
Ln CR₃A	-0.018419	0.035350	-0.521036	0.6037
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.009459	0.3845
Idiosyncratic random			0.011966	0.6155
Weighted Statistics				
R-squared	0.580279	Mean dependent var	0.004594	
Adjusted R-squared	0.549938	S.D. dependent var	0.019886	
S.E. of regression	0.013341	Sum squared resid	0.014772	
F-statistic	19.12506	Durbin-Watson stat	1.816850	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.536943	Mean dependent var	0.012368	
Sum squared resid	0.024656	Durbin-Watson stat	1.588927	

المصدر: مخرجات E-Views.

ومع الأخذ بعين الاعتبار نسبة تركيز القروض CR_3L كمتغير مستقل، بينت نتائج LM و F-test و Hausman test (الموضحة في الملحق رقم 5)، أنّ نموذج الأثر الثابت هو الأحسن لتقدير معاملات النموذج الواردة في الجدول رقم (4.7.ب)، والموضحة في المعادلة الموالية:

$$IA = 0.564996 - 0.795307*FC + 0.305019*WC + 0.014199*CC - 0.023688*S + 0.003127*AGE - 0.041181*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (7.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية

Dependent Variable: **IA**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/23/25 Time: 23:32
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.564996	0.161283	3.503123	0.0008
Ln FC	-0.795307	0.070850	-11.22516	0.0000
Ln WC	0.305019	0.049588	6.151034	0.0000
Ln CC	0.014199	0.019795	0.717308	0.4754
Ln S	-0.023688	0.007050	-3.360187	0.0012
Ln AGE	0.003127	0.000781	4.005447	0.0001
Ln CR₃L	-0.041181	0.040419	-1.018847	0.3116

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.796580	Mean dependent var	0.012368
Adjusted R-squared	0.758608	S.D. dependent var	0.024460
S.E. of regression	0.012017	Akaike info criterion	-5.853908
Sum squared resid	0.010831	Schwarz criterion	-5.437273
Log likelihood	278.4259	Hannan-Quinn criter.	-5.685897
F-statistic	20.97824	Durbin-Watson stat	1.866133
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-Views.

أما نموذج الأثر العشوائي (REM) فقد كان الأنسب للتقدير وفق ما دلّت عليه الاختبارات السابقة الذكر (الموضحة نتائجها في الملحق رقم6)، على اعتبار نسبة تركّز الودائع (CR₃D) متغيراً مستقلاً كما هو وارد في الجدول رقم (7.4.ت) الذي تمثله المعادلة التالية:

$$IA = 0.026483 - 0.725383*FC + 0.2104289*WC + 0.018791*CC + 0.000887*S + 0.000440*AGE - 0.033217*CR3D + [CX=R]$$

الجدول رقم (7.4.ت): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك القطرية

Dependent Variable: **IA**
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/23/25 Time: 23:34
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 90
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.026483	0.078487	0.337423	0.7366
Ln FC	-0.725383	0.067007	-10.82551	0.0000
Ln WC	0.210429	0.043807	4.803580	0.0000
Ln CC	0.018791	0.016441	1.142986	0.2563
Ln S	0.000887	0.003204	0.276912	0.7825
Ln AGE	0.000440	0.000287	1.533943	0.1288
Ln CR₃D	-0.033217	0.029946	-1.109259	0.2705

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.009454	0.3829
Idiosyncratic random		0.012002	0.6171

Weighted Statistics			
R-squared	0.584148	Mean dependent var	0.004608
Adjusted R-squared	0.554086	S.D. dependent var	0.019890
S.E. of regression	0.013282	Sum squared resid	0.014643
F-statistic	19.43171	Durbin-Watson stat	1.823973
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.543729	Mean dependent var	0.012368
Sum squared resid	0.024295	Durbin-Watson stat	1.797968

المصدر: مخرجات E-Views.

نلاحظ، انطلاقاً من الجداول الثلاثة أعلاه، تسجيل عدد من العلاقات المهمة، كما يلي:

- ✓ هناك تأثير سلبي قوي من تكاليف التمويل (FC) على الربحية، وهو دالّ إحصائياً، كما أنه أكثر المحددات تأثيراً، ما يعني أنّ ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي (التمويل المكلف أو ارتفاع تكاليف الاقتراض كارتفاع أسعار الفائدة على الودائع) يُقلّص هوامش الربح؛
- ✓ بالمقابل، أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية لتكاليف التشغيل (WC) على الربحية، ما قد يعكس أنّ الإنفاق التشغيلي المتزايد للبنك يؤدي في الأخير إلى تقديم خدمات فعالة ومربحة، كما أنّ ارتفاع هذا النوع من التكاليف قد يكون نتيجة لسياسة التوسع ودعم الاستثمارات التي تنتهجها البنوك من خلال التركيز على

التكنولوجيا والموارد البشرية المؤهلة، فهذه التكاليف الإضافية تصبح استثمارا منتجا وليست عبئا على البنوك، وهذا ما يؤدي في المدى الطويل إلى تعزيز الإيرادات وبالتالي تتحسن الربحية؛

✓ ولم يكن لمتغير تكلفة رأس المال الثابت (CC) تأثير واضح أو مهم على الربحية في السوق القطري؛
✓ أما حجم البنك (S)، فقد كان له تأثير سلبي ومعنوي على الربحية، ما يشير إلى أن البنوك الأكبر حجما لا تحقق بالضرورة ربحية أعلى، ما قد يفسر بوجود -ربما- مشاكل في كفاءة البنوك، بالإضافة إلى عوائق محتملة تعترض البنوك الكبيرة وتجعل من حجمها عبئا على كفاءتها؛

✓ كما أظهر عمر البنك (Age) تأثيرا إيجابيا واضحا ومهماً على الربحية في السوق القطري، ما يعني أنّ البنوك الأكثر تحقيقا لمستويات ربحية أعلى هي تلك الأقدم تأسيسا والأكثر خبرة في العمل المصرفي وفي إدارة المخاطر، وذات السمعة القوية وشبكة العملاء الواسعة؛

✓ وبخصوص المتغير الهيكلي "نسبة تركيز الأصول (CR_{3A})"، فلم يكن له تأثير يذكر على الربحية، وقد يعود ذلك إلى احتمال كون البنوك القطرية الكبرى متشابهة في أنشطتها وخدماتها المقدمة، مما يقلل من تأثير التركيز في الأصول على ربحيتها، كما يمكن أن تكون الأرباح مدفوعة بعوامل أخرى مثل الدعم الحكومي أو العوائد من الأنشطة غير المصرفية أو طرق أخرى لا ترتبط بتركز البنك في السوق؛

✓ كما لم يكن لنسبة تركيز القروض (CR_{3L}) ونسبة تركيز الودائع (CR_{3D}) تأثير معنوي على الربحية؛

عموماً، يمكن الملاحظة أن الربحية في السوق القطري، تتأثر بشكل ملحوظ بالتكلفة والهيكل التشغيلي للبنك، أكثر من تركّز السوق ككل، فجميع مؤشرات التركيز الثلاثة في السوق القطري لا تُظهر دلالة إحصائية في تفسير ربحية البنوك، ما يعني أنّ هذا السوق رغم تركّزه المرتفع، لا يترجم هذا الهيكل مباشرة إلى ربحية أعلى أو أقل. علاوة على ذلك، فالبنوك القطرية لا تستفيد من حجمها الكبير الذي -ربما- أصبح عبئا عليها، بالمقابل تلعب خبرتها وعمرها المصرفي دعما لها معطية إياها ميزة تنافسية لرفع مستويات ربحيتها. وهذا ما يوضح أنّ الربحية تعتمد على الكفاءة التشغيلية لا على مقدار السيطرة على السوق، فهيكّل السوق ليس محددًا رئيسيًا للربحية، وهذا يشير إلى سوق مصرفي متوازن نوعا ما.

وبناءً على هذه النتائج، على البنوك القطرية التركيز على تنويع مصادر تمويلها والاستثمار في الابتكارات المالية والتحول الرقمي بهدف تحسين كفاءتها التشغيلية، مع مراقبة التوسع في أصولها والاستفادة -في آن واحد- من خبرتها، والعمل على تشجيع المنافسة على اعتبار التركيز المصرفي ليس مؤثرا على الربحية.

3. مقارنة نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بين البنوك الأردنية والقطرية:

بعد استعراض ما توصلت إليه الدراسة الإحصائية للنموذج رقم (1)، الذي يهدف أساساً إلى التعرف على محددات الربحية للقطاعين المصرفيين المدروسين، تُظهر المقارنة اختلافاً واضحاً في محددات الربحية بين البنوك الأردنية والقطرية، سيتم فيما إدراج أهم نقاط التشابه والاختلاف فيما بينهما.

✓ إحصائياً، فسّر النموذج رقم (1) بفروعه المختلفة، حوالي 79% من التغير في الربحية في قطر (حيث قدّرت أفضل قيمة لمعامل التحديد R^2 القيمة 79%) وهي دلالة على الجودة العالية نسبياً للنماذج المدروسة، إلا أن معظم المتغيرات (خاصة مؤشرات التركز المصرفي) غير دالة، مقارنة بالأردن، حيث كانت الجودة التفسيرية للنموذج (1) ككل منخفضة نسبياً (حيث بلغت أحسن قيمة لمعامل التحديد R^2 حوالي 52%) لكن المؤشرات كما نلاحظ أكثر دلالة مقارنة بقطر؛

✓ كان لتكاليف التمويل (FC) أثر سالب ودال في كلا البلدين، أي أنه كلما زادت التكاليف انخفضت الربحية. كما أظهرت تكاليف التشغيل (WC) أثراً موجباً ودالاً إحصائياً في السوقين، وهذا ما يعدّ انعكاساً لكفاءة توظيف السيولة في كلا البلدين. وعليه يمكن القول أنّ هذين المحددين هما أكثر العوامل تأثيراً على الربحية في كلا السوقين، مما يدل على أنّ الكفاءة التشغيلية والتحكّم في تكلفة رأس المال أكثر أهمية من هيكل السوق أو تركيبته. وبالمقابل لم تظهر تكاليف رأس المال الثابت (CC) أي أثر على الربحية في كلا البلدين؛

✓ كما كان لحجم البنك (S) أثر إيجابي على ربحية البنوك الأردنية، ما يعكس أثر وفورات الحجم على ربحيتها. وبالمقابل، ارتبط الحجم بأثر سلبي على ربحية نظيرتها القطرية، أما متغير عمر البنك (Age) فقد أثر سلباً على ربحية البنوك الأردنية في حين كان له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك القطرية؛

✓ أظهرت البنوك الأردنية علاقة قوية بين نسب التركز المصرفي والربحية (نسبة تركز الأصول والقروض)، ما يشير إلى أهمية هيكل السوق في التأثير على الأداء وبالتالي على الربحية. وعلى الرغم من أنّ السوق الأردني أقل تركّزاً مقارنة بنظيره القطري، إلا أنّ التركز الموجود فعلياً يترجم إلى ربحية ارتفاعاً وانخفاضاً، ربما بسبب انخفاض المنافسة الفعلية؛

✓ أما في البنوك القطرية، رغم أن السوق أكثر تركّزاً، إلا أنه لا يوجد أثر واضح لنسب التركز المصرفي الثلاثة على الربحية، ما قد يعكس نوعاً من النضج الذي يتميز به السوق القطري، أو أنّ الربحية تعتمد على عوامل أخرى كتدخل الدولة، التمويل الدولي، التنظيم القوي أو استقرار العوائد بين البنوك الكبيرة؛

بالتالي، يتضح أن الربحية في البنوك الأردنية تتحدد بشكل أكبر بتركيب السوق (التركز)، بينما تعتمد في قطر على عوامل داخلية كالكفاءة وحجم البنك، ما يعكس اختلاف البنية التنافسية وأثرها على الأداء البنكي في البلدين.

2.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2):

يهدف النموذج رقم (2)، الوارد في منهجية الدراسة، إلى اختبار أثر كل من تكاليف التمويل (FC)، وتكاليف التشغيل (WC)، وتكاليف رأس المال الثابت (CC) على ربحية البنوك (IA) -والتي تمثل المتغير التابع في النموذج-، وبما أن الربحية تمثل ناتج التفاعل بين الإيرادات والتكاليف، فإنّ، هذا النموذج يجمع بين جانبي الإيرادات والتكاليف بصورة غير مباشرة، علاوة على أنه يعتبر أداة تحليلية لتحديد هيكل السوق التنافسي الذي تنشط فيه البنوك الأردنية والقطرية من خلال تقدير إحصائية H المستخرجة من نموذج P-R.

وقد تم اختيار هذه المتغيرات باعتبارها تمثل المكونات الأساسية لتكاليف النشاط المصرفي، بحيث تعكس مرونتها (Coefficients) تجاه الربحية قدرة البنوك على تمرير التكاليف إلى الأسعار⁴ أو امتصاصها، مما يشكل أداة غير مباشرة لقياس مستوى المنافسة المصرفية.

1. بالنسبة للبنوك الأردنية:

يستعرض الجدول الموالي نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (2) للبنوك الأردنية. وبالاعتماد على نتائج الاختبارات الإحصائية التي أُجريت للمفاضلة بين نماذج البيانات المجمعة (Pooled OLS) والنماذج ذات التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) والعشوائية (Random Effects)، يمكن تلخيص النتائج كما يلي: كان اختبار LM (Breusch-Pagan) ذا دلالة إحصائية، ما يعني رفض نموذج Pooled OLS ووجود تأثيرات فردية معتبرة تستدعي اللجوء إلى FEM أو REM. كما أظهر اختبار F للتأثيرات الثابتة أن نموذج Fixed Effects أفضل من Pooled OLS، مما يؤكد على ضرورة استخدام نماذج "البانل" لأنها أكثر ملاءمة. وبالمقابل أظهر اختبار Hausman قيمة غير دالة (p-value=0.6548)، وهو ما يشير إلى عدم وجود تحيز

⁴ تمرير التكاليف إلى الأسعار: وهي قدرة البنك على رفع الأسعار أو الفوائد أو الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة للعملاء لتعويض ارتفاع التكاليف التشغيلية أو التمويلية أو غيرها من التكاليف، وهي ميزة الأسواق الغير تنافسية (الاحتكارية) أو شديدة التركيز، وهنا تمتلك البنوك قوة سوقية كبيرة، تمكنها من التحكم في الأسعار ونقل التكاليف إلى العملاء من خلال الأسعار. أما في الأسواق التنافسية، تكون البنوك غير قادرة على تمرير جزء من هذه التكاليف إلى الأسعار، لأنّ هذه الأخيرة تحدّها قوى العرض والطلب ولا يمكن لأي طرف التحكم بالسعر، وأي محاولة لرفع الأسعار تؤدي تلقائياً إلى خسارة العملاء لصالح المنافسين، ممّا يؤثر سلباً على مستويات الربحية.

في تقديرات نموذج Random Effects ، وبالتالي اعتباره النموذج الأكثر ملاءمة لتمثيل البيانات (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 7). وهو ممثل بالمعادلة التالية:

$$\ln IA = 0.0123048166005 - 0.160616091635 * \ln FC + 0.413095602487 * \ln WC + 0.0105364741123 * \ln CC + [CX=R]$$

الجدول رقم (8.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/24/25 Time: 01:28
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 119
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.012305	0.002398	5.131633	0.0000
Ln FC	-0.160616	0.061859	-2.596490	0.0106
Ln WC	0.413096	0.149093	2.770729	0.0065
Ln CC	0.010536	0.014538	0.724760	0.4701
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.003470	0.3039
Idiosyncratic random			0.005251	0.6961
Weighted Statistics				
R-squared	0.473809	Mean dependent var		0.006605
Adjusted R-squared	0.449648	S.D. dependent var		0.005351
S.E. of regression	0.005225	Sum squared resid		0.003140
F-statistic	3.054834	Durbin-Watson stat		1.563199
Prob(F-statistic)	0.001274			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.421243	Mean dependent var		0.015268
Sum squared resid	0.004265	Durbin-Watson stat		1.856287

المصدر: مخرجات E-Views.

يتبين من خلال الجدول أعلاه ووفقاً لنموذج الأثر العشوائي (REM)، أنّ التكاليف التي كانت تأثيراتها ذات دلالة إحصائية على الربحية IA هي تكاليف التمويل FC (معنوي وسليبي) وتكاليف التشغيل WC (معنوي وموجب)، في حين لم يكن لتكاليف رأس المال الثابت CC أي تأثير إحصائي مهم وواضح على الربحية (غير

معنوي)، وبالرجوع إلى كيفية حساب (H-statistic) من نموذج P-R والذي يمثل مجموع المعاملات المعنوية فقط، أي أنّ:

$$H - statistic = \beta FC + \beta WC = (-0.160616) + (0.413096) = 0.25248$$

نلاحظ أنّ هذه الإحصائية كانت موجبة إذ أنّ: $0 < H - statistic < 1$ ، مما يشير إلى أنّ البنوك الأردنية تنشط في ظلّ ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، ما يعني أنّ السوق المصرفي الأردني يتميز بوجود منافسين، وفي نفس الوقت هناك تمايز في المنتجات وفي جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، نتيجة التفاوت في الخبرة في مجال العمل المصرفي، بالإضافة إلى اختلاف مكانة هذه البنوك لدى العملاء. في ظل هذه الظروف التنافسية، تعطى للبنوك بعض القدرة على تحديد الأسعار، وتمنح البنوك الكبرى البعض من النفوذ لإعطاء المنافسة القائمة طابعا احتكاريًا وجعلها "قريبة من النمط الاحتكاري" نتيجة ارتفاع التركيز في كل من الأصول والقروض والودائع بين عدد قليل من البنوك على رأس القطاع المصرفي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Hashem, 2006)، دراسة (Gasaymeh, Zulkefly, Mariani, & Jusoh, 2014)، دراسة (Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015)، ودراسة (Apergis & Polemis, 2016) كما تتفق كذلك مع دراسة (Hashem, Ayoub, & Bani, 2015)، ودراسة (Ata, 2015) للفترة من 2007-2001 وتعارض معها خلال الفترة 2008-2014.

2. بالنسبة للبنوك القطرية:

يستعرض الجدول الموالي نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (2) للبنوك القطرية. ووفقا لاختبار Lagrange Multiplier (LM Test for Random Effects) تبين أنّ Pooled OLS غير مناسب، ما أوجب الانتقال إلى نماذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، وبالاعتماد على نتائج F-Test و Hausman Test تم التوصل إلى أنّ اختيار نموذج Fixed Effects هو الأكثر ملاءمة (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 8). ومعادلته كما يلي:

$$\ln IA = 0.0270134114248 - 0.717235292894 * \ln FC + 0.247901530559 * \ln WC + 0.0325440183977 * \ln CC + [CX=F]$$

الجدول رقم (9.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك القطرية

Dependent Variable: **IA**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/23/25 Time: 23:39
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.027013	0.004025	6.712097	0.0000
Ln FC	-0.717235	0.070456	-10.17985	0.0000
Ln WC	0.247902	0.047622	5.205627	0.0000
Ln CC	0.032544	0.018934	1.718783	0.0896

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.747310	Mean dependent var	0.012368
Adjusted R-squared	0.711674	S.D. dependent var	0.024460
S.E. of regression	0.013134	Akaike info criterion	-5.703683
Sum squared resid	0.013455	Schwarz criterion	-5.370375
Log likelihood	268.6657	Hannan-Quinn criter.	-5.569273
F-statistic	20.97074	Durbin-Watson stat	1.875566
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-Views.

وبالرجوع لما أسفرت عنه نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (02) الواردة في الجدول رقم (9.4)، واعتماداً على نموذج P-R ودالة مرونته الإحصائية لتقدير هيكل السوق التنافسي للسوق المصرفي القطري للفترة 2014-2023، ودوماً بالاعتماد على الربحية IA متغيراً تابعاً وتكاليف التمويل (FC)، وتكاليف التشغيل (WC)، وتكاليف رأس المال الثابت (CC) كمتغيرات تابعة. أسفرت نتائج تحليل النموذج لمختلف المتغيرات عما يلي:

- ✓ بلغت قيمة معامل تكاليف التمويل (FC) المقدار -0.7172، وهي سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى 1% ($P = 0.000$)، مما يدلّ على وجود علاقة عكسية قوية بين تكاليف التمويل والربحية، حيث يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى انخفاض الربحية بشكل ملحوظ؛
- ✓ بينما قدر معامل تكاليف التشغيل (WC) بالقيمة 0.2479، وهو موجب ودلالته الإحصائية قوية جداً ($P = 0.000$)، مما يشير إلى أن تأثيره معتبر على الربحية، وأن ارتفاع هذه التكاليف تؤدي إلى ارتفاع الربحية ولو في المدى الطويل؛

✓ أما معامل تكاليف رأس المال الثابت (CC)، فقد بلغ 0.0325 وبدلالة إحصائية ضعيفة جدا ($P = 0.0896$)، وهذا مفاده أنّ هذا النوع من التكاليف لا يؤثر بشكل جوهري وواضح على ربحية البنوك خلال الفترة المعنية بالدراسة؛

وبناءً على هذه النتائج، تم حساب دالة المرونة الإحصائية H-statistic من نموذج P-R، والتي تمثل مجموع مروونات الربحية بالنسبة لمتغير التكاليف الدالة إحصائياً فقط (تكاليف التمويل FC، والتشغيل WC)، وقد كانت النتيجة كما يلي:

$$H - statistic = -0.717235 + 0.247902 = -0.469333$$

وتشير هذه القيمة السالبة، إلى أنّ السوق المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023 يتسم بطابع احتكاري، وذلك وفق التفسير الاقتصادي لنموذج P-R، حيث تشير القيم السالبة لـ H-statistic إلى وجود هيكل سوق احتكاري، ما يعني أن البنوك القطرية يمكنها التدخل جزئياً في تسعير خدماتها استجابة للتغيرات الحاصلة في التكاليف، غير أنّها لا تتمتع بالمرونة الكافية لذلك، إذ أنّ ارتفاع التكاليف يؤدي إلى انخفاض مباشر في الربحية، كما أنّها تملك قدرة محدودة على تمرير التكاليف للعملاء، وهو سلوك غالباً ما يميز الأسواق غير التنافسية أو ذات الطابع الاحتكاري التام. ويتعارض هذا الهيكل مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006) -بوجود منافسة احتكارية في السوق المصرفي القطري-.

إنّ هذه النتيجة تُعزّز كذلك، من خلال ارتفاع مؤشرات التركز المصرفي في السوق القطري، كنسبة تركّز القروض والودائع (CR_3) التي تجاوزت 80%، ما يشير إلى استحواذ عدد محدود من البنوك الكبرى على معظم الأنشطة في السوق المصرفي، وهذا من شأنه أن يحدّ من فاعلية المنافسة بين البنوك ككل.

أمّا من الناحية الإحصائية، فقد بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.747$ ، ما يعني أنّ النموذج المقدر يفسر نسبة جيدة من التغير في الربحية، كما أن اختبار معنوية النموذج ككل كان قوياً ($F = 20.97, P = 0.000$)، ممّا يؤكد صلاحية النموذج في تفسير سلوك الربحية في القطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة.

عموماً، تنشط البنوك الأردنية في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، حيث بلغت قيمة دالة المرونة الإحصائية من نموذج P-R المقدار ($H-statistic \approx 0.28$)، لكن رغم ذلك تبقى المنافسة محدودة نوعاً ما، حيث يسيطر على القطاع المصرفي عدد محدود من البنوك الكبيرة، رغم وجود 20 بنكاً -بما في ذلك البنوك الأجنبية-

الناشطة في السوق المحلي - ما يؤدي إلى تركّز عال في السوق، وهذا ما يعزّز من نفوذ البنوك الكبيرة على رأس القطاع، ويمكنّها من التأثير على تحديد السعر ولو جزئياً، كما أنّ اللوائح المنظمة، كمتطلبات رأس المال والضوابط التي يفرضها البنك المركزي الأردني بهدف تحسين الاستقرار، من شأنها أن تشكّل عوائق أمام دخول بنوك جديدة.

كما أنّ البنوك الأردنية تتميّز كذلك بتمايز خدماتها المصرفية من حيث أسلوب وجودة الخدمة أو الابتكار المالي، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية والبرامج التخصصية، مما يعني وجود منافسة غير سعرية في السوق، إذ يتم جذب العملاء بأسلوب التميز الخدمي لا بسعر الخدمة المقدمة.

بالمقابل، كان الوضع احتكاريًا في السوق المصرفي القطري إذ قدرّت ($H\text{-statistic} \approx -0.47$)، كما يمكن أن تشير هذه القيمة كذلك إلى أنّ السوق يعاني من اختلال توازن طويل المدى⁵ (Long-run disequilibrium) وتركّز شديد أكبر من السوق المصرفي الأردني، فقطر تمتلك عدداً أقل من البنوك مقارنة بالأردن، ما يجعل سوقها أكثر تركّزاً ليُوصف أحياناً بأنه "مركز للغاية" -وهذا ما دلّت عليه نتائج الدراسة الوصفية لمؤشرات التركيز المصرفي-، مما يعني أن بعض البنوك الكبرى تستخدم وزنها أو نفوذها، لكن لا يتحكم أي منها بالسوق بالكامل، سيما في ظل السياسة الرقابية الصارمة والحذرة من طرف مصرف قطر المركزي، بشأن الاندماجات وكذا الإصلاحات للحفاظ على هامش من المنافسة رغم التركّز وفي ظل النفوذ الاحتكاري لبعض البنوك، مع الإشارة إلى تنوع الخدمات المقدمة وموجة الابتكارات والخدمات الإلكترونية والمالية المتميزة التي تدعم الوضع التنافسي وتقلل حدة الاحتكار الذي يميّز السوق عموماً.

إنّ نتائج التحليل وفق دالة المرونة الاحصائية $H\text{-statistic}$ من نموذج $P-R$ ، بيّنت أنّ السوقين محل الدراسة لا يحققان المنافسة الكاملة أو التامة، كما أنّ الظروف التنافسية مختلفة بينهما، فهي أقرب إلى المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) في السوق المصرفي الأردني مع تركّز أقل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Hashem, 2006) ودراسة (Gasaymeh, et al, 2014) ودراسة (الرقبيات، 2015)، أما دراسة (Hashem, et al, 2015) فقد توصلت إلى وجود منافسة احتكارية خلال الفترة 2001-2007 واحتكار خلال الفترة 2008-2014 وبالتالي فهي تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية

⁵ إذا كان المتغير التابع في الانحدار هو العائد على الأصول (الربحية)، فإنّ $H\text{-statistic}$ يمكن أن تصبح سالبة ($H \leq 0$) حتى ضمن هيكل سوق تنافسي، لأنها تختبر التوازن طويل الأمد على العائد كذلك دون الدلالة التامة على غياب أية منافسة أو ربما هناك إفراط في التحكم دون أن يعني نفوذ مطلق كبنوك الاحتكار... أما إذا كان الانحدار مبنياً على TR (Total Revenue) كمتغير تابع وكانت قيمة الاحصائية H سالبة، فهذا يمكن الجزم على الطبيعة الاحتكارية للسوق.

خلال الفترة الأولى وتتعارض معها خلال الفترة الثانية من الدراسة. وتسود ظروف احتكارية مع تركّز شديد في السوق المصرفي القطري وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Al-Muharrami, et al. 2006) بخصوص قطر.

3.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3):

يختبر نموذج الدراسة رقم (3) الوارد في منهجية الدراسة، أثر عدد من المتغيرات المختارة (FC, WC, CC, AGE, S) على المتغيرات الخاصة بالتركز المصرفي (CR₃D, CR₃L, CR₃A)، حيث تؤخذ كل نسبة من نسب التركيز المصرفي على حدّ كمتغير تابع، كما سيتم دراسة السوقين الأردني والقطري كلّ على حدّ كذالك.

إنّ هذا النموذج يهدف بشكل خاص إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة المنافسة القائمة بين البنوك، من خلال التعرف على أهم محدّدات نسب التركيز المصرفي، نتيجة العلاقة الوطيدة بين هذين المتغيرين.

1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك الأردنية:

تستعرض الجداول الواردة في هذا الجزء من الدراسة، نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (3) بالنسبة للبنوك الأردنية، مع اختلاف المتغير التابع في كل مرة، والهادفة أساساً إلى معرفة محدّدات التركيز المصرفي في كل من الأصول والقروض والودائع.

✓ **محدّدات تركّز الأصول (CR₃A):** تُعدّ هذه النسبة مؤشراً مهماً للغاية حيث تعكس حصة أكبر ثلاثة بنوك على رأس القطاع المصرفي من إجمالي الأصول المصرفية، وبالتالي فهي تقيس بالمقابل مدى احتكار السوق أو مدى المنافسة فيه. وقد أشارت نتائج اختبارات LM وF-test وHausman test أنّ نموذج الأثر الثابت هو الأفضل لتقدير المعلمات (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 9). ويوضح الجدولين المواليين أهم محدّدات نسبة تركّز الأصول في البنوك الأردنية وفق المعادلة التالية:

$$CR_3A = 1.004104 + 1.310081*FC - 2.887882*WC + 0.022865*CC - 0.008409*S - 0.006975*AGE + 0.320726*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (10.4.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃A**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/24/25 Time: 01:34
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.004104	0.249557	4.023546	0.0001
FC	1.310081	0.227290	5.763915	0.0000
WC	-2.887882	0.523993	-5.511304	0.0000
CC	0.022865	0.042876	0.533286	0.5950
S	-0.008409	0.007909	-1.063158	0.2903
AGE	-0.006975	0.002496	-2.794013	0.0062
CR₃L	0.320726	0.112017	2.863195	0.0051
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.905887	Mean dependent var	0.726719	
Adjusted R-squared	0.889888	S.D. dependent var	0.040144	
S.E. of regression	0.013321	Akaike info criterion	-5.659380	
Sum squared resid	0.017745	Schwarz criterion	-5.236733	
Log likelihood	351.9034	Hannan-Quinn criter.	-5.487773	
F-statistic	56.62093	Durbin-Watson stat	1.965286	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات E-views.

وبإدخال نسبة تركيز الودائع CR_3D محدداً لنسبة تركيز الأصول، تبين كذلك بالاعتماد على اختبارات LM و F-test و Hausman test أن FEM هو الأنسب لتحليل النتائج (نتائج الاختبارات موضحة الملحق رقم 10). والنموذج موضّح في الجدول رقم (10.4.ب)، وبالمعادلة التالية:

$$CR_3A = 0.762324 + 0.796944*FC - 1.627235*WC + 0.01406061*CC - 0.000137*S - 0.009320*AGE + 0.466513*CR_3D + [CX=F]$$

الجدول رقم (10.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃A**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/24/25 Time: 01:39
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.762324	0.101076	7.542078	0.0000
FC	0.796944	0.123034	6.477412	0.0000
WC	-1.627235	0.293026	-5.553218	0.0000
CC	0.014061	0.023934	0.587484	0.5582
S	-0.000137	0.004449	-0.030679	0.9756
AGE	-0.009320	0.000449	-20.73778	0.0000
CR₃D	0.466513	0.029665	15.72601	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.970681	Mean dependent var	0.726719
Adjusted R-squared	0.965696	S.D. dependent var	0.040144
S.E. of regression	0.007435	Akaike info criterion	-6.825629
Sum squared resid	0.005528	Schwarz criterion	-6.402982
Log likelihood	420.7121	Hannan-Quinn criter.	-6.654022
F-statistic	194.7487	Durbin-Watson stat	2.254010
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

- ✓ أشارت النتائج في الجدولين أعلاه، أنّ النموذج في كلا الحالتين يتمتع بدرجة تفسير عالية جداً، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 حوالي 90% و 97% على التوالي، ما يعني أنّ نسبة معتبرة من التغيرات في تركّز الأصول يمكن تفسيرها أو إرجاعها إلى المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج بشقيه. كما كانت قيمة إحصائية F مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وهذا من الناحية الإحصائية يؤكد ملاءمة النموذج؛
- ✓ نلاحظ أنّ لتكاليف التمويل (FC) تأثير موجب ومعنوي على نسبة تركّز الأصول، حيث بلغ احتمال معاملها ($P=0.000$)، وهذا يشير إلى أنّ ارتفاع تكاليف التمويل يساهم في زيادة تركّز الأصول المصرفية لدى عدد محدود من كبار البنوك التي تكون لها القدرة على تحمّل هذه التكاليف. ويمكن تفسير ذلك بأنّ البنوك الصغيرة الحجم والغير قادرة على تحمّل ارتفاع تكاليف التمويل قد تجد صعوبة في الاستمرار أو التوسع في السوق المصرفي، مما ينجّر عنه مزيداً من التركيز؛

- ✓ بالمقابل، هناك علاقة سلبية ومعنوية لتكاليف التشغيل (WC) على نسبة تركّز الأصول، وهي أكثر المتغيرات تأثيراً، مما يدلّ على أن ارتفاع تكاليف التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تراجع تركّز الأصول، نظراً لأن البنوك الكبرى قد تكون أكثر تأثراً بهذه التكاليف، بسبب انتشارها الجغرافي وكثرة فروعها وكذا حجم عملياتها وعمالها، وبالتالي فهي تعمل على توزيع أصولها على العديد من الأنشطة بهدف تقليل المخاطر المحتملة أو لرفع كفاءتها، ما قد يؤدي إلى تراجع هيمنتها ولو نسبياً على السوق؛
- ✓ أما تكاليف رأس المال الثابت (CC) فلم يكن لها تأثير واضح أو جوهري على نسبة تركّز الأصول خلال فترة الدراسة؛
- ✓ كما أنّ حجم البنك (S) لم يظهر أيّ تأثير معنوي، مما يشير إلى أنّ هذا المتغير لا يعدّ محدّداً جوهرياً لدرجة تركّز الأصول في السوق الأردني، وهو ما قد يفسّر بتفضيل العملاء للبنوك الكبيرة والمهيمنة ذات السمعة بغض النظر عن حجمها الفعلي؛
- ✓ وقد أظهر عمر البنك (AGE) تأثيراً سلبياً معنوياً على نسبة تركّز الأصول في البنوك الأردنية، لكون أنّ البنوك ذات الخبرة الطويلة في العمل المصرفي لها القدرة على تنويع استثماراتها وتقليل مخاطرها، ما ينجّر عنه انخفاض نسبة تركّز الأصول لديها؛
- ✓ وبالنظر لنسبة تركّز القروض (CR_{3L})، فنلاحظ من خلال النتائج أنّ تأثيرها موجب وقوي جداً، ما يشير إلى أنّ البنوك التي تتركز فيها القروض، هي ذاتها التي تتركز فيها الأصول، ويعكس هذا وجود علاقة قوية ومباشرة بين النفوذ الائتماني للبنوك الكبرى في القطاع وبين تراكم الأصول لديها؛
- ✓ وقد بيّن التحليل كذلك، تسجيل ذات العلاقة الموجبة والقوية والدالة إحصائياً بين كلّ من نسبة تركّز الودائع (CR_{3D}) ونسبة تركّز الأصول، مما يدلّ على أن البنوك الثلاثة الكبرى التي تستحوذ على أكبر حصة من الأصول في القطاع ككل، هي أيضاً الأكثر استحواذاً على الحصة الأكبر من ودايع العملاء، وهو ما يرسّخ مكانتها في السوق ويزيد من ثقة المودعين لديها، ويعكس بالمقابل الترابط الهيكلي بين جانبي الميزانية، بالمقابل يمكن أن تؤدي هذه العلاقة الوطيدة إلى احتمالية المخاطر النظامية؛

من خلال النتائج المسجلة أعلاه، بيّن هذا النموذج أنّ السوق المصرفي الأردني يتسم بدرجة عالية نسبياً من تركّز الأصول لدى أكبر ثلاثة بنوك، ممّا يعكس حالة من المنافسة الاحتكارية أو حتى يمكن وصفها باحتكار القلّة (Oligopoly)، وليس سوقاً ذات طابع تنافسي تام. كما أنّ لتكاليف التمويل والتشغيل وتركّز الودائع والقروض

وعمر البنك دور حاسم في تعزيز هذا التركيز أو التخفيف منه، مما يستدعي ضرورة تنويع الأصول وتوزيعها على أنشطة مختلفة لتقليل مخاطر التركيز، علاوة على أنّ السياسات والسلطات الرقابية والجهات التنظيمية بحاجة إلى مراقبة ديناميكية السوق –تماشيا مع الأوضاع السائدة-بهدف ضمان تحقيق الاستقرار المالي بالإضافة إلى الحدّ من المخاطر النظامية نتيجة العلاقة بين تركيز الأصول والقروض والودائع.

✓ **محدّدات تركيز القروض (CR₃L):** إذ تُعتبر هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لفهم درجة التنافسية والهيمنة على سوق الائتمان المصرفي. وبالاعتماد على نتائج اختبارات LM و F-test و Hausman test (نتائج الاختبارات موضحة في الملحقين رقم 11 و 12 على التوالي) تبين أنّ نموذج FEM هو الأنسب في الحالتين، ويوضّح النموذج أهم محدّدات نسبة التركيز المصرفي في القروض للبنوك الأردنية، وهو موضّح في الجدولين المواليين، حيث أنه بالنظر الى "نسبة تركيز الأصول" كمتغير تابع تم الحصول على المعادلة الموالية:

$$CR_3L = 1.365926 + 0.591360*FC - 1.045980*WC + 0.005276*CC - 0.000948*S - 0.018318*AGE + 0.236238*CR_3A + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.11.1): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية

Dependent Variable: CR₃L

Method: Panel Least Squares

Date: 08/24/25 Time: 01:44

Sample: 2014 2023

Periods included: 10

Cross-sections included: 12

Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.365926	0.186122	7.338858	0.0000
FC	0.591360	0.217248	2.722049	0.0077
WC	-1.045980	0.502720	-2.080639	0.0400
CC	0.005276	0.036846	0.143198	0.8864
S	-0.000948	0.006825	-0.138901	0.8898
AGE	-0.018318	0.001262	-14.51584	0.0000
CR ₃ A	0.236238	0.082508	2.863195	0.0051

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.970107	Mean dependent var	0.692614
Adjusted R-squared	0.965025	S.D. dependent var	0.061131
S.E. of regression	0.011433	Akaike info criterion	-5.965128
Sum squared resid	0.013070	Schwarz criterion	-5.542481
Log likelihood	369.9425	Hannan-Quinn criter.	-5.793520
F-statistic	190.8956	Durbin-Watson stat	1.890168
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

أما في حالة نسبة تركيز الودائع متغيراً مستقلاً، فالنموذج ممثل بالجدول رقم (4.11.1ب) والمعادلة الموالية:

$$CR_3L = 1.867167 + 1.111906*FC - 2.178998*WC + 0.013632*CC - 0.004719*S - 0.022365*AGE - 0.077515*CR_3D + [CX=F]$$

الجدول رقم (11.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃L**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/24/25 Time: 01:48
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.867167	0.159492	11.70696	0.0000
FC	1.111906	0.194141	5.727320	0.0000
WC	-2.178998	0.462377	-4.712605	0.0000
CC	0.013632	0.037766	0.360959	0.7189
S	-0.004719	0.007021	-0.672101	0.5031
AGE	-0.022365	0.000709	-31.53834	0.0000
CR₃D	-0.077515	0.046810	-1.655961	0.1009

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.968519	Mean dependent var	0.692614
Adjusted R-squared	0.963168	S.D. dependent var	0.061131
S.E. of regression	0.011732	Akaike info criterion	-5.913389
Sum squared resid	0.013764	Schwarz criterion	-5.490742
Log likelihood	366.8899	Hannan-Quinn criter.	-5.741782
F-statistic	180.9735	Durbin-Watson stat	1.882122
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

✓ تشير النتائج الموضحة في الجدولين أعلاه أن نسبة معتبرة من التغيرات الحاصلة في تركّز القروض يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج بشقيه (أ، ب)، ما يعكس قوة النموذج. كما أنّ إحصائية F تؤكد أنّ النموذج ككلّ ذو دلالة إحصائية وأنّ المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع؛

✓ لتكاليف التمويل (FC) علاقة موجبة قوية وذات دلالة إحصائية مع نسبة تركّز القروض، ما يعني أنّ ارتفاع هذا النوع من التكاليف يرفع من تركّز القروض. ويحرم البنوك الغير قادرة على تحملها- سيما الصغيرة- من فرصة المنافسة في منح القروض، فارتفاع تكاليف التمويل من شأنه أن يدفع البنوك الأردنية إلى التركيز على عدد محدود من كبار العملاء أو الاعتماد على قروض ضخمة ومضمونة نسبياً، بدل التعامل مع عملاء كثر لأنه يعرضها للمخاطر من جهة ويضاعف التكاليف من جهة ثانية؛

- ✓ هناك علاقة سالبة ومعنوية بين تكاليف التشغيل (WC) وتركز القروض، ما يشير إلى أن ارتفاع هذه التكاليف يؤدي إلى انخفاض نسبة تركّز القروض، إذ أن ارتفاعها يحفّز البنوك على توزيع القروض وتنويع محفظتها الائتمانية بهدف الحدّ أو التقليل من المخاطر وتحسين العوائد؛
 - ✓ لم تظهر النتائج وجود أثر معنوي لتكاليف رأس المال الثابت (CC) على تركّز القروض، ممّا يعني أن الاستثمار في الأصول الثابتة لا يساهم بشكل واضح في تفسير تركّز القروض؛
 - ✓ نلاحظ كذلك أنه لم يظهر أثر معنوي بين حجم البنك (S) من جهة وبين تركّز القروض من جهة ثانية، ما يعني أن حجم البنك لا يعتبر مؤشراً حاسماً في تحديد تركّز القروض، كما يُحتمل أن البنوك الأكبر أقل ميلاً للتركّز الإقراضي أو أنها أكثر توزيعاً للمخاطر نتيجة ظهور علاقة سالبة لكن غير دالة بشكل واضح وقوي؛
 - ✓ بالمقابل، كان لعمر البنك (AGE) أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على نسبة تركّز القروض، فالبنوك الأقدم أقل تركّزاً في القروض نتيجة الخبرة الطويلة في إدارة وتنويع محفظتها الائتمانية؛
 - ✓ كما أظهرت النتائج كذلك وجود علاقة موجبة قوية جداً بين تركّز الأصول (CR_{3A}) وتركّز القروض، ممّا يعني أن البنوك التي تهيمن على الأصول تهيمن أيضاً على سوق القروض. أي أن تركّز الأصول يمثل المحرك الأقوى لتركّز القروض؛
 - ✓ أمّا بخصوص نسبة تركّز الودائع (CR_{3D})، فقد أظهرت علاقة غير دالة إحصائياً مع نسبة تركّز القروض، ما يعني أنه ليس ضرورياً الاستحواذ على الودائع بغرض الهيمنة كذلك على سوق الائتمان.
- على ضوء النتائج أعلاه، يتبيّن أن تركّز القروض في السوق المصرفي الأردني يخضع بشكل أساسي لهيكل التكاليف - سيما التشغيلية منها -، فارتفاع تكاليف التمويل يعزز من قدرة البنوك الكبيرة على الاحتفاظ بحصة سوقية كبيرة في الإقراض، لذلك فإنّ العمل على تخفيض هذا النوع من التكاليف خصوصاً على مستوى البنوك الصغيرة والمتوسطة قد يؤدي إلى تقليص حصتها في سوق الإقراض. علاوة على أن تكاليف التشغيل المرتفعة تؤدي إلى خفض تركّز القروض. كما يعتبر توزيع الأصول بين البنوك محددًا حاسماً لتركّز القروض في حين لا يؤثر تركّز الودائع بشكل معنوي على تركّز القروض، مما يستدعي تطوير سياسات مصرفية تعزّز من المنافسة المصرفية من جهة، وتحدّ من احتكار الائتمان من قبل عدد محدود من البنوك من جهة أخرى، ومراقبة العلاقة بين الأصول والقروض لتفادي المخاطر النظامية، بالإضافة إلى عمل البنوك على خفض تكاليف التمويل لخفض التركّز الائتماني، والتنويع في منح القروض، والابتعاد عن الاعتماد على طبقة معيّنة من كبار العملاء.

✓ محدّدات تركّز الودائع (CR_3D): يهدف هذا النموذج إلى تحليل العوامل المؤثرة على تركّز الودائع في السوق المصرفي الأردني خلال الفترة 2014–2023. وقد أظهرت النتائج في الجدولين المواليين، أن هناك عدداً من المتغيرات التي تؤثر على درجة تركّز الودائع، بعضها دال إحصائياً، وبعضها الآخر دون دلالة معنوية. ويهدف معرفة أثر نسبة تغير الأصول (CR_3A) على نسبة تركّز الودائع، وباعتماد على اختبارات LM و F-test و Hausman test (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 13)، تبين أن نموذج الأثر الثابت هو الأنسب للتقدير، والجدول رقم (12.4.أ) يوضح نتائج هذا النموذج، الذي كانت معادلته كما يلي:

$$CR_3D = -0.671007 + 0.706783*FC - 1.335552*WC - 0.013741*CC - 0.005526*S - 0.011396*AGE + 1.526369*CR_3A + [CX=F]$$

الجدول رقم (12.4.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركّز الودائع للبنوك الأردنية

Dependent Variable: CR_3D
Method: Panel Least Squares
Date: 08/24/25 Time: 01:53
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.671007	0.218948	-3.064685	0.0028
FC	0.706783	0.255563	-2.765588	0.0068
WC	-1.335552	0.591384	2.258351	0.0261
CC	-0.013741	0.043345	-0.317007	0.7519
S	-0.005526	0.008029	-0.688190	0.4929
AGE	-0.011396	0.001485	7.676466	0.0000
CR₃A	1.526369	0.097060	15.72601	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.884923	Mean dependent var	0.829113
Adjusted R-squared	0.865360	S.D. dependent var	0.036652
S.E. of regression	0.013449	Akaike info criterion	-5.640267
Sum squared resid	0.018087	Schwarz criterion	-5.217620
Log likelihood	350.7757	Hannan-Quinn criter.	-5.468660
F-statistic	45.23434	Durbin-Watson stat	1.674983
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

أما المحدد الثاني فهو نسبة تركيز القروض (CR_3L)، فقد تبين كذلك وفق الاختبارات السابقة (الموضحة نتائجها في الملحق رقم 14) للمفاضلة بين نماذج التحليل، أن FEM هو الأفضل، ونتائجه موضحة في الجدول الموالي وفق المعادلة التالية:

$$CR3D = 2.308020 + 2.105657*FC - 4.631661*WC + 0.030794*CC - 0.021008*S - 0.017264*AGE - 0.344323*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (12.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز الودائع للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃D**

Method: Panel Least Squares

Date: 08/24/25 Time: 01:56

Sample: 2014 2023

Periods included: 10

Cross-sections included: 12

Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.308020	0.463237	4.982377	0.0000
FC	2.105657	0.421904	4.990845	0.0000
WC	-4.631661	0.972654	-4.761881	0.0000
CC	0.030794	0.079588	0.386918	0.6996
S	-0.021008	0.014681	-1.430945	0.1556
AGE	-0.017264	0.004634	-3.725746	0.0003
CR₃L	-0.344323	0.207929	-1.655961	0.1009

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.610996	Mean dependent var	0.829113
Adjusted R-squared	0.544866	S.D. dependent var	0.036652
S.E. of regression	0.024727	Akaike info criterion	-4.422279
Sum squared resid	0.061142	Schwarz criterion	-3.999632
Log likelihood	278.9145	Hannan-Quinn criter.	-4.250672
F-statistic	9.239238	Durbin-Watson stat	1.778214
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

✓ إحصائياً، يوضح النموذج قوة تفسيرية عالية بالنسبة لاختيار تركيز الأصول كمتغير مستقل حيث بلغ معامل التحديد 88% في حين كان له درجة تفسير متوسطة بالنسبة لمتغير تركيز القروض (معامل التحديد بلغ 61%)، كما أن قيمة F العالية ودلالاتها الإحصائية القوية ($P = 0.000$) تؤكد موثوقية النموذج بشقيه وفعالية المتغيرات في تفسير التغير في المتغير التابع؛

- ✓ بالنسبة لتكاليف التمويل (FC) أظهرت تأثيراً موجباً معتبراً، ودالاً إحصائياً، ما يمكن تفسيره بأن ارتفاع هذا النوع من التكاليف من شأنه أن يدفع العملاء أكثر نحو تلك البنوك التي تتحمل هذه التكاليف بشكل أكبر، ما يزيد من نسبة تركيز الودائع على مستوى هذه البنوك؛
 - ✓ بالمقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية قوية ومعنوية كذلك بين تكاليف التشغيل (WC) ونسبة تركيز الودائع، ما يشير إلى أن ارتفاع هذه التكاليف قد يُنقص من قدرة البنوك على جذب ودائع جديدة، أو من شأنه أن يؤدي إلى عرض خدماتها المالية والمصرفية بأسعار أعلى، ما يخفض من الحصة السوقية من الودائع لهذه البنوك؛
 - ✓ كما أنه لم يكن لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC) أي تأثير معنوي على تركيز الودائع، ولا لحجم البنك (S) كذلك، ما يعكس أن استقطاب الودائع لا يعتمد بشكل واضح على الأصول الثابتة للبنك ولا على حجمه، إنما يتعداها لعوامل أخرى ربما كالسياسات التسويقية، أو جودة الخدمة المقدمة، أو مستويات العائد؛
 - ✓ وأظهر عمر البنك (AGE) علاقة سالبة ومعنوية، وهنا يتضح أن البنوك الأحدث أو قليلة الخبرة في العمل المصرفي قد تعتمد أكثر على عدد معين من كبار المودعين، في حين أن البنوك العريقة بخبرتها قادرة على تنويع ودائعها من خلال توسيع قاعدة عملائها؛
 - ✓ وقد سجلت النتائج كذلك علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائية، بين المتغير الهيكلي نسبة تركيز الأصول (CR_{3A}) وتركيز الودائع، مما يدل على أن البنوك المهيمنة على الحصة الأكبر من الأصول المصرفية هي ذاتها المهيمنة على سوق الودائع؛
 - ✓ في حين تم تسجيل تأثير سلبي ضعيف وغير معنوي لنسبة تركيز القروض (CR_{3L}) على تركيز الودائع، ما يشير إلى أن البنوك التي تركز على الإقراض بشكل كبير، ليس بالضرورة أن تتمتع كذلك بذات القدرة في الاستحواذ على الودائع، ما يخفض ولو بنسبة ضعيفة من التركيز المصرفي في الودائع؛
- عموماً، من خلال النماذج الثلاثة المتعلقة بمحددات تركيز الأصول (CR_{3A}) ، القروض (CR_{3L})، والودائع (CR_{3D}) في السوق المصرفي الأردني خلال الفترة (2014-2023)، أشارت النتائج إلى أن هذا السوق يتسم بدرجة عالية من التركيز في هيكله، إذ أظهرت النماذج معاملات تفسير معتبرة ودلالات إحصائية قوية كذلك. حيث يتضح وجود علاقة متبادلة بين كل من تركيز الأصول والقروض والودائع، ما يعني أن السيطرة على واحد من هذه العناصر يقود إلى السيطرة على العناصر المتبقية وبالتالي السيطرة على السوق المصرفي ككل. وتتفق**

هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Deltuvaite & Gižiene , 2007). كما بينت النتائج أنّ التكاليف التمويلية والتشغيلية تؤثر بدورها على نسب التركيز المصرفي الثلاثة وبدرجات واتجاهات مختلفة، حيث تبين أنّ تكاليف التمويل (FC) تؤثر إيجاباً على كل نسب التركيز المصرفي، ما يعزى إلى دورها في إعادة توزيع الحصص السوقية لصالح بنوك معينة. من جهة أخرى، أظهرت تكاليف التشغيل (WC) تأثيراً سلبياً على المتغيرات الهيكلية. أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية الأخرى، فقد أظهر عمر البنك أثراً سلبياً على كل نسب التركيز المصرفي، في حين لم تُشر النتائج إلى أنّ تكاليف رأس المال الثابت وحجم البنك عوامل رئيسية في تفسير التركيز المصرفي في الأردن، مما يعني أنّ الهيمنة على السوق، غير مرتبطة بـ حجم البنك ولا بمقدار استثماراته الرأسمالية إنّما بالبنية السوقية (الودائع، الأصول والقروض) من جهة وهيكل التكاليف من جهة ثانية.

أما بخصوص علاقة المتغيرات الهيكلية ببعضها، فقد بيّنت النتائج، العلاقة القوية بين مكوّنات السوق، حيث يرتبط تركّز أحد الجوانب (الأصول أو القروض أو الودائع) بشكل وثيق ومؤثر ودال إحصائياً مع الجوانب الأخرى، ما يعكس حالة من التركيز المتبادل داخل النظام المصرفي. وعليه، يمكن القول أنّ السوق المصرفي الأردني يتميّز بتركيب مركّزة نسبياً لصالح عدد محدود من البنوك الكبرى على رأس القطاع، مع تأثير تكاليف التمويل والتشغيل وعمر البنك كعوامل رئيسية في تشكيل هذه التركيبة.

2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك القطرية:

تستعرض الجداول في هذا الجزء نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (3) بالنسبة للبنوك القطرية، مع اختلاف المتغير التابع في كل مرة والمتمثل في المتغيرات الهيكلية الخاصة بالتركّز المصرفي، وعليه سيتم التطرق إلى محددات كل من تركّز الأصول والقروض والودائع كذلك.

✓ **محددات تركّز الأصول (CR_{3A}):** تشير نتائج هذا النموذج الذي يختبر محددات تركّز الأصول خلال الفترة (2014-2023)، إلى أنّ السوق المصرفي القطري يتميز بمستوى عالٍ من التركيز، كما دلّت نتائج Lagrange Multiplier بأنّ التحليل باستخدام Panel Data Analysis أفضل من Pooled OLS، وباعتماداً على نتائج Hausman test و F-test تبين أنّ نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) أفضل من نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) (نتائج الاختبارات موضّحة في الملحق رقم 15)، وبالنظر إلى نسبة تركّز القروض كمتغير مستقل، تبين من

خلال النموذج الموضح في الجدول رقم (4.12.أ) وجود عدة علاقات مهمة، والمعادلة الموالية توضح النموذج في الجدول أسفله:

$$CR_3A = 0.134901 - 0.009213*FC + 0.015398*WC + 0.002967*CC - 0.004054*S + 0.002401*AGE + 0.827675*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.13.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃A**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/23/25 Time: 23:47
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.134901	0.064770	2.082769	0.0407
FC	-0.009213	0.028453	-0.323797	0.7470
WC	0.015398	0.019914	0.773214	0.4418
CC	0.002967	0.007949	0.373179	0.7101
S	-0.004054	0.002831	-1.432000	0.1563
AGE	0.002401	0.000314	7.658441	0.0000
CR₃L	0.827675	0.016232	50.99053	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.988658	Mean dependent var	0.782943
Adjusted R-squared	0.986541	S.D. dependent var	0.041600
S.E. of regression	0.004826	Akaike info criterion	-7.678553
Sum squared resid	0.001747	Schwarz criterion	-7.261918
Log likelihood	360.5349	Hannan-Quinn criter.	-7.510541
F-statistic	466.9782	Durbin-Watson stat	2.178960
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

ومع الأخذ بعين الاعتبار نسبة تركيز الودائع متغيراً مستقلاً، تبين أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل لتقدير معاملات النموذج كما دلّت على ذلك اختبارات LM و F-test و Hausman test (النتائج موضحة في الملحق رقم 16). والمعادلة التالية توضح نتيجة النموذج الموضح في الجدول رقم (4.13.ب):

$$CR_3A = 0.030500 + 0.120430*FC - 0.059515*WC + 0.058007*CC - 0.000959*S + 0.000262*AGE + 0.792307*CR_3D + [CX=R]$$

الجدول رقم (13.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃A**
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/23/25 Time: 23:49
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.030500	0.041053	0.742958	0.4596
FC	0.120430	0.057917	2.079370	0.0407
WC	-0.059515	0.035537	-1.674730	0.0978
CC	0.058007	0.012899	4.496991	0.0000
S	-0.000959	0.001326	-0.723127	0.4716
AGE	0.000262	0.000109	2.397086	0.0188
CR₃D	0.792307	0.026704	29.67026	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.010932	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.878244	Mean dependent var	0.782943	
Adjusted R-squared	0.869443	S.D. dependent var	0.041600	
S.E. of regression	0.015031	Sum squared resid	0.018752	
F-statistic	99.78217	Durbin-Watson stat	1.974712	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.878244	Mean dependent var	0.782943	
Sum squared resid	0.018752	Durbin-Watson stat	1.974712	

المصدر: مخرجات E-views.

من خلال النتائج المتحصّل عليها في الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

- ✓ لتكاليف التمويل (FC) تأثير موجب ومعنوي على نسبة تركّز الأصول في البنوك القطرية كما هو ظاهر في الجدول الثاني من النموذج، في إشارة إلى أنّ ارتفاع هذه التكاليف يعزز من نسبة تركّز الأصول، لصالح البنوك التي تتحمل تكاليف تمويلية أعلى نتيجة اعتمادها على عدد محدود من كبار العملاء والمودعين ما ينعكس على العائد وتعويض التكاليف؛

- ✓ بالمقابل، كان لتكاليف التشغيل (WC) تأثير سلبى ضعيف المعنوية على تركّز الأصول، ما قد يعكس خصوصية السوق القطري الذي تسيطر عليه بنوك محددة بغض النظر عن التكاليف التي تتحمّلها البنوك وعن الكفاءة التشغيلية لها. كما لم يظهر متغيّر حجم البنك (S) أي تأثير معنوي على نسبة تركّز الأصول؛
 - ✓ أما عمر البنك (AGE) فقد كان له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على تركّز الأصول، ما يشير إلى أنّ البنوك الأقدم في قطر والتي تمتلك خبرة طويلة في العمل المصرفي، لديها ميزة نسبية تجعلها قادرة على ترجيح نسبة تركّز الأصول لصالحها نتيجة علاقاتها الراسخة مع كبار عملائها؛
 - ✓ هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لتكاليف رأس المال الثابت (CC) على تركّز الأصول، ما يعني أنّ ارتفاع هذه التكاليف يزيد من درجة التركّز، ويعزى ذلك إلى أنّ البنوك الكبرى في غالب الأحيان تكون قادرة على الاستثمار في البنى التحتية وكذا في رأس المال الثابت (الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وكذا الأنظمة المصرفية المتطورة، المباني، الانتشار الجغرافي وتعدد الفروع)، إذ أنّ هذه الاستثمارات كفيلة بتعزيز الحصة السوقية لهذه البنوك والرفع من قدرتها على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء مقارنة بنظيرتها الأصغر حجماً، وهذا ما يعمل على رفع التركيز المصرفي لصالح البنوك الكبرى. ويمكن أن نستنتج حينئذ، أنّ تكاليف رأس المال الثابت لا تشكّل عبئاً عليها، إنّما تتحوّل إلى ميزة تنافسية لها تدعم تواجدتها وتمركزها في السوق. ما يشير إلى مدى قوة البنوك القطرية وقدرتها على التوسع وكذا الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
 - ✓ بيّنت النتائج أنّ لنسبة تركّز القروض (CR₃L) تأثير إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية وهو المتغيّر الأكثر تأثيراً على تركّز الأصول بمعامل بلغ المقدار 0.82، ما يعني أنّ البنوك التي تتركّز لديها القروض هي ذاتها التي تتركّز لديها الأصول، وبالتالي تتشكل هذه الأخيرة أساساً من النشاط الإقراضي للبنوك، في انعكاس مباشر للهيمنة على النشاط المصرفي؛
 - ✓ كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير موجب ودال إحصائياً لنسبة تركّز الودائع (CR₃D) على تركّز الأصول، ما يشير إلى أنّ البنوك التي تحوز ودائع أكبر تهيمن كذلك على حصة أكبر من الأصول.
- إنّ هذا النموذج بشقيه، يعكس هيكل سوق شديد التركيز في قطر، حيث يستند توزيع وتركّز الأصول المصرفية أساساً إلى درجة تركّز القروض لتليها درجة تركّز الودائع بتأثير أقل، وهذا ما يعكس الدور المحوري للنشاط الائتماني في تحديد هيكل السوق ككل. ويدعم هذه النتيجة أنّ البنوك الكبيرة لها القدرة على امتصاص تكاليف رأس المال الثابت وتحويلها إلى ميزة تنافسية ومصدر قوة يعزز مكانتها في السوق. بالمقابل، لعوامل الكفاءة أو الهيكل

الداخلي للبنك -من خلال التكاليف الأخرى-تأثير محدود على ذلك. وهذا ما يعكس سوقاً احتكاريًا نوعاً ما، تحظى فيه بنوك محدّدة بالحصة الأكبر من السوق، مدعّمة بقاعدة قروض ضخمة. وهو ما يميّز السوق القطري عن نظيره الأردني. لذلك على السلطات الرقابية القطرية، سيما مصرف قطر المركزي، ضرورة مراقبة سوق الإقراض على اعتباره محورا أساسيا لتركز الأصول المصرفية، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على كبار العملاء والعمل على تنويع محفظة الأصول لتخفيف مخاطر التركيز سيما لدى البنوك العريقة.

✓ **محددات تركّز القروض (CR₃L):** تشير نتائج التحليل الواردة في الجدولين المواليين، وبناءً على نتائج اختبارات LM وF-test وHausman test (الواردة في الملحقين رقم 17 و18 على التوالي)، أنّ نموذج الأثر العشوائي (REM) هو الأحسن للتقدير. وباعتماد (CR₃A) متغيراً في النموذج تم الحصول عدد من العلاقات المهمة الموضحة في الجدول رقم (14.4 أ) والمعادلة الموالية:

$$CR_3L = -0.025086 + 0.012952*FC - 0.013556*WC + 0.024689*CC \\ + 0.000220*S - 0.0001080*AGE + 1.078392*CR_3A + [CX=R]$$

الجدول رقم (4.14.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية

Dependent Variable: CR₃L				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 08/23/25 Time: 23:54				
Sample: 2014 2023				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (balanced) observations: 90				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025086	0.021237	-1.181219	0.2409
FC	0.012952	0.030839	0.419986	0.6756
WC	-0.013556	0.018851	-0.719083	0.4741
CC	-0.024689	0.006917	-3.569146	0.0006
S	0.000220	0.000698	0.315162	0.7534
AGE	-0.000108	5.78E-05	-1.870421	0.0650
CR₃A	1.078392	0.016328	66.04703	0.0000
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.000000	0.0000	
Idiosyncratic random		0.005749	1.0000	
Weighted Statistics				
R-squared	0.977633	Mean dependent var	0.818076	
Adjusted R-squared	0.976016	S.D. dependent var	0.044919	
S.E. of regression	0.006957	Sum squared resid	0.004017	
F-statistic	604.6366	Durbin-Watson stat	2.109428	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.977633	Mean dependent var	0.818076	
Sum squared resid	0.004017	Durbin-Watson stat	2.109428	

المصدر: مخرجات E-views.

أما باعتماد (CR₃D) متغيراً مستقلاً في النموذج تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول والمعادلة التاليين:

$$CR_3L = -0.040801 + 0.112982*FC - 0.059260*WC + 0.035824*CC - 0.000751*S + 0.000164*AGE + 0.904885*CR_3D + [CX=R]$$

الجدول رقم (4.14.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃L**

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Date: 08/23/25 Time: 23:57

Sample: 2014 2023

Periods included: 10

Cross-sections included: 9

Total panel (balanced) observations: 90

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040801	0.036024	-1.132625	0.2606
FC	0.112982	0.050822	2.223110	0.0289
WC	-0.059260	0.031184	-1.900356	0.0609
CC	0.035824	0.011319	3.164982	0.0022
S	-0.000751	0.001163	-0.645862	0.5202
AGE	0.000164	9.58E-05	1.709598	0.0911
CR₃D	0.904885	0.023432	38.61676	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		0.009593	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.939055	Mean dependent var	0.818076
Adjusted R-squared	0.934650	S.D. dependent var	0.044919
S.E. of regression	0.011483	Sum squared resid	0.010944
F-statistic	213.1491	Durbin-Watson stat	2.223325
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.939055	Mean dependent var	0.818076
Sum squared resid	0.010944	Durbin-Watson stat	2.223325

المصدر: مخرجات E-views.

انطلاقاً من الجدولين أعلاه، نلاحظ تسجيل عدد من العلاقات المهمة كما يلي:

- ✓ إحصائياً، كانت قيمة R^2 مرتفعة جداً في الجدولين، ما يعكس قدرة تفسيرية عالية للنموذج، أما قيمة-F statistic فقد أكدت معنوية النموذج ككل؛
- ✓ نلاحظ من خلال النتائج أنّ متغيرات (WC, AGE) أظهرت تأثيراً ضعيفاً ذا دلالة عند مستوى 10%، ما يدلّ على أنّ هذين المتغيرين، لا يلعبان دوراً ملحوظاً وجوهرياً في تفسير تركّز القروض في هذا السوق؛

- ✓ أما تكاليف التمويل (FC) فكان لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية وفق نتائج الجدول رقم (4.14.ب)، ما يعني أنه كلما ارتفعت تكاليف التمويل ارتفعت نسبة تركيز القروض، إذ أنّ البنوك قد تلجأ لتوفير الائتمان لكبار العملاء الموثوقين بدلاً من تنويع قروضها؛
- ✓ بالمقابل، سجّلت تكاليف رأس المال الثابت (CC) تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على نسبة تركيز القروض، ما يعني أنّ ارتفاع الاستثمار في الأصول الثابتة يعزّز من نسبة تركّز القروض، ما قد يفسّر بأنّ البنوك الكبرى التي تعمل على زيادة الانفاق على الاستثمارات الرأسمالية (المباني، التجهيزات، افتتاح فروع...) بدل توسيع النشاط الإقراضي لها، بحاجة إلى تدفقات نقدية مستقرة، مصدرها كبار المقترضين (كبريات الشركات والمقاولات وقطاع الطاقة...) الذين لديهم القدرة على السداد وبالتالي لا يحدث توسّع فعلي في قاعدة العملاء، ما يؤدي إلى زيادة تركّز القروض؛
- ✓ أما نسبة تركّز الأصول (CR_3A) فقد سجّلت تأثيراً إيجابياً قوياً ودالاً إحصائياً بدرجة كبيرة وكان بذلك المتغير الأكثر تأثيراً، ما يعني أن البنوك التي تستحوذ على حصة أكبر من الأصول تستحوذ أيضاً على نسبة أكبر من القروض، مما يدل على هيمنة مؤسسات معينة على الائتمان في السوق، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Gischer & Stiele, M, 2008)؛
- ✓ وقد أشارت النتائج كذلك إلى التأثير الإيجابي والمعنوي لنسبة تركيز الودائع (CR_3D) على تركّز القروض، ما يعني أنّ البنوك المهيمنة على النسبة الأكبر من الودائع، لها القدرة على تحويلها إلى هيمنة على سوق الإقراض كذلك، وهذه النتيجة تتماشى نظرياً مع منطق التمويل المصرفي التقليدي، بأنّ المصدر الرئيسي للنشاط الإقراضي هو الودائع، وعليه من يستقطب الودائع يمنح القروض؛
- تشير هذه النتائج المسجّلة إلى أنّ تركّز القروض في قطر محكوم بشكل أساسي بتركّز الأصول ثم الودائع، ما يعكس احتكاًراً أو شبه احتكار في سوق الائتمان كذلك، حيث تسيطر بنوك كبرى على توزيع القروض، علاوةً على التأثير المهم والایجابي لتكاليف التمويل ورأس المال الثابت، أمّا المتغيرات الأخرى التي تعكس الكفاءة والهياكل الداخلية الخاصة بالبنك فلم تظهر تأثيراً مهماً. لذلك من الأفضل العمل على تحفيز البنوك الصغيرة والمتوسطة على توسيع نشاطها الإقراضي وتنويع قاعدة ودائعها وعملائها ومصادر دخلها، بهدف حجز حصة لها في السوق بهدف التقليل من مخاطر التركز.

✓ **محددات تركّز الودائع (CR₃D):** يهدف النموذج الذي توضّحه نتائج الجدولين المواليين إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تركّز الودائع في البنوك القطرية، وقد أظهرت نتائج اختبارات LM و F-test و Hausman test (الموضحة في الملحق رقم 19) أنّ نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب إذا أخذنا بعين الاعتبار المتغير المستقل (CR₃A). والمعادلة الموالية توضّح نتائج النموذج في هذه الحالة:

$$CR_3D = 0.113032 - 0.039554*FC + 0.008369*WC - 0.056017*CC + 0.000839*S - 0.000249*AGE + 1.071200*CR_3A + [CX=R]$$

الجدول رقم (4.15.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركّز الودائع للبنوك القطرية

Dependent Variable: CR₃D					
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)					
Date: 08/24/25 Time: 00:00					
Sample: 2014 2023					
Periods included: 10					
Cross-sections included: 9					
Total panel (balanced) observations: 90					
Swamy and Arora estimator of component variances					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	0.113032	0.056097	2.014936	0.0471	
FC	-0.039554	0.081461	-0.485564	0.6286	
WC	0.008369	0.049795	0.168078	0.8669	
CC	-0.056017	0.018272	-3.065803	0.0029	
S	0.000839	0.001843	0.455426	0.6500	
AGE	-0.000249	0.000153	-1.633014	0.1063	
CR₃A	1.071200	0.043129	24.83712	0.0000	
Effects Specification				S.D.	Rho
Cross-section random				0.000000	0.0000
Idiosyncratic random				0.015185	1.0000
Weighted Statistics					
R-squared	0.867176	Mean dependent var		0.956026	
Adjusted R-squared	0.857574	S.D. dependent var		0.046311	
S.E. of regression	0.017477	Sum squared resid		0.025353	
F-statistic	90.31435	Durbin-Watson stat		2.320363	
Prob(F-statistic)	0.000000				
Unweighted Statistics					
R-squared	0.867176	Mean dependent var		0.956026	
Sum squared resid	0.025353	Durbin-Watson stat		2.320363	

المصدر: مخرجات E-views.

أما في حالة تركّز القروض كمحدّد ثان في النموذج، فبيّنت الاختبارات التشخيصية (الموضحة نتائجها في الملحق رقم 20) أنّ نموذج الأثر الثابت (FEM) هو الأفضل في التقدير، والجدول رقم (15.4.ب) يوضح النتائج، كما في المعادلة التالية:

$$CR_3D = -0.082932 - 0.045845*FC + 0.007252*WC - 0.004996*CC + 0.009070*S - 0.003407*AGE + 1.119674*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (15.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركّز الودائع للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃D**
Method: Panel Least Squares
Date: 08/24/25 Time: 00:04
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.082932	0.150129	-0.552402	0.5823
FC	-0.045845	0.065950	-0.695141	0.4891
WC	0.007252	0.046159	0.157112	0.8756
CC	-0.004996	0.018426	-0.271139	0.7870
S	0.009070	0.006562	1.382236	0.1710
AGE	-0.003407	0.000727	-4.688380	0.0000
CR₃L	1.119674	0.037624	29.75982	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.950833	Mean dependent var	0.956026
Adjusted R-squared	0.941655	S.D. dependent var	0.046311
S.E. of regression	0.011186	Akaike info criterion	-5.997246
Sum squared resid	0.009385	Schwarz criterion	-5.580611
Log likelihood	284.8761	Hannan-Quinn criter.	-5.829234
F-statistic	103.6003	Durbin-Watson stat	2.016433
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views.

- ✓ لم تظهر هذه المتغيرات (FC, WC, S) أي دلالة إحصائية اتجاه تركّز الودائع، مما يشير إلى أن التكاليف التمويلية والتشغيلية وكذا حجم البنك ليست ذات تأثير كبير وواضح على تركّز الودائع في السوق القطري؛
- ✓ في حين أظهرت تكلفة رأس المال الثابت (CC) تأثيراً سالباً ودالاً إحصائياً، ما يعني أنّ ارتفاع هذا النوع من التكاليف يحذوه انخفاض في نسبة تركّز الودائع، لأنّ توسّع البنوك في الأصول الثابتة والفروع والهياكل والتكنولوجيا

الحديثة، وتلك البنوك الكبرى التي لها القدرة عموماً على تحمل تكاليف رأسمالية أعلى، هذا يتيح لها ميزة اجتذاب قاعدة أوسع من العملاء مما يؤدي إلى تنوع الودائع وبالتالي التخفيف من التركز؛

✓ بدوره، أظهر متغير عمر البنك (AGE) تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية، في إشارة إلى أن البنوك العريقة، ذات الخبرة الطويلة في العمل المصرفي والقديمة التأسيس، تعتبر أكثر استقطاباً لأموال المودعين نتيجة الثقة الكبيرة والمتراكمة وعلاقات التعامل الطويلة مع العملاء، ما يؤدي إلى الحصول على قاعدة عملاء أكثر تنوعاً وأقل تركّزاً، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)؛

✓ بالمقابل، أظهر متغير نسبة تركّز الأصول (CR_3A) تأثيراً إيجابياً قوياً ودالاً إحصائياً، مما يشير إلى أن البنوك التي تمتلك أصولاً ضخمة وتقدم منتجات وخدمات أفضل، تميل أيضاً إلى جذب المودعين، فتتحصل بذلك على النسبة الأكبر من الودائع، مما يعزّز الهيمنة السوقية للبنوك الكبرى؛

✓ أما نسبة تركّز القروض (CR_3L) فكان لها تأثير موجب ومعنوي، مما يدلّ على أن البنوك التي تتبنى سياسات استثمارية تُركّز على منح القروض، لديها القدرة أيضاً على استقطاب الودائع، في علاقة تبادلية بين المتغيرين وانعكاس لمنطق التمويل، بأنّ الهيمنة على منح القروض تعزز الجاذبية على استقطاب الودائع والعكس صحيح؛

من خلال هذه النتائج، يمكن القول أنّ السوق المصرفي القطري يشهد تركّزاً ملحوظاً في الودائع لصالح البنوك التي تهيمن على الأصول إذ تعتبر هذه الأخيرة المحرك الرئيسي لتركّز الودائع، مع وجود علاقة إيجابية وقوية مع تركّز القروض كذلك. هذا ما يدلّ على بنية سوقية غير متوازنة، تميل فيها القوة السوقية نحو عدد محدود من البنوك، ما قد يعكس خصائص سوق احتكاري أو شبه احتكاري في جذب الودائع، مدعوماً بقدرات رأسمالية أعلى وخبرات مصرفية طويلة من شأنها التخفيف من حدّة التركيز في الودائع. لذلك يعدّ تشجيع الاستثمار في رأس المال الثابت والتكنولوجيا المصرفية، بالإضافة إلى الرقابة على تركّز الأصول والقروض حلولاً مثلى للتقليل من مخاطر التركز.

عموماً، كشفت نتائج النماذج الثلاثة لتحليل أنماط التركز في السوق المصرفي القطري (CR_3A , CR_3D , CR_3L) عن ترابط قوي وواضح بين مكونات القوة السوقية للبنوك، حيث يلعب تركّز الأصول دوراً أساسياً في تفسير سيطرة البنوك على القروض والودائع. وقد أظهرت النتائج كذلك، أنّ تركّز الأصول (CR_3A) يتأثر بشكل معنوي وإيجابي بكلّ من تركّز القروض (CR_3L) والودائع (CR_3D)، ما يعكس تكاملاً بين مكونات الحصّة السوقية. بالمقابل، يرتبط تركّز القروض إيجابياً بتركّز الأصول والودائع، مما قد يشير إلى وجود تنافس بين البنوك المقرضة على استقطاب العملاء. أما تركّز الودائع، فيتأثر إيجابياً بتركّز الأصول والقروض، وتتفق هذه

العلاقات المسجلة مع ما توصلت اليه دراسة (Deltuvaite & Gižiene , 2007) ، ونلاحظ أنّ هذا النموذج الوحيد الذي أظهرت فيه تكلفة رأس المال (CC) تأثيراً معنوياً، ما يعكس أهمية الكفاءة المالية في تعزيز قدرة البنوك على جذب الودائع. عمومًا، تدعم النماذج الثلاثة فرضية وجود سوق احتكاري أو احتكار قلة (Oligopoly)، حيث تتركز الموارد والتمويل في عدد محدود من البنوك الكبرى التي تهيمن على النشاط المصرفي في قطر.

3. مقارنة نتائج تحليل النموذج رقم (3) بين البنوك الأردنية والقطرية:

من خلال تحليل النماذج الفرعية الخاصة بمحددات التركز المصرفي وأهم العوامل المؤثرة عليه، في كلّ من البنوك الأردنية والقطرية، ومع الأخذ بعين الاعتبار التركز في الأصول، التركز في القروض وكذا التركز في الودائع كمتغيرات هيكلية خاصة بالسوق ككل، وانطلاقاً من النتائج المسجلة، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً، نلاحظ ما يلي:

✓ يلعب متغير حجم القروض دوراً حاسماً في زيادة الحصة السوقية للأصول بالنسبة للبنوك، وبشكل أقوى في قطر. حيث كان لهذا المتغير تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في كلا البلدين، لكن معاملته أخذ القيمة (0.827675) في قطر، بينما في الأردن بلغ المعامل المقدار (0.320726). بالمقابل، نلاحظ أنّ تركيز الودائع يعزز من الأصول في البنوك القطرية (0.792307)، في حين أنه في الأردن يبدو أن تركيز الودائع لا يترجم إلى إضافة في الأصول بنفس القوة (0.466513)، فالكفاءة التشغيلية والتمويلية تعتبر المحرك الرئيسي للأصول في الأردن، في حين تلعب القروض والودائع والبنى التحتية (تكاليف رأس المال الثابت) دوراً أكبر في قطر؛

✓ في كلّ من قطر والأردن، يظهر أنّ تركيز الأصول يؤثر إيجاباً وبشكل مباشر على تركيز القروض، ويبدو جلياً أنّ هذا التأثير أقوى في البنوك الأردنية بمعامل بلغ (1.354384). بينما أظهر كلا السوقين علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين تركيز الودائع من جهة وتركيز القروض من جهة ثانية، فالعلاقة هنا متشابهة بينهما، غير أنه في قطر تظهر تكاليف رأس المال الثابت كمحدد ضاغط يؤثر سلباً؛

✓ أما عن محددات نسبة تركيز الودائع، أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية مع تركيز الأصول في كلا البلدين خصوصاً في قطر (1.078392)، مما يشير إلى أن البنوك التي تتركز فيها الأصول هي ذاتها التي تهيمن على الودائع في كلا البلدين. وقد سُجّلت نفس العلاقة أيضاً في قطر، بخصوص التأثير الإيجابي والمعنوي بين تركيز الودائع والقروض، مع ظهور محدّد آخر في البنوك القطرية هو تكلفة رأس المال الثابت، ممّا يعكس حاجة

السوق القطري أكثر لكفاءة التمويل بهدف جذب الودائع، وهنا يمكن القول أنّ السوق المصري القطري، يعطي وزناً أكبر للبنية التحتية، بالإضافة إلى عمر البنك وخبرته في العمل المصري، أمّا في الأردن فلم يظهر التأثير المتبادل والواضح بين نسبة تركّز الودائع والقروض؛

✓ أظهر السوق القطري ترابطاً أقوى وأكثر وضوحاً بين مكونات التركيز المصري الثلاثة (الأصول، القروض، والودائع)، ما يعكس حالة من الاحتكار أو احتكار قلة واضح وهيمنة عدد قليل من البنوك على النشاط المصري؛

✓ إنّ بروز التأثير المعنوي لتكلفة رأس المال في قطر دون الأردن، مفاده أن السوق القطري أكثر حساسية للمتغيرات المالية والكفاءة التشغيلية، كما أنّ هذا الاختلاف يعكس طبيعة السوقين المصرفيين الأردني والقطري، فالتركّز في الأردن يتحدّد أكثر بمحدّدات التكلفة والحجم والكفاءة، مع دور أوضح وأهم لتكاليف التشغيل والسيولة في هيمنة عدد قليل من البنوك الكبرى، في حين يبقى أثر الأصول والودائع والقروض على بعضها أقل قوة من السوق القطرية، هذه الأخيرة التي تبرز فيها الاستثمارات الرأسمالية والبنى القاعدية، كمحدّدات داعمة لتركّز البنوك الكبرى، مانحةً إياها ميزة تنافسية تعمل على تعزيز تركّزها في سوق الأصول والقروض والودائع؛

✓ في قطر، أظهرت النماذج القياسية أنّ محددات التركيز المصري في الأصول والقروض والودائع متشابكة بشكل وثيق، حيث يفسّر تركّز الأصول جزءاً كبيراً من تركّز القروض والودائع، والعكس صحيح، ما يعكس هيمنة كبار العملاء (مقترضين ومودعين) على البنوك القطرية. في حين كانت هذه العلاقة أضعف نسبياً في الأردن مقارنة بقطر، ما قد يعكس نوعاً من المنافسة القائمة بين البنوك الأردنية، وسوقاً أكثر تنوعاً أو تأثيراً أكبر لعوامل تنظيمية وسلوك تنافسي أعلى؛

✓ يمكن الاستنتاج أنّ السوق القطري أكثر تركّزاً مقارنة بنظيره الأردني، حيث يهيمن عدد محدود من البنوك الكبرى على كلّ من الأصول، القروض، والودائع، مما يشير إلى نمط أقرب إلى "احتكار القلة"، بينما السوق الأردني يُظهر خصائص أقرب إلى المنافسة الاحتكارية نتيجة التشتت النسبي في الهيمنة بين البنوك.

5.4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

نصّت الفرضية الفرعية الأولى على أنه: "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطرية"، وبالرجوع لما أسفرت عنه نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (1) المتعلق بهذه الفرضية، فقد بيّنت النتائج المتعلقة بالبنوك الأردنية أنّ تكاليف التمويل وعمر البنك يؤثران سلباً على الربحية، أمّا تكاليف التشغيل وحجم البنك فلهما تأثير إيجابي عليها، في حين لم تظهر تكاليف رأس المال الثابت أي أثر ذو دلالة إحصائية، وهذا ما يقودنا لقبول هذه الفرضية جزئياً بالنسبة لمتغيرات (WC, S) ورفضها جزئياً بالنسبة لمتغيرات تكاليف التمويل وعمر البنك وتكاليف رأس المال الثابت (CC). وبخصوص البنوك القطرية، فقد تبين أنّ لتكاليف التمويل وحجم البنك تأثير سلبي على الربحية، ولتكاليف التشغيل وعمر البنك أثر إيجابي عليها، في حين لم تسجل تكاليف رأس المال الثابت أي أثر كذلك، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى جزئياً بالنسبة لتكاليف التشغيل وعمر البنك، ورفضها بالنسبة لبقية المتغيرات الداخلية.

وقد نصّت الفرضية الفرعية الثانية على أنه: "يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتركز المصرفي على ربحية البنوك الأردنية والقطرية". ودائماً بالاعتماد على نموذج الدراسة رقم (1)، فبالنسبة للبنوك الأردنية، تبين أنّ لتركز الأصول والقروض أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الربحية، ولم يسجل تركّز الودائع أي أثر معنوي عليها، ممّا يعني رفض هذه الفرضية بالنسبة لكل المتغيرات. وبخصوص البنوك القطرية، لم تسجل نسب التركيز المصرفي الثلاثة (CR_3A , CR_3L , CR_3D) أي أثر معنوي على الربحية، ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية بالنسبة للبنوك القطرية، وبالتالي هنا، نرفض كلياً هذه الفرضية بالنسبة للبنوك الأردنية والقطرية.

أمّا الفرضية الفرعية الثالثة فنصّت على أنّ: "البنوك الأردنية والقطرية تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية". وبالاعتماد على نتائج تحليل النموذج رقم (2) تبين أنّ البنوك الأردنية تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، حيث بلغت قيمة H-statistic المقدار (0.25)، في حين بلغت (-0.47) بالنسبة للبنوك القطرية النشطة في ظروف احتكارية، وهذا ما يعني قبول هذه الفرضية بالنسبة للبنوك الأردنية، ورفضها بالنسبة للبنوك القطرية.

في حين نصّت الفرضية الفرعية الرابعة على أنه: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية". وبالاعتماد على نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (2)، والذي توصل إلى أنّ السوق

المصرفي الأردني تسوده منافسة احتكارية، في حين أنّ السوق المصرفي القطري احتكاري، وبالإضافة إلى نتائج الدراسة الوصفية للمتغيرات، التي أسفرت على عدد من النتائج، أهمها أنّ مستويات الربحية كانت أعلى في البنوك الأردنية مقارنة بنظيرتها القطرية، في حين سجّلت هذه الأخيرة معدلات تركز شديدة في كل من الأصول والقروض والودائع كذلك. وعليه يتم رفض هذه الفرضية، لأنّه توجد فروقات فعلية في واقع الظروف التنافسية بين السوقين.

وبخصوص الفرضية الفرعية الخامسة فنصّت على أنّه: "يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية". لاختبارها تم الاعتماد على النموذجين رقم (1) و(2)، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي لهما، عن وجود تأثير سلبي معنوي ودال إحصائيا بالنسبة لتكاليف التمويل وإيجابي بالنسبة لتكاليف التشغيل، وعدم وجود أيّ أثر دال إحصائيا لتكاليف رأس المال الثابت، وهذا بالنسبة للبنوك الأردنية والقطرية على حدّ سواء، وعليه القبول الجزئي لهذه الفرضية بالنسبة لتكاليف التمويل، ورفضها بالنسبة لتكاليف التشغيل وتكاليف رأس المال الثابت.

أمّا الفرضية الفرعية السادسة فكان مفادها أنّ: "هناك درجة متوسطة من التركز المصرفي في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، مع عدم وجود فروقات بين البلدين". لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (3)، بالإضافة إلى نتائج التحليل الوصفي لنسب التركز المصرفي في (الأصول، القروض والودائع) كما هي واردة في الجدول رقم (3.4) باختصار، إذ نلاحظ أنّ أدنى متوسط من بين كلّ نسب التركز المصرفي، بلغ حوالي 68% بالنسبة للبنوك الأردنية، وأعلاها قدّر بحوالي 95% بالنسبة للبنوك القطرية، وهذه النسب مرتفعة عموماً في السوق المصرفي الأردني، وأكثر ارتفاعاً في السوق القطري، ما يعني وجود فروقات بين السوقين، فالسوق القطري أشدّ تركّزاً في كل من الأصول والقروض والودائع. وبالتالي نفي الفرضية الفرعية الخامسة بشقيها.

في حين نصّت الفرضية الفرعية السابعة على أنّه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسبة التركز المصرفي في القطاعين المصرفيين الأردني والقطري، مع عدم وجود فروقات معنوية بين البلدين". وبالرجوع إلى نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (3) المعدّ لاختبار هذه الفرضية، دلّت النتائج على أنّه لتكاليف التمويل أثر إيجابي، في حين كان لتكاليف التشغيل وعمر البنك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على نسب التركز المصرفي في الأصول والقروض والودائع بالنسبة للسوق الأردني، في حين لم تسجّل تكاليف رأس المال الثابت وحجم البنك أثراً معنوياً يُذكر، ما يعني رفض هذه الفرضية بالنسبة لتكاليف التمويل والتشغيل وعمر البنك، وقبولها بالنسبة لتكاليف رأس المال الثابت وحجم البنك (بالنسبة للبنوك الأردنية).

وبخصوص البنوك القطرية، فدلّت النتائج على أنّ (FC, CC, AGE) لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على نسبة تركيز الأصول، وأظهرت تكاليف التمويل ورأس المال الثابت أثرا دالا احصائيا على نسبة تركيز القروض، أمّا محدّدات تركيز الودائع فتمثّلت أساسًا في تكاليف رأس المال الثابت وعمر البنك (مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف اتجاه العلاقة سلبيًا أو إيجابيًا)، ما يعني **رفض الفرضية الفرعية السادسة** بالنسبة لمتغيرات (FC, CC, AGE)، **وقبولها** بالنسبة لحجم البنك وتكاليف التشغيل التي لم تظهر تأثيرا على نسب التركّز المصرفي. وكما نلاحظ تسجيل فروقات بين السوقين الأردني والقطري، سيما مع بروز تكاليف رأس المال الثابت لمحدّد مهم لنسب التركز المصرفي الثلاثة. ما يعني **رفض الشق الثاني من الفرضية الفرعية السادسة**.

أمّا **الفرضية الفرعية الثامنة والأخيرة**، فقد نصّت على أنّه: "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مكونات التركز المصرفي في الأصول، القروض والودائع"، فلاختبارها تم الاعتماد على النموذج رقم (3)، والذي أسفر عن عدّة نتائج، أهمّها وجود علاقة إيجابية قوية ومتبادلة بين نسب التركز المصرفي الثلاثة في السوق المصرفي القطري، ما يعني أنّ الهيمنة على إحدى المكونات يؤدي تلقائيا إلى الهيمنة على المكونات الأخرى، وبالتالي على السوق ككل. وهذا يعني **قبول الفرضية الفرعية الثامنة** بالنسبة للسوق المصرفي القطري. وبخصوص الأردن، تبين وجود علاقة ضعيفة غير دالة احصائيا بين نسبة تركيز القروض والودائع ما يعني **رفض** هذه الفرضية في هذا الجزء من العلاقة، **وقبولها** بخصوص العلاقة بين نسب التركز في الأصول والقروض والودائع.

6.4 خاتمة الفصل الرابع:

استعرض الفصل الرابع نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة المختلفة، بدءاً بالنموذج الأول الذي يهدف أساساً إلى التعرف على محددات الربحية، الخاصة بالبنوك الأردنية والقطرية محل الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن ربحية البنوك الأردنية تتأثر أساساً بعوامل سوقية (التركز المصرفي) وعوامل داخلية مرتبطة بكل بنك (تمويلية، تشغيلية) من كونها مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل. في حين أن البنوك القطرية تتأثر ربحيتها بشكل واضح بالتكلفة والهيكل التشغيلي للبنك، أكثر من تأثرها بهيكل السوق (تركز السوق ككل)، إذ لم تظهر مؤشرات التركيز الثلاثة أي دلالة إحصائية في تفسير ربحية البنوك القطرية.

كما تبين أن القطاع المصرفي الأردني ينشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، في حين أنّ نظيره القطري فهو سوق احتكاري نوعاً ما مع اختلال توازنه في المدى الطويل، وفقاً للقيمة السالبة لدالة المرونة الإحصائية من نموذج P-R. ومن خلال دراسة محددات التركيز المصرفي في النموذج رقم (3)، تم التوصل إلى أنّ السوق المصرفي الأردني يتميز بتركيبية مركزة نسبياً لصالح عدد محدود من البنوك الكبرى، بالإضافة إلى الأثر المهم لتكاليف التمويل والتشغيل في تحديد هذا الهيكل. وتتميز السوق القطري بالمقابل، بأنه أعلى تركيزاً مقارنةً بنظيره الأردني، كما برزت تكاليف رأس المال الثابت كعامل مهم مؤثر في تركيبية السوق. هذا، إضافةً إلى العديد من النتائج والعلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة التي ورد ذكرها ومناقشتها سابقاً.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل، سيخصّص الفصل الموالي والأخير من هذه الدراسة، إلى ملخص عام للنتائج مع مناقشتها وأهم الاستنتاجات المستخلصة من طرف الباحثة، إضافةً إلى بعض التوصيات المقترحة.

الفصل الخامس:

ملخص النتائج، الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة؛

2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات؛

3.5 التوصيات المقترحة؛

4.5 صعوبات الدراسة؛

5.5 آفاق الدراسة المستقبلية والمواضيع المقترحة؛

6.5 خاتمة الفصل الخامس.

1.5 مقدمة:

بعد تحليل البيانات الخاصة بالبنوك الأردنية والقطرية محلّ الدراسة في الفصل السابق، من خلال تحليل الانحدار المشترك لمختلف النماذج القياسية، يأتي هذا الفصل، ليركّز على أهم النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى عدد من الاستنتاجات على ضوء نتائج التحليل، مع عرض بعض التوصيات التي نرى أنها قد تفيد بعض الأطراف المعنية بالدراسة.

2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات:

استناداً إلى تحليل أثر العوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك (التكاليف، الحجم والعمر) وأخرى خاصة بالسوق ككل (نسب التركيز المصرفي) على الربحية باعتبارها أحد أهم محدّدات التنافسية المصرفية، إضافة إلى محدّدات التركيز المصرفي باعتباره مرآة عاكسة للوضع التنافسي، يمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالسوقين المصرفيين الأردني والقطري بالنقاط التالية:

1.2.5 نتائج الدّراسة الخاصة بالسوق المصرفي في الأردن:

إنّ من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة الإحصائية الخاصة بمختلف النماذج الواردة في منهجية الدراسة، والخاصة بالبنوك الأردنية، ما يلي:

1. بناءً على نتائج التحليل الوصفي، تميز السوق المصرفي الأردني بـ:

- ✓ معدلات ربحية متوسطة عموماً لكنّها متقلبة، ما يشير إلى أن البنوك الأردنية تعمل بهوامش ربحية مقبولة.
- ✓ تكاليف تمويل متوسطة على العموم (كما يمكن اعتبارها مرتفعة قليلاً)، ما يدلّ على ارتفاع تكلفة رأس المال المستخدم، وتؤثر بذلك سلباً على الأداء المالي للبنوك والربحية.
- ✓ تكاليف تشغيل منخفضة نسبياً، كما أنها متقاربة بين البنوك، ما يعني أنّ هناك تحكّم نسبي في المصاريف التشغيلية لدى البنوك، كما أنّ هذه الأخيرة تتمتع بالكفاءة لإدارة هذا النوع من التكاليف.
- ✓ تكاليف رأس مال ثابت مقبولة غير أنها متباينة بدورها، ما يعكس اختلافاً واضحاً في استثمارات البنوك في الأصول الثابتة، وهو دليل على اختلاف استراتيجيات الاستثمار والتوسّع بين البنوك.
- ✓ أحجام بنوك صغيرة نسبياً (إلى متوسطة)، وبمتوسط عمر 45 عاماً، ما يشير إلى وجود بنوك تقليدية قديمة في العمل المصرفي، وأخرى حديثة التأسيس نوعاً ما (من 18 إلى 93 عاماً). ما ينتج عنه

اختلاف واضح في الخبرة والأساليب التشغيلية بين البنوك الحديثة والقديمة. كما يدل ذلك على نضج السوق المصرفي الأردني.

✓ التقلب في الربحية والتكاليف، من شأنه أن يعكس الحاجة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحديث هيكل التمويل في البنوك.

✓ هيمنة معتبرة لأكثر ثلاثة بنوك على الأصول والودائع، وهذا يقلل من المنافسة ويمنح البنوك الكبرى قوة سوقية تؤثر من خلالها على الأسعار والخدمات. في حين سجلت القروض تركّزاً أقل، مع الإشارة هنا إلى الانخفاض التدريجي لمؤشرات التركز الثلاثة خلال فترة الدراسة.

2. هناك تأثير مهم -إيجابيا وسلبيا-ودال احصائيا لمؤشرات التركيز المصرفي الثلاثة (CR_3A , CR_3L , CR_3D) على الربحية، ما يدل على أن البنوك الكبرى على رأس القطاع المصرفي تستفيد من موقعها المهيمن في السوق.

3. النتيجة أعلاه، تشير إلى ظروف أو بيئة تنافسية محدودة نسبياً وأقل انفتاحاً، حيث قد تتركز القوة السوقية في أيدي عدد قليل من البنوك الكبيرة، مما يسمح لها من تحقيق أرباح أعلى دون تلقي ضغوط تنافسية كبيرة من البنوك الأخرى الأصغر حجماً.

4. العلاقة السلبية والمعتبرة التي أظهرتها نتائج التحليل الإحصائي بين تكاليف التمويل (FC) والربحية، تؤكد أهمية الكفاءة المالية في تحسين الوضع التنافسي على العموم.

5. بينت النتائج أنّ البنوك الأردنية تنشط في ظروف المنافسة الاحتكارية، كما دلّت على ذلك H -stastic الموجبة -في النموذج رقم (2) في هذه الدراسة-، هذا يعني أن هناك تعددًا في البنوك، لكن بالمقابل لكل بنك قدرة نسبية تتيح له تسعير خدماته بشكل منفصل عن غيره من البنوك إلى حدّ ما، بسبب اختلاف جودة الخدمات، والعلامة التجارية، أو حتى اختلاف حجم البنك.

6. وبناء على نتائج النموذج رقم (2) كذلك، تبين وجود علاقة سلبية بين الربحية من جهة وتكاليف التمويل من جهة أخرى، ما يشير إلى أن ارتفاع تكاليف التمويل يقلل من أرباح البنوك. أمّا تكاليف التشغيل فقد سجلت علاقة إيجابية بينها وبين الربحية ما قد يفسّر بأنّ الإنفاق التشغيلي يُوظّف لتحسين الخدمات وتوسيع قاعدة العملاء، وبالتالي زيادة الإيرادات. في حين أنّه لم يكن هنالك أي تأثير معنوي لتكاليف رأس المال الثابت على الربحية، مما يعني أن الاستثمار طويل الأجل في الأصول الثابتة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة فورية في الربحية.

7. كشفت النتائج أنّ محددات التركيز المصرفي في الأردن، تتمثل أساساً في العلاقة المتبادلة بين الودائع والأصول والقروض، حيث أنّ استقطاب ودائع أكبر ينعكس مباشرة في قدرة البنوك الكبرى على تعزيز أصولها أكثر، وهذا بدوره ينعكس على حجم القروض الممنوحة. هذه البنية القائمة على التأثير المتبادل بين نسب التركيز الثلاثة، تعكس هيكل السوق الأردني الذي يتسم بتركز "تقليدي" مبدؤه العلاقة المباشرة بين المدخرات والتمويل، كما أظهرت التكاليف التشغيلية والتمويلية تأثيراً مهماً على نسب التركيز المصرفي. بالمقابل، لم تظهر المتغيرات الداخلية الأخرى المرتبطة بالبنوك تأثيراً جوهرياً وكبيراً على مؤشرات التركيز المصرفي.

2.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصرفي في قطر:

على ضوء التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة فيما يخص السوق المصرفي القطري، فقد تم تسجيل العديد من النتائج لعلّ أهمها ما يلي:

1. بناءً على نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة، فإنّ السوق المصرفي القطري يتميز ب:
 - ✓ انخفاض متوسط الربحية (0.012368)، والذي يبقى قريباً من مستوى ربحية البنوك الأردنية (0.015223) لكنه أقل بقليل، إضافة إلى فوارق معتبرة لهذه المعدلات المسجلة بين البنوك، هذا ما يعكس تذبذباً في الأداء بين البنوك القطرية.
 - ✓ تكاليف تمويل أعلى من الأردن، وهو ما يمكن تفسيره باعتماد البنوك القطرية بصورة كبيرة على التمويل المكلف أو أن معدلات الفائدة أعلى نسبياً. كما كانت تكاليف التشغيل أعلى بشكل واضح كذلك، ما يعكس التفاوت الكبير في الكفاءة التشغيلية بين البنوك القطرية ونظيرتها الأردنية. كما سجلت تكاليف رأس المال الثابت بدورها مستويات أعلى من الأردن. كل ذلك قد يضغط على الربحية رغم ارتفاع رأس المال.
 - ✓ يضمّ السوق المصرفي القطري بنوكاً كبيرة الحجم على العموم، كما أنّ متوسط حجمها أكبر من نظيرتها الأردنية، ما يعكس قوة مالية أكبر، ربما بفضل الفوائض المالية المرتبطة بالقطاع النفطي. بالمقابل، فإنّ البنوك القطرية أصغر عمراً في المتوسط، ما يعني أنّ هناك بنوك حديثة نسبياً وأقل خبرة في العمل المصرفي.
 - ✓ تركّز مصرفي شديد، أكبر من السوق الأردني، سيما في الودائع. ويعزى ذلك إلى هيمنة عدد قليل من البنوك الكبيرة على الأصول، والقروض، والودائع، وبشكل يفوق نظيرتها الأردنية.

2. غياب التأثير المعنوي للتركز المصرفي - بنسبه الثلاثة- على الربحية، على الرغم من التركيز الشديد الذي يشهده القطاع المصرفي القطري، هذه النتيجة تعكس أنّ الربحية ليست مرتبطة بالهيمنة السوقية، إنّما تعتمد على عوامل داخلية أخرى مثل كفاءة الإدارة وحجم البنك.

3. النتيجة أعلاه تشير إلى أنّ البيئة المصرفية القطرية رغم تركّزها الشديد، فيها نوع من المنافسة بين البنوك، أو أنّها مُنظمة بشكل يمنع الاستغلال المفرط للنفوذ أو الهيمنة السوقية، حيث لا تمنح الحصة السوقية الكبيرة ميزة "ربحية تلقائية"، ما يوضح الدور الفعّال للهيئات الرقابية والسياسة الصارمة لمصرف قطر المركزي، ويعزّز مبدأ التنافس على أساس الكفاءة والجودة.

4. كما أنّ الأثر المهمّ لحجم وعمر البنك وكفاءة التشغيل - من خلال تكاليف التشغيل (WC) - على الربحية، يدلّ على أنّ البنوك تتنافس من خلال تحسين الأداء والخدمات المقدمة وليس فقط عبر السيطرة السوقية. ما يشير إلى التوجه الاستثماري للبنوك القطرية نمو الحداثة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتقديم خدمات جديدة ومتطورة ومربحة أكثر.

5. الطبيعة الاحتكارية للسوق المصرفي القطري لأنّ $H - statistic < 0$ ، والتي يمكن أن تقف وراءها الأسباب المحتملة التالية:

✓ تركّز عالي وسوق مغلق:

✓ شدة تركّز السوق المصرفي نتيجة تركّز (الأصول، القروض، الودائع) في عدد قليل من البنوك الكبيرة، وشبه غياب منافسين جدد يشير لزيادة النفوذ والهيمنة.

✓ سلطات الرقابة (كمصرف قطر المركزي) قد تكون متشددة وتعيق دخول بنوك جديدة، مما يخلق حاجزًا تدخليًا قويًا ويخلق نوعًا من الاحتكار للبنوك الكبيرة.

✓ وجود خصائص احتكارية واضحة:

✓ البنوك القطرية لديها القدرة النسبية على "تمرير تكاليف التمويل إلى العملاء"، لضعف المنافسة بينها وامتلاكها لقوة تسعيرية (Market Power)، ما يعني أنّها قادرة على رفع الأسعار عند ارتفاع التكاليف دون أن تفقد جزءًا من حصتها السوقية.

✓ تتميز البيئة الاقتصادية القطرية بصغر حجمها (عدد محدود من البنوك)، فهي تحكم كليًا تصرفات الأسعار والسوق ككل.

6. يظهر التركز المصرفي في شكل ديناميكية متبادلة بين الأصول والقروض والودائع، مدعومة بمحددات أخرى أقل تأثيراً مثل تكاليف رأس المال الثابت (CC) التي تؤثر إيجاباً على الأصول والقروض، ولكنها تمثل ضغطاً سلبياً على الودائع، علاوة على دور عمر البنك (AGE) في التخفيف من التركز السوقي. وعليه يمكن القول أنّ هيكل السوق القطري يتميز بكونه أكثر استثماراً في البنية التحتية والتوسعات الرأسمالية، مما يعطي البنوك الكبرى قدرة تنافسية تساعد على تعزيز تركّزها في السوق، وبالمقابل خفض حدة المنافسة القائمة مع البنوك الأصغر.

3.2.5 نتائج مشتركة ومقارنة بين البلدين:

أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وتخصّ السوقين المصرفيين الأردني والقطري معاً، ما يلي:

1. سجّل القطاع المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023 مؤشرات تركّز أعلى مقارنةً بنظيره الأردني، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل لعلّ أهمّها ما يلي:

- ✓ يعتبر الاقتصاد القطري صغيراً من حيث عدد السكان وبالتالي عدد العملاء المحتملين، لكنّه كبير من حيث حجم الأموال المتداولة. وهذا ما يدفع بعدد قليل من البنوك الكبرى لأن تهيمن على السوق، وتكون قادرة على تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة، ما ينتج عنه ارتفاع نسبة التركز المصرفي. أمّا في الأردن، فعدد البنوك أكبر نسبياً مقارنةً بحجم السوق الأردني، وكنتيجه لذلك تتوزع الحصة السوقية على عدد أكبر من البنوك وينخفض التركز وتتحقّق المنافسة بين البنوك.
- ✓ في قطر، معظم البنوك الكبرى تملكها جزئياً أو كلياً الحكومة أو جهات استثمارية قوية، وهذا ما يعطيها قدرة أكبر على السيطرة على السوق ورفع حصتها السوقية. بالمقابل، يشهد القطاع المصرفي الأردني تنوعاً في ملكية البنوك بين القطاع العام والخاص والبنوك الأجنبية كذلك، ما يحدّ من السيطرة النسبية لعدد محدود من البنوك وبالتالي ينخفض التركز بينها.
- ✓ الاقتصاد القطري محدود نسبياً، لكنّه يتركز على مشاريع جد ضخمة في الطاقة والبنى التحتية عموماً، وهذا النوع من المشاريع يحتاج لرؤوس أموال ضخمة لا توفرها إلا البنوك الكبرى. ويعرف الاقتصاد الأردني تنوعاً في القطاعات، ويتميز بوفرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يخلق تحديات تنافسية بين عدد أكبر من البنوك لتمويل هذه المشاريع.
- ✓ قد يكون توجه السياسات النقدية والرقابية القطرية، هو العمل على تشجيع وجود بنوك أو كيانات مصرفية كبيرة لها القوة على توفير التمويل للمشاريع الضخمة، بدلاً من وجود عدد كبير من البنوك

الصغيرة. أما البيئة التنظيمية في الأردن فقد تكون أكثر انفتاحًا ومشجعة على تعدد البنوك ودخول المنافسين الجدد.

2. وجود علاقة سلبية ودالة احصائيا بين تكاليف التمويل (FC) والربحية (IA)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بالأسباب التالية:

✓ الضغط على الأرباح من هامش الفائدة: بما أنّ تكلفة التمويل تمثل الفائدة المدفوعة على الإيداعات وعلى الاقتراض، فعندما ترتفع هذه التكلفة سوف يتراجع هامش الفائدة الصافية (Net Interest Margin)، ما يضغط مباشرة على الربحية.

✓ صعوبة نقل التكاليف إلى العملاء: ففي الأسواق التنافسية (مثل الأردن في هذه الحالة)، قد لا تتمكن البنوك من رفع أسعار الإقراض أو الفوائد والعمولات بنفس السرعة أو الدرجة التي ترتفع بها تكلفة التمويل، ممّا يضغط مباشرة على الربحية.

✓ ارتفاع المخاطر الائتمانية: إنّ ارتفاع تكاليف التمويل غالباً ما تأتي مع ضغوط تعتمد على جودة الائتمان ومخاطر السيولة، مما يؤثر سلباً على الأرباح.

3. وجود علاقة إيجابية بين تكاليف التشغيل (WC) والربحية، والتي يمكن تفسيرها كما يلي:

✓ عندما تُدار تكاليف التشغيل بشكل استراتيجي، فهذا يساعد على زيادة الإيرادات وكفاءة العمليات المصرفية، وبالتالي التأثير الإيجابي على الربحية.

✓ التركيز على الاستثمار في الكوادر الكفؤة والتكنولوجيا الحديثة: حيث أنّ ارتفاع المصاريف التشغيلية قد ينتج عن الاستثمار في تقنيات وخدمات جديدة وأكثر تطوراً (مثل الخدمات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي أو تحسين الكفاءة)، وهذا يحسّن الربحية على المدى المتوسط والبعيد.

✓ الجودة وسياسة التنوع: فارتفاع المصاريف كثيراً ما يكون بسبب توظيف كوادر مؤهلة أو التوسع في فروع ذات إيرادات أعلى، ما يحفّز نمو مداخل البنك في مراحل لاحقة.

✓ قيمة المصاريف الإدارية: المصاريف المرتفعة قد تدلّ على تطبيق برامج إدارية ورقابية بصورة ديناميكية، أو أنّ البنك يخوض في عمليات تسويقية توسّعية، تؤدي إلى ارتفاع الحصة السوقية للبنك وبالتالي زيادة الأرباح.

✓ توجهات البنوك: قد تقوم البنوك بتوسيع خدماتها وتدخل بذلك أسواقاً جديدة وتفتح فروعاً جديدة، وتحمّل حينئذ مصاريف تشغيلية إضافية مؤقتة، وبالمقابل تترجم هذه المصاريف إلى أرباح أكثر استدامة على المدى الطويل.

3.5 التوصيات المقترحة:

انطلاقاً من نتائج تحليل مختلف نماذج الدراسة، وبعد تحليل الوضع التنافسي والتركّز المصرفي والربحية في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، يمكن تقديم بعض التوصيات الموجهة لكلا الطرفين، بهدف زيادة الربحية وتحسين التنافسية المصرفية، إضافة إلى تعزيز كفاءة النظام المصرفي بشكل عام على المدين المتوسط والبعيد:

1.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في الأردن:

على ضوء نتائج الدراسة الخاصة بالبنوك الأردنية، فيما يلي بعض التوصيات التي قد تكون مناسبة حسب الرؤية الذاتية والموضوعية للموضوع:

1. تقليل التركيز المصرفي وتعزيز التنافسية بالمقابل، ويتم ذلك من خلال:

✓ ضرورة إعادة هيكلة السوق المصرفي -ولو نسبياً- للحدّ من التركيز المصرفي، وبالتالي تفادي سيطرة البنوك الكبرى، بما يضمن توزيعاً أكثر توازناً للأصول والقروض والودائع بين الفاعلين في السوق، وتفادي النفوذ الاحتكاري لبعض البنوك على المدى الطويل.

✓ التشجيع على دخول بنوك جديدة سواء محلية أو أجنبية -بالإضافة إلى الناشطة حالياً- أو دعم البنوك الصغيرة والمتوسطة لتنافس بشكل أفضل، وتشجيعها كذلك على استقطاب الودائع من خلال تطوير وتنويع المنتجات الادّخارية ومصادر التمويل، وبالتالي تخفيض درجة التركيز المصرفي وتحسّن الظروف التنافسية عموماً.

✓ تشديد الرقابة على الممارسات الاحتكارية لبعض البنوك سيما الكبيرة منها، وربط السياسات الرقابية بأداء البنوك الفعلي لا بحصتها السوقية فقط.

✓ يُستحسن وضع آليات لمراقبة سلوك البنوك المسيطرة على الودائع، لضمان توجيه تلك الموارد المالية نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة، لا الاحتفاظ بها أو استثمارها في قنوات محدودة.

✓ مراقبة وتتبع المخاطر النظامية الناجمة أساساً عن تركّز الودائع لدى عدد محدود من البنوك.

✓ تعزيز شفافية السوق والمنافسة، بتمكين البنوك الناشئة والصغيرة الحجم أو الأقل تركّزاً من النفاذ إلى فئات جديدة من المقترضين، بالإضافة إلى تحسين معايير الإفصاح وتعزيز ثقة العملاء.

✓ العمل على تعزيز المنافسة في سوق الودائع، على اعتبارها المحرك الرئيسي للأصول وبالتالي القروض.

2. تحسين كفاءة التمويل والتحكّم أكثر في التكاليف سيما التمويلية، نظرا للعلاقة السلبية لتكاليف التمويل على الربحية، من خلال تنويع مصادر التمويل، تحسين شروط الاقتراض، بالإضافة إل تقليل الاعتماد على التمويل المكلف والتفاوض على مصادر تمويل أرخص (سندات منخفضة التكلفة أو ودائع) وتحسين إدارة السيولة.
3. رفع كفاءة التشغيل والإدارة، من خلال الاستثمار في التحوّل الرقمي والخدمات الالكترونية الحديثة، بهدف تقليل النفقات التشغيلية من جهة وزيادة فعالية الخدمات المقدّمة بالمقابل. كما أنّ البنوك بحاجة إلى تطوير القدرات البشرية لديها من خلال التدريب والتحفيز المهني.
4. تحسين إدارة رأس المال الثابت، نظرًا لأنّ رأس المال الثابت لم يكن معنويًا، يُنصح بمراجعة جدوى الأصول الثابتة الحالية ومدى مساهمتها في توليد العوائد.
5. تشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية، لجذب شرائح جديدة من العملاء، بما يعزز القوة السوقية دون حدوث زيادة كبيرة في التكاليف. بالإضافة إلى دعم البنية التحتية المصرفية للخدمات الالكترونية.
6. نظرًا لأن المنافسة احتكارية، فإنّ العمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية من شأنه تحسين تجربة العميل، ما يعتبر في ذاته ميزة تنافسية حقيقية للبنك. إضافة إلى تسريع الخدمات، وتقديم حلول تمويل حديثة ومبتكرة، وتطوير مختلف التطبيقات البنكية.
7. ينبغي على الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي) تشجيع المنافسة في سوق الإقراض من خلال تحفيز البنوك الصغيرة الحجم والمتوسطة، وكذلك توفير أدوات دعم تخفّف من تأثير تكاليف التشغيل والتمويل على الربحية.
8. تحسين التمايز أو الاختلاف في المنتجات، ففي سوق تنافسي، يُعتبر الابتكار وتقديم خدمات مالية جديدة وفريدة من نوعها مؤشرا مهما لتمييز البنك عن غيره.
9. الاستفادة من التأثير الايجابي لتركز الأصول (CR_3A)، من خلال دعم الشراكات أو التكتلات البنكية، لأنّه قد يعزّز الكفاءة، شرط ألا يضرّ بالتنافسية المصرفية أو العدالة السوقية.
10. مراقبة تأثير العمر البنكي، نتيجة التأثير السلبي لمتغير العمر على الربحية، فالبنوك العريقة في العمل المصرفي بحاجة أن تُراجع نماذج أعمالها لتساير السوق وتتماشى والتطورات المستجدة لتحقيق ربحية عالية.

2.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في قطر:

حسب ما أشارت إليه نتائج الدراسة الخاصة بالبنوك القطرية، فيما يلي بعض التوصيات التي نراها مناسبة حسب رؤيتنا للموضوع:

1. تحسين كفاءة التشغيل وتنويع مصادر التمويل لتخفيض تكاليف التشغيل، وتقليل الاعتماد على التمويل المكلف.
2. بعدما أظهرت النتائج أن الربحية في قطر ترتبط بشكل أكبر بتكاليف التمويل والتشغيل بالإضافة إلى حجم البنك، فمن الأفضل التركيز على الكفاءة التشغيلية أكثر من الحصة السوقية للبنك، لذا، يجب تعزيز سياسات داخلية على مستوى البنوك من شأنها تحسين الأداء الداخلي من جهة والابتكار في الخدمات، بدلاً من التركيز فقط على التوسع أو السيطرة السوقية.
3. دعم الابتكار المالي والتحول الرقمي، من خلال استغلال البنية التحتية المتطورة في قطر، وتوظيفها لدعم الرقمنة بالإضافة إلى التكنولوجيا المالية (FinTech)، بهدف تحسين كفاءة العمليات وتعزيز التنافسية ورفع مستوى الخدمة المقدمة.
4. إعادة النظر في توزيع رأس المال الثابت، إذ أنّ التأثير غير المعنوي لتكلفة رأس المال الثابت على الربحية، يشير إلى أنّ هناك إمكانية لتحسين استغلال الأصول الثابتة، أو ربما إعادة توزيع الاستثمارات نحو أصول أكثر إنتاجية وربحية.
5. تعزيز الشفافية والإفصاح، فدراسة محدّات الربحية بيّنت أنّ السوق القطري منظّم ومتوازن نسبياً، وعليه فإنّ تعزيز الإفصاح المالي يزيد من ثقة العملاء والمستثمرين، ويعزّز تنافسية البنوك.
6. عمومًا في قطر، النتيجة تستدعي مراجعة السياسات التنظيمية نتيجة التداخل بين تركّز الأصول والقروض ودرجة أقلّ الودائع، لأنّ هذه العلاقة تعكس القوّة المفرطة للبنوك الكبيرة في السوق. إضافة إلى تشجيع البنوك الأخرى على ولوج سوق الإقراض للتخفيف من مخاطر التركّز.
7. البحث عن فرص لتعزيز المنافسة، وهذا من خلال مراجعة تراخيص الاندماج وفرص دخول منافسين جدد محليين وأجانب إلى السوق المصرفي القطري، بهدف منع علاقة التركيز المتبادل التي تعكس هيمنة البنوك الكبرى.
8. تحسين أدوات إدارة المخاطر، من خلال تطوير بعض النماذج التنبؤية للربحية وكذا تقييم الأداء البنكي، مع ربطها بمحدّات السوق والمخاطر التشغيلية والتمويلية التي تواجهها. بالإضافة إلى تطوير حلول أو أنظمة من شأنها التقليل من مخاطر العلاقة بين الأصول والودائع والقروض من خلال دعم المنافسة والشفافية في السوق ككل.

9. بسبب الوضع الاحتكاري للسوق، نوصي بـ:

- ✓ ضبط القوة التسعيرية: لأنّ القدرة على تمرير التكاليف إلى الأسعار بسهولة قد يضرّ بالمستهلكين، لذلك يُستحسن وضع تنظيمات لحماية العملاء من الأسعار المرتفعة وغير العادلة.
- ✓ تشجيع التنوع المالي: من خلال تنوع مصادر الدّخل والخدمات البنكية لأنّ ذلك يُحسّن الربحية.
- ✓ دعم برامج الحوكمة والمساءلة: لأنّه في سوق احتكاري، الشفافية ضرورية لتفادي الاستغلال وكذا تعزيز ثقة العملاء.
- ✓ ضبط مستوى الاستثمار الرأسمالي للبنوك المسيطرة، مع الحفاظ على قدرتها في تمويل الاقتصاد القطري.

3.3.5 توصيات مشتركة للطرفين:

دائماً، وعلى ضوء النتائج المحصّل عليها، هناك بعض التوصيات الموجهة للطرفين الأردني والقطري معاً، هدفها تحسين ربحية وتنافسية البنوك في القطاعين، أهمّها:

1. في مجال البيانات المالية وتحليلها، نوصي الطرفين ببناء نماذج داخلية على مستوى البنوك، لتحديد مواطن الخلل والسلامة ولتقييم الأداء بشكل مستمر.
2. تعزيز التعاون الإقليمي، إضافة إلى تبادل الخبرات بين البنوك الأردنية والقطرية في مجال التحول الرقمي وكفاءة التشغيل، وعقد شراكات بين البنوك في البلدين.
3. نوصي كذلك البنوك في البلدين، بتوجيه الاستثمار البنكي نحو مشاريع التنمية المستدامة، لتعزيز مكانة البنك وربحيته في الأجل الطويل، مع تحسين صورة البنك، وهذا في إطار الاستدامة.
4. أما في مجال تنوع المنتجات والخدمات، فنوصي البنوك في البلدين بتقديم منتجات مالية مبتكرة تتماشى والتطورات الحاصلة في شتى الميادين، وتلائم الفئات غير المخدومة، ما يساهم في توسيع قاعدة العملاء وتحسّن الربحية على المدى الطويل كذلك.
5. وبغرض تعزيز ربحية البنوك عموماً نوصي بـ:

- ✓ التحكم أكثر في تكاليف التمويل، والعمل على تقليلها، لما لها من أثر إيجابي مباشر وواضح على الربحية، وذلك بتنوع مصادر التمويل والاعتماد على تمويل منخفض التكلفة (مثل القروض من البنك المركزي أو سوق رأس المال).

✓ الاستفادة من المصاريف التشغيلية بتحويلها إلى فرص للتطور والنمو، لأنّ تعزيز الإنفاق التشغيلي الفعال سيُحسّن الربحية، بالتركيز على مشاريع حديثة أكثر كفاءة وتجذب عملاء جدد.

6. يتوجّب على البنوك في كلا البلدين التركيز على تحسين الكفاءة الداخلية للبنوك، وتنويع المنتجات المالية بدلاً من الاعتماد على الحصة السوقية أو التسعير، إضافة إلى تعزيز الشمول المالي والرقمنة كمسارين استراتيجيين للنمو المستدام.

4.5 صعوبات الدراسة:

في ختام هذه الدراسة ندرج أهم الصعوبات التي واجهتها الباحثة عند جمع وتحليل البيانات، لعلّ من أبرزها ما يلي:

1. صعوبة اختيار البلدان العربية محلّ الدراسة، ففي البداية كان مقرراً إدراج الجزائر لكن نتيجة صعوبة الحصول على البيانات المالية المفصّلة للبنوك الجزائرية وكونها غير مبوبة أحياناً، كان من الصعوبة الحصول على بيانات الدراسة.

2. عدم وجود مقياس محدّد للتنافسية، وقد تم الاعتماد على ربحية البنك إضافة إلى اعتماد نسب التركز المصرفي المختلفة كمتغيرات تابعة، لارتباطها بالتنافسية المصرفية سيما على مستوى القطاع ككل.

3. صعوبة تحديد وضبط المتغيرات المستقلة أو التفسيرية التي تمّ ادراجها في النماذج المدروسة.

4. تعدّر الاعتماد على الإيرادات الكلية (TR)، كمتغير تابع بدلاً من الربحية، نتيجة الاختلاف بين البنوك الأردنية والقطرية في طبيعة عملها ومسمّياتها وكيفية حسابها.

5. تعدّر الحصول على البيانات المالية السنوية الواردة في الميزانيات العامة وقوائم الدخل، الخاصة بفروع البنوك الأجنبية الناشطة في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، لذلك تمّ إقصاؤها من هذه الدراسة والاكتفاء فقط بالبنوك المحلية التي تمثّل النسبة الأكبر في كلا السوقين، وتعتبر بوزنها في السوق المصرفي -سواء في الأردن أو قطر- عينة ممثلة لمجتمع البنوك المدروسة.

6. بالنسبة للبنوك الإسلامية الأردنية الثلاثة -المحلية-، فقد تم استثنائها لاختلاف طبيعة عملياتها واختلاف طرق حساب بعض القيم الضرورية في هذه الدراسة.

5.5 آفاق الدراسة المستقبلية والمواضيع المقترحة:

إنّ البحث في المنافسة والربحية في القطاع المصرفي العربي عموماً، يفتح المجال أمام عدة آفاق بحثية مستقبلية ومواضيع مرتبطة لتعزيز الفهم الأعمق لبنية السوق وسلوك البنوك. فيما يلي أهم الآفاق البحثية والمواضيع المقترحة:

1.5.5 آفاق البحث المستقبلية:

1. إجراء تحليل ديناميكي للمنافسة عبر الزمن، من خلال دراسة مدى تغير الوضع التنافسي بعد تطبيقات معينة أو خلال فترات معينة، كمقارنة مستوى المنافسة ما قبل/بعد كورونا، أو ما قبل/بعد التحول الرقمي للبنوك العربية.

2. تقييم الظروف التنافسية حسب نوع البنك، كإجراء مقارنة في مستوى المنافسة والربحية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، أو دراسة البنوك الكبيرة الحجم مقابل البنوك الصغيرة أو حديثة التأسيس في العمل المصرفي.

3. تنوع متغيرات النموذج أو إضافة متغيرات تفسيرية أخرى في ذات النموذج مثل ليشمل محدّدات أخرى إضافية للربحية، مثل نسبة القروض المتعثرة، جودة الأصول، الكفاءة التشغيلية، الابتكار الرقمي، نسبة القروض للأصول، نسبة حقوق الملكية للأصول.

4. تغيير المتغير التابع إلى الإيرادات الاجمالية TR، لتحديد الوضع التنافسي بدقّة، خصوصاً إذا كانت قيمة H-statistic من نموذج P-R سالبة.

2.5.5 مواضيع مقترحة في ذات السياق:

تماشياً مع موضوع الدراسة الحالية، فيما يلي بعض المواضيع المقترحة للدراسات المستقبلية:

1. دراسة العلاقة بين التنافسية والابتكار المالي:

✓ أثر الابتكار المصرفي والتحول الرقمي على واقع الظروف التنافسية للبنوك العربية.

2. العلاقة بين مخاطر السوق والمنافسة والربحية:

✓ أثر درجة المخاطرة البنكية على واقع المنافسة.

✓ أثر المنافسة على جودة المحافظ الائتمانية.

3. دور السياسات التنظيمية في ضبط الوضع التنافسي للبنوك:

✓ أثر التشريعات الرقابية على مستوى المنافسة المصرفية.

✓ سياسة تحرير القطاع المصرفي ودورها في تحديد مستوى المنافسة المصرفية.

4. تحليل هيكل السوق من ناحية المنافسة والتركز المصرفيين باستخدام نماذج أخرى بديلة مثل Lerner Index أو Boone Indicator لتأكيد نتائج أو مقارنته مع نموذج P-R.

5. الكفاءة المصرفية في ظل المنافسة:

✓ تحليل العلاقة بين الكفاءة التشغيلية والتمويلية للبنوك ومستوى المنافسة.

6.5 خاتمة الفصل الخامس:

وُفّرت نتائج هذه الدراسة فهماً أعمق لطبيعة المنافسة المصرفية في كلٍّ من الأردن وقطر، وذلك من خلال تحديد هيكل المنافسة السائد في كلا السوقين، ففي حين تنشط البنوك الأردنية في ظروف المنافسة الاحتكارية والتركز المصرفي المرتفع، تعاني نظيرتها القطرية من تركّز مصرفي شديد ما قابله ظروف احتكارية. علاوةً على ذلك، فقد سعت الدراسة في فصلها الأخير إلى إبراز محدّدات الربحية والتركّز المصرفي، والتي كان أهمّها التكاليف التي تتحمّلها البنوك بمختلف أنواعها إضافة إلى بعض العوامل التفسيرية الأخرى.

وتُبرز هذه النتائج، الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في السوقين الأردني والقطري، بهدف تحسين الربحية وتعزيز الكفاءة والمرونة، إضافة إلى ضرورة مراجعة السياسات التنظيمية التي تقيّد المنافسة، كما أن التشجيع على دخول بنوك ومؤسسات مالية جديدة للسوق، قد يكون كفيلاً بتنشيط الوضع التنافسي للسوقين، وتعزيز التكامل المالي والمصرفي بين البلدين من خلال تبادل الخبرات، وكذا توحيد بعض المعايير الرقابية، ستخطو البنوك خطوة جدّ هامة نحو بناء نظام مصرفي أكثر قوة واستدامة في المنطقة، بما يعزّز من الوضع التنافسي للقطاع المصرفي العربي ككل.

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية؛
2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية؛
3. المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك محل الدراسة والبورصات والهيئات الرسمية.

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

1.1 قائمة الكتب:

1. إتييم، بهجت. م. أ. (2006). الاقتصاد الجزئي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى. الاسكندرية: مركز المناهج.
2. باخمزة، أ. س. (1994). اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى. جدة، السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع.
3. الخصاونة صالح. (1997). المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها، المجلد الأول. عمان، الأردن: الجمعية العلمية الملكية.
4. خليل، ن. م. (1998). الميزة التنافسية في مجال الأعمال. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية.
5. الزعبي، بشير. (1997). المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها، المجلد الأول. عمان، الأردن.
6. طارق الحاج، وحسن فليح. (2009). الاقتصاد الإداري. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. عبد الله، ع. ج. (1999). التحليل الاقتصادي الجزئي. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.
8. عمر، ح. (1996). الموسوعة الاقتصادية. مصر: دار الفكر العربي.
9. فريد النجار. (2000). المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
10. كلارك، ر. (1994). اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
11. مصطفى أحمد حامد رضوان. (2011). التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية.
12. المعماري، ع. أ. (2020). اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار وائل النشر والتوزيع.

2.1 قائمة أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

13. بن الطاهر، ع. (2021-2022). أثر هيكل السوق وسلوك المؤسسات على أداء القطاع دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي. بسكرة، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.

14. بوسنة، م. ر. (2016). تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي. جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية.
15. الصمادي، ب. ع. (2000). كفاءة الجهاز المصرفي الأردني خلال فترة التصحيح الاقتصادي 1989-1998. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.
16. طارق المحيسن. (2006). أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني: دراسة قياسية (1979-2004). رسالة ماجستير في الاقتصاد. الأردن: جامعة مؤتة.
17. مفتاح، ح. (2018). أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر بسكرة.
18. ملكاوي، أ. (2001). أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. أكاديمية السادات، مصر.

3.1 قائمة المجالات والمقالات:

19. أسامة سنوسي، وفاطمة محبوب. (2020). تحليل العلاقة بين هيكل السوق والأداء: دراسة حالة الصناعة التأمينية في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 4، 102-130.
20. جمعية البنوك في الأردن. (2024). القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية. مجلة البنوك في الأردن، العدد 1، المجلد 44.
21. الصمادي، س.، زريقات، ز.، وبن شايب، م. (2013). تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000-2009. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 1، الصفحات 97-118.
22. غازي عبد المجيد الرقيبات. (يونيو، 2015). محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية. المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، عدد 1، الصفحات 307-334.
23. فيصل غازي فيصل. (2020). استعمال نموذج Panzar-Rosse لقياس المنافسة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال أسلوب Panel Data للفترة 2011-2017. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 46، الصفحات 93-112.

24. لعلام، ل.، وغوفي، ع. (2019). تحليل هيكل السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، 392-412.
25. محمد رضا بوسنة. (جوان، 2017). تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Panzar-Rosse. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، الصفحات 32-52.
26. مفتاح، ح (2018). تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية. مجلة آفاق للعلوم، العدد الثاني عشر، المجلد 5، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 237-251.
27. منى لطفي بيطار، ومصطفى حسان مرتضى. (سبتمبر، 2022). أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 3، الصفحات 441-476.
28. ناصر الدين، زينا. (2018). تحميل الميزة التنافسية في المصارف السورية باستخدام المؤشرات الذاتية (دراسة مقارنة بين المصرف التجاري السوري ومصرف سورية والمهجر. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 40، العدد 5.
- 1.1 قائمة التقارير المختلفة:**
29. جمعية البنوك في الأردن. (2010). تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010). عمان، الأردن.
30. جمعية البنوك في الأردن. (2022). أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022. عمان، الأردن.
31. جمعية البنوك في الأردن. (2023). التقرير السنوي الخامس والأربعون. عمان، الأردن.
32. الصادق، ع. (1999). القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، العدد الخامس. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
33. عيسى الغزالي. (2003). تقرير التنافسية العربي. المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
34. قندح، ع. ش. (2003). تأثير اتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية (1995-2001). الدوحة: مصرف قطر المركزي.
35. المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية. (2002). التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، (ورشة عمل). عمان، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات.

5.1 قائمة المداخلات:

36. عطوي، س. 22 و 23 نوفمبر (2011). تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج ال scp. مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
37. محسن، ز.، وبوخلالة، س. (25، 24 أبريل 2006). المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري. الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية. بشار، الجزائر، المركز الجامعي بشار.

6.1 مواقع الانترنت:

38. البنك المركزي الأردني. (2025, 01 28) (<https://www.cbj.gov.jo/Default/Ar>)
39. بورصة عمان. (2023). التقرير السنوي 2023. عمان، الأردن.
40. جمعية البنوك في الأردن، (s.d.). تقارير سنوية مختلفة .
41. مصرف قطر المركزي. (2020). تقرير الاستقرار المالي 2020. تم الاسترداد من <https://www.qcb.gov.qa>
42. مصرف قطر المركزي. (2021). تقرير الاستقرار المالي 2021. تم الاسترداد من <https://www.qcb.gov.qa>
43. مصرف قطر المركزي. (2024, 12 6) (Récupéré sur <https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/Background.aspx,6/12/2024>).
44. مصرف قطر المركزي. (2025, 03 6) (<https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/Background.aspx>, 6/03/2025).
45. (2024, 12 02) www.capitalbank.jo

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.2 قائمة الكتب:

1. Angelier, J. P. (1993). *Economie industrielle élément de méthode*. Alger: Office publications Universitaires.
2. Gujarati, D. N. (2003). *Essentials of Econometrics*, Forth Edition. McGraw-Hill Irwin, United States.
3. Jain, R. T., & Ohri, K. (2009). *Principles of economics*. New Delhi: V.K. Publications.
4. Johnson, G., Scholes, K., & Whittington, R. (2008). *Exploring Corporation Strategy: Text and Cases*, 8th Ed. New York: Prentice Hall.
5. Mankiw, N. G. (2021). *Principles of Economics* (9 th Edition). Cengage Learning.
6. Mc Connell, R. C., Brue, L., & Campbell, R. (2004). *Microeconomics: principles, problems, and policies*. New York: Mc Graw: Hill, Irwin.
7. Perloff, J. M. (2020). *Microeconomics theory and applications with calculus*, Fifth edition. USA: Pearson.
8. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. (2010). *Economics* 19th ed. McGraw-Hill Education: McGraw-Hill Education.
9. Stimson, J. R., Stough, R., & Roberts, H. (2006). *Regional economic development: analysis and planning strategy*, 2nd Ed. New York: Springer Berlin Heidelberg.

2.2 قائمة أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

10. Hashem, A. N. (2006). Competitive Conditions in the Jordanian Banking Sector: An empirical Study. Unpublished master research. Amman: Jordan University.

3.2 قائمة المجلات والمقالات:

11. Abu Khalaf, B., Yaseen, H., & Omet, G. (2015, July). The Evolution of Bank Competition: Have Conditions Changed in the Jordanian Banking Sector? *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 5, No.3*, pp. 100-107.
12. Aktan, B., & Masood, O. (2010). The State Of Competition of the Turkish Banking Industry: An Application of the Panzar-Rosse Model. *Journal of Business Economics and Management*, 11(1), pp. 131-145.
13. Al-Mutairi, A. K., & Al-Omar, H. A. (2009). Competition in the Kuwaiti banking sector. *Arab Journal of Administrative Sciences*, vol. 16, No.2, pp. 323-334.
14. Altunöz, U. (2016). Empirical Analysis of Competition Dynamics by Competition Determination Approaches: Turkish Banking Sector for 1997- 2014. *Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Çankırı Karatekin University*.
15. Apergisa, N., & Polemisb, M. L. (2016). Competition and efficiency in the MENA banking region: a non-structural DEA approach. *Applied Economics*, Vol. 48, No. 54, pp. 5276-5291.

16. Athanasoglou, P., Brissimis, S., & Delis, M. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121–136.
17. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank concentration, competition, and crises: first results. *Journal of banking and finance*, 30(5), 1581–1603.
18. Benzid, Y., & Chermat, I. (2023). Market Concentration Metrics and their impact on banking Competitiveness: A Comprehensive Analysis. *Journal of Studies in Economics and Management*, Volume 06, Number 02.
19. Bikker, J. A., & Haaf, K. (2002). Competition, Concentration and Their Relationship: An Empirical Analysis of the Banking Industry. *Journal of Banking & Finance* 26(11), pp. 2191–2214.
20. Bresnahan, Timothy. F. (1982). The oligopoly solution concept is identified. *Economics Letters*, 10(1–2), 87–92.
21. Budiwibowo, A. (2009). Competitiveness of the Indonesian Construction Industry. *Journal of Construction in developing Countries*, vol. 14. No. 1.
22. Casu, B., & Girardone, C. (2006). Bank Competition, Concentration and Efficiency in the Single European Market. *Manchester School, University of Manchester*, 74(4), 441–468.
23. Claessens, S., & Luc, L. (2004). "What Drives Bank Competition? Some International Evidence". *Journal of Money, Credit and Banking*. 36(3), pp. 563–583.

24. Deltuvaite, V., & Gižiene, V. (2007). Competition, Concentration, Efficiency, and Their Relationship in the Lithuanian Banking Sector. *Economics and Management*, pp. 188–201.
25. Deltuvaite, V., & Vasklaitis, V. (2007). Competition, Concentration, efficiency and their relationship in the Lithuanian banking sector. *Taikomoji Ekonomika: sisteminiai Tyrimai*.1. ISSN 1822-7996.
26. Duncan, D., & Langrin, R. (2004, March). Testing for Competition in the Jamaican Banking Sector: Evidence from Bank Level Data. *Southwestern Journal of Economics*, Vol. VI, No.1.
27. Farrell, J., & Shapirs, C. (1990). Horizontal Mergers: An Equilibrium Analysis. *The American Economic Review*, 80(1), 107–126.
28. Gasaymeh, A. S., Zulkefly, A., Mariani, A., & Jusoh, M. (2014). Competition and Market Structure of Banking Sector: A Panel Study of Jordan and GCC Countries. *Journal Ekonomi Malaysia* 48(1), pp. 23–34.
29. Goldberg, L. G., & Rai, A. (1996). The structure–performance relationship for European banking. *Journal of Banking and Finance*, 45–71.
30. Gunalp, B., & Celik, T. (2006). Competition in the Turkish banking industry. *Applied Economics*, 38, pp. 1335–1342.
31. Hamza, H., & Kachtouli, S. (2014). Competitive conditions and market power of Islamic and conventional commercial banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research* Vol. 5 No. 1, pp. 29–46.

32. Hashem, A., Ayoub, F., & Bani Ata, H. (2015). Corporate Governance and Bank Competition Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange over the Period (2001–2014). *Asian Journal of Finance & Accounting*, Vol. 7, No. 2.
33. Malini, H., & Putri, N. A. (2020). Competitiveness and Market Concentration of Islamic Banking Industry: a Comparison Study between Indonesia and Malaysia. *Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business*, Sijdeb, 4(3), pp. 175–190.
34. Memić, D. (2015, March). Banking Competition and Efficiency: Empirical Analysis on the Bosnia and Herzegovina Using Panzar–Rosse Model. *Business Systems Research*, Vol. 6 No. 1, pp. 72–92.
35. Mensi, S. (2010). Measurement of competitiveness degree in Tunisian deposit banks: an application of the Panzer and Rosse model. *Panoeconomicus*, 2, pp. 189–207.
36. Molyneux, P., & Forbes, W. (1995). Market Structure and Performance in European Banking. *Applied Economics* 27(2), pp. 155–159.
37. Mostak, A. (2012). Market structure and performance of Bangladesh banking industry: A panel data analysis, *Bangladesh development studies*, Vol xxxv, No .3. *Bangladesh development studies*, Vol xxxv, No .3.
38. Murjan, W., & Ruza, C. (2002). The competitive nature of the Arab Middle Eastern banking markets. *International Advances in Economics*, 3, pp. 267–275.

39. Nathan, A., & Neave, E. (1989). Competition and Contestability in Canada's financial system: empirical results. *Canadian Journal of Economics*, 22(3), 576-594.
40. Panzar, J. C., & Rosse, J. (1987). Testing for "Monopoly" Equilibrium. *Bell Journal of Economics*, RAND Corporation, 18(2), 439-456.
41. Panzar, J. C., & Rosse, J. (1987). Testing for "Monopoly" Equilibrium. *Journal of Industrial Economics*, 35(4), 443-456.
42. Rasiah, D. (2010). Review of literature and theories on determinants of commercial bank profitability. *Journal of Performance Management*, pp. 23-49.
43. Repon, M. A., & Islam, K. Z. (2016). Competition and Concentration in Bangladeshi Banking Sector: An Application of Panzar-Rosse Model. *Journal of Finance & Banking Studies* 5 (1), pp. 16-29.
44. Sekmen, T., Akkus, O., & Siklar, I. (2015). Competitive Conditions in the Turkish Banking Systems. *Journal of Business, Economics & Finance*, Volume: 4 Issue: 1.
45. Shaffer, S. (1993). A Test of Competition in Canadian Banking. *Journal of Money, Credit, and Banking*, 25(1), 49-61.
46. Staikouras, C. K., & Fillipaki, A. K. (2006). Competition and Concentration in the New European Banking Landscape. *European Financial Management*, Vol. 12, No. 3, pp. 443-482.

47. Uchida, H., & Tsutsui, Y. (2005). Has Competition in the Japanese Banking Sector improved. *Journal of Banking and finance*, 29, pp. 419–439.

4.2 قائمة التقارير المختلفة:

48. Al-Muharrami, S., Matthews, K., & Khabari, Y. (2006). *Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system*. Cardiff Business School, working paper series.
49. Bikker, J. A., & Spierdijk, L. (2008). How banking competition changed over time, DNB Working Paper No. 167. Amsterdam: Nederlandsche Bank.
50. Bikker, J. A., Spierdijk, L., & Finnie, P. (2006). Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing Competition in the Banking Industry. DNB Working Paper.
51. Bruderl, J. (2005). Panel Data Analysis. University of Mannheim.
52. Ceterlli, N. (2001). Does bank concentration lead to concentration in industrial sector? Federal Research Bank of Chicago.
53. Culahovic, B. (2006). Comparing competitiveness of the countries of former Yugoslavia. Faculty of Economics: University of Sarajevo.
54. Flanagan, R., Jewell, C., Ericsson, S., & Henricsson, P. (2005). *Measuring Competitiveness in selected Countries*. UK: The University of Reading.
55. Gischer, H., & Stiele, M. (2008). Competition tests with a Non-Structural Model: the Panzar-Rosse Method applied to Germany's Savings Banks. Working paper, Otto-von-Guericke-University (pp. 50–70.). Magdeburg: German Economic Review 10(1).

56. Hempell, H. S. (2002). Testing For Competition among German Banks. Discussion paper 04/02, Economic Research Center of the Deutsche Bundesbank.
57. Jason, A., & Walter, E. (2004). Efficiency and Competition in Canadian Banking. Bank of Canada Review.pp:33-45.
58. Linde, C. v. (1991). Dynamic International Oil Markets, Oil Market Developments and Structure 1860-1990. Springer Science, Dordrecht Netherlands.
59. Mamatzakis, E., Staikouras, C., & Koutsomanoli Fillipaki, N. (2005). Competition and concentration in the banking sector of the South Eastern European region (Electronic Version). Emerging Markets Review, 6, 192-209.
60. Manzini, A. O., & Gridley, J. (2006). Strategic Business Planning. American Management Association.
61. Porter, M. (1990). Competitive Advantages. New York: the free Press.
62. Rasche, A. (2008). The Paradoxical Foundation of Strategic Management. Germany: Physica-Verlag, Heidelberg.
63. Uiboupin, J. (2004). Effects of foreign banks entry on banks performance in the CEE countries. (pp. 1-44). Tartu University press order, No. 569.
64. United-Nations. (2001). Methodology for the Assessment of competitiveness of Selected Existing industries, Economic and social commission for Western Asia (ESCWA). New York.
65. Xiaoqing, F. (2009). Competition in Chinese Commercial Banking. Banking and Finance Review. University of Macau, China.

66. Yildirim, H., & Philippatos, G.C. (2003). Competition and contestability in central and eastern European banking markets (Electronic Version). Canada: Working paper. University of Saskatchewan.
67. Zulkhibri, M. A., Fadzlan, S., & Alifiah, M. (2007). Consolidation, Market Structure, and Competition in the Malaysian Banking Industry: Empirical Evidence from Malaysia.

5.2 قائمة المداخلات:

68. Bali, K., Ashim, K., & Ranjula, S. (2014, November). Competition, performance and portfolio quality in microfinance markets. Working paper. Uppsala University, Department of Economics, Sweden.
69. Shaffer, S. (1982). A Non-Structural Test for Competition in Financial Markets. Bank Structure and Competition, Conference Proceedings, hlm., pp. 225-243.
70. Świtała, F., Olszak, M., & Kowalska, I. (2013). Competition in commercial banks in Poland –analysis of Panzar-Rosse H-statistics. University of Warsaw Faculty of Management Working Paper Series 4.

6.2 مواقع الانترنت:

71. chandra, k. (2025, 01, 24). Market structure. Récupéré sur https://gcwk.ac.in/econtent_portal/ec/admin/contents/43_P18ECC101_2020121501040820.pdf
72. Issa, S., Girardone, C., & Snaith, S. (2025, 02 07). *Banking Competition and Convergence across Macro-Regions of MENA*. Récupéré sur University of Essex:

<https://repository.essex.ac.uk/28900/4/Issa-Girardone-Snaith%20QREF.pdf>

73. المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك محل الدراسة والبورصات والهيئات الرسمية:

1.3 البنوك الأردنية:

1. <https://www.bank-abc.com/world/Jordan>
2. www.ahli.com
3. www.ajib.com
4. www.arabbank.com.jo
5. www.bankaletihad.com
6. www.bankofjordan.com
7. www.cab.jo
8. www.capitalbank.jo
9. www.hbtf.com
10. www.investbank.jo
11. www.jcbank.com.jo
12. www.jkb.com

2.3 البنوك القطرية:

13. www.ahlibank.com.qa
14. www.alrayan.com
15. www.cbq.com.qa
16. www.dohabank.com.qa
17. www.dukhanbank.com
18. www.leshabank.com
19. www.qib.com.qa

20. www.qiib.com.qa

21. www.qnb.com.qa

3.3 البنوك المركزية والهيئات الرسمية:

22. <https://abj.org.jo> جمعية البنوك في الأردن.

23. <https://arabbanks.net> موقع بنوك عربية.

24. <https://uabonline.org> اتحاد المصارف العربية.

25. www.cbj.gov.jo البنك المركزي الأردني.

26. www.qcb.gov.qa مصرف قطر المركزي.

4.3 البورصات:

27. www.ase.com.jo بورصة عمان.

28. www.qe.com.qa بورصة قطر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	25.38537 (0.0000)	25.01495 (0.0000)	50.40032 (0.0000)
Honda	5.038390 (0.0000)	5.001495 (0.0000)	7.099270 (0.0000)
King-Wu	5.038390 (0.0000)	5.001495 (0.0000)	7.089062 (0.0000)
Standardized Honda	7.032253 (0.0000)	6.074343 (0.0000)	5.360121 (0.0000)
Standardized King-Wu	7.032253 (0.0000)	6.074343 (0.0000)	5.324662 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	50.40032 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

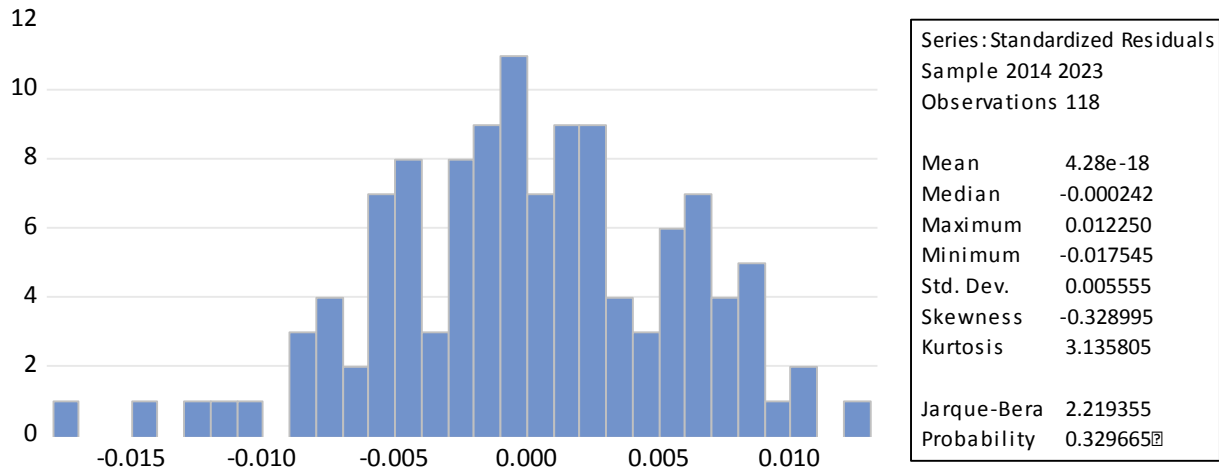
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.892570	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	50.810993	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.842528	6	0.0013



الملحق رقم (2): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	26.88885 (0.0000)	24.95055 (0.0000)	51.83940 (0.0000)
Honda	5.185446 (0.0000)	4.995053 (0.0000)	7.198700 (0.0000)
King-Wu	5.185446 (0.0000)	4.995053 (0.0000)	7.182933 (0.0000)
Standardized Honda	7.227941 (0.0000)	6.033936 (0.0000)	5.471521 (0.0000)
Standardized King-Wu	7.227941 (0.0000)	6.033936 (0.0000)	5.426811 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	51.83940 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

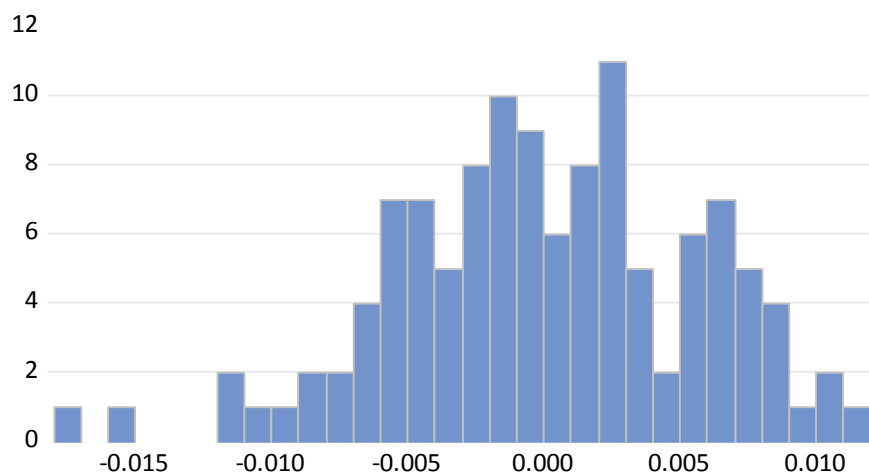
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.413319	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	55.125500	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	22.753518	6	0.0009



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	-8.22e-18
Median	-0.000141
Maximum	0.011997
Minimum	-0.017022
Std. Dev.	0.005577
Skewness	-0.304086
Kurtosis	3.074060
Jarque-Bera	1.845516
Probability	0.397422

الملحق رقم (3): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	19.60865 (0.0000)	38.27838 (0.0000)	57.88703 (0.0000)
Honda	4.428165 (0.0000)	6.186953 (0.0000)	7.506022 (0.0000)
King-Wu	4.428165 (0.0000)	6.186953 (0.0000)	7.558871 (0.0000)
Standardized Honda	6.288654 (0.0000)	7.401007 (0.0000)	5.841797 (0.0000)
Standardized King-Wu	6.288654 (0.0000)	7.401007 (0.0000)	5.879499 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	57.88703 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

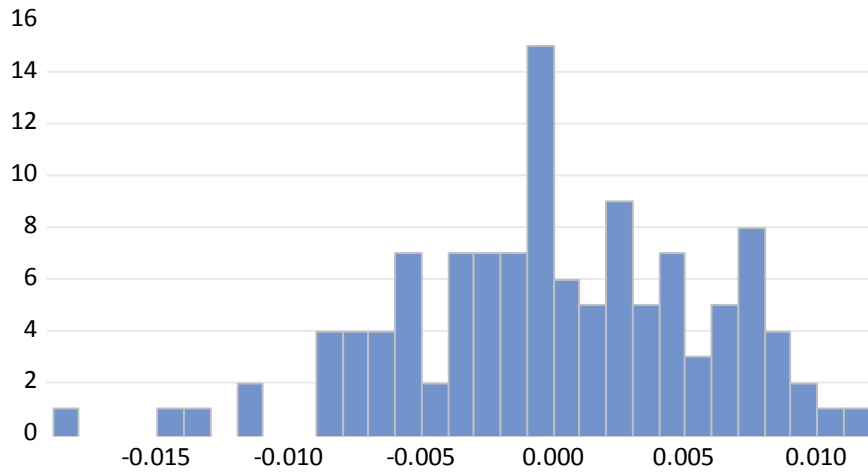
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.666196	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.165071	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	25.072405	6	0.0003



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	-3.19e-18
Median	-0.000243
Maximum	0.011817
Minimum	-0.018353
Std. Dev.	0.005695
Skewness	-0.384545
Kurtosis	3.084114
Jarque-Bera	2.942985
Probability	0.229583

الملحق رقم (4): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	12.71681 (0.0004)	0.003586 (0.9522)	12.72040 (0.0004)
Honda	3.566064 (0.0002)	0.059882 (0.4761)	2.563931 (0.0052)
King-Wu	3.566064 (0.0002)	0.059882 (0.4761)	2.635771 (0.0042)
Standardized Honda	5.411943 (0.0000)	0.494617 (0.3104)	0.172784 (0.4314)
Standardized King-Wu	5.411943 (0.0000)	0.494617 (0.3104)	0.274237 (0.3920)
Gourieroux, et al.	--	--	12.72040 (0.0006)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

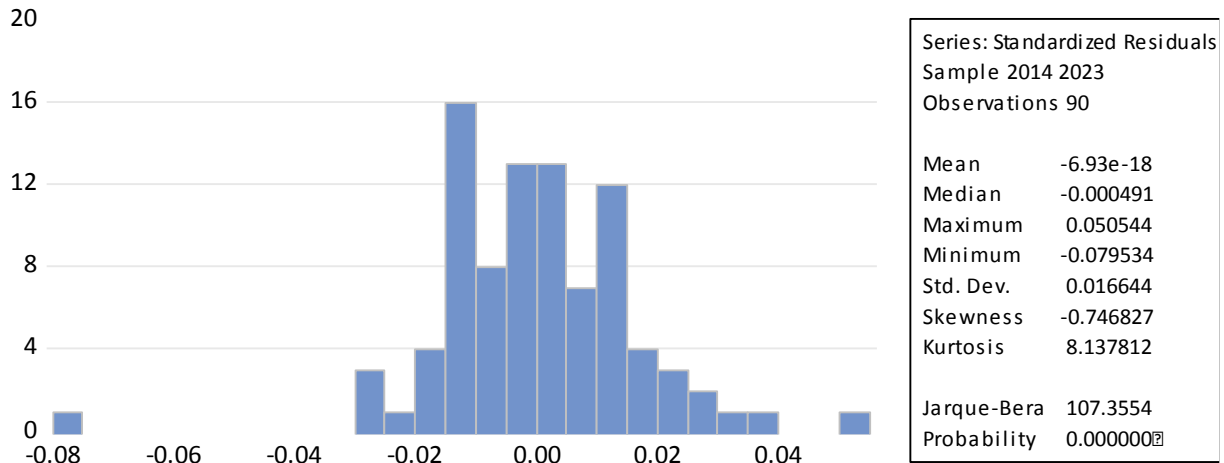
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.646957	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	58.818987	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (5): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	12.74919 (0.0004)	2.82E-07 (0.9996)	12.74919 (0.0004)
Honda	3.570601 (0.0002)	-0.000531 (0.5002)	2.524421 (0.0058)
King-Wu	3.570601 (0.0002)	-0.000531 (0.5002)	2.597629 (0.0047)
Standardized Honda	5.412498 (0.0000)	0.435595 (0.3316)	0.128247 (0.4490)
Standardized King-Wu	5.412498 (0.0000)	0.435595 (0.3316)	0.231016 (0.4087)
Gourieroux, et al.	--	--	12.74919 (0.0006)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

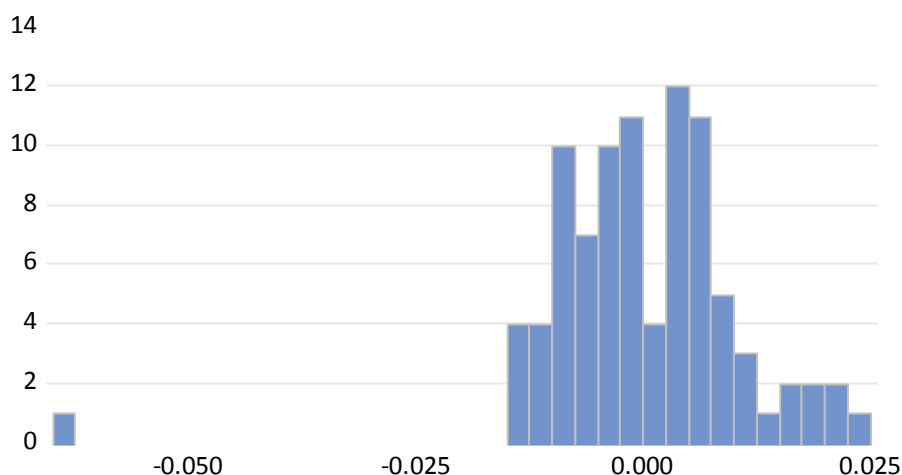
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.467707	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.919345	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.259215	6	0.0005



Series: Standardized Residuals
Sample 2014 2023
Observations 90

Mean -1.20e-18
Median -0.000877
Maximum 0.024423
Minimum -0.064649
Std. Dev. 0.011032
Skewness -1.909586
Kurtosis 14.59871

Jarque-Bera 559.1854
Probability 0.000000

الملحق رقم (6): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	12.89140 (0.0003)	0.044351 (0.8332)	12.93575 (0.0003)
Honda	3.590460 (0.0002)	-0.210598 (0.5834)	2.389923 (0.0084)
King-Wu	3.590460 (0.0002)	-0.210598 (0.5834)	2.467974 (0.0068)
Standardized Honda	5.432755 (0.0000)	0.224180 (0.4113)	-0.023259 (0.5093)
Standardized King-Wu	5.432755 (0.0000)	0.224180 (0.4113)	0.084566 (0.4663)
Gourieroux, et al.	--	--	12.89140 (0.0006)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

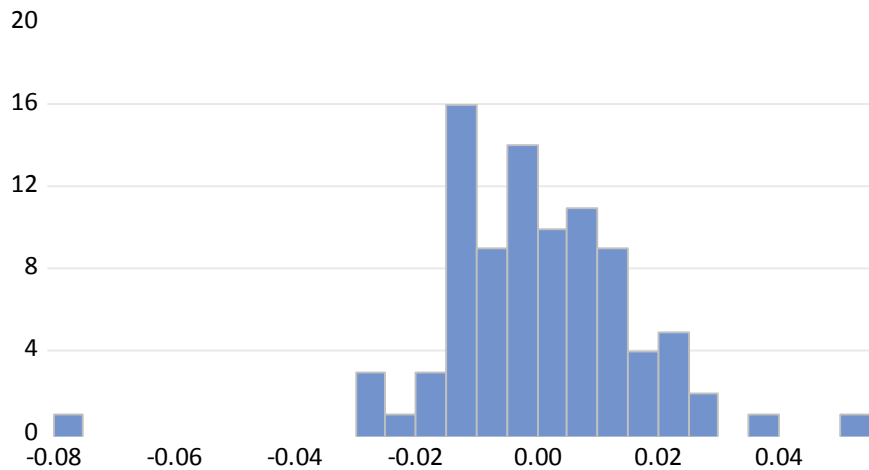
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.371520	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.432858	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (7): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك الأردنية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	25.02080 (0.0000)	45.65467 (0.0000)	70.67547 (0.0000)
Honda	5.002080 (0.0000)	6.756824 (0.0000)	8.314801 (0.0000)
King-Wu	5.002080 (0.0000)	6.756824 (0.0000)	8.366492 (0.0000)
Standardized Honda	6.078780 (0.0000)	7.477918 (0.0000)	6.029315 (0.0000)
Standardized King-Wu	6.078780 (0.0000)	7.477918 (0.0000)	6.078180 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	70.67547 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

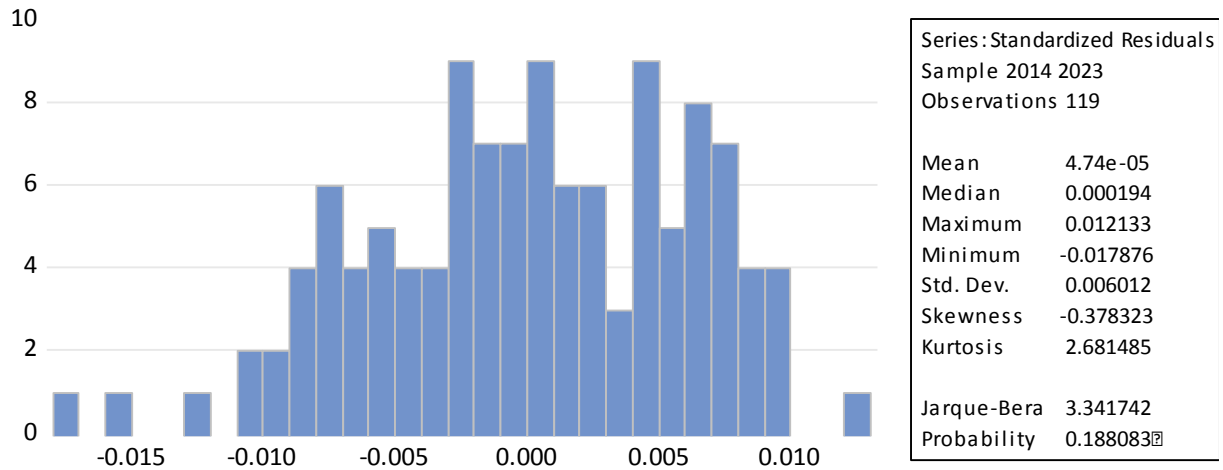
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.432204	(11,104)	0.0000
Cross-section Chi-square	45.748297	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.620189	3	0.6548



الملحق رقم (8): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك القطرية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	13.54106 (0.0002)	0.042421 (0.8368)	13.58348 (0.0002)
Honda	3.679818 (0.0001)	0.205963 (0.4184)	2.747662 (0.0030)
King-Wu	3.679818 (0.0001)	0.205963 (0.4184)	2.818750 (0.0024)
Standardized Honda	4.585332 (0.0000)	0.477138 (0.3166)	-0.057281 (0.5228)
Standardized King-Wu	4.585332 (0.0000)	0.477138 (0.3166)	0.032729 (0.4869)
Gourieroux, et al.	--	--	13.58348 (0.0004)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

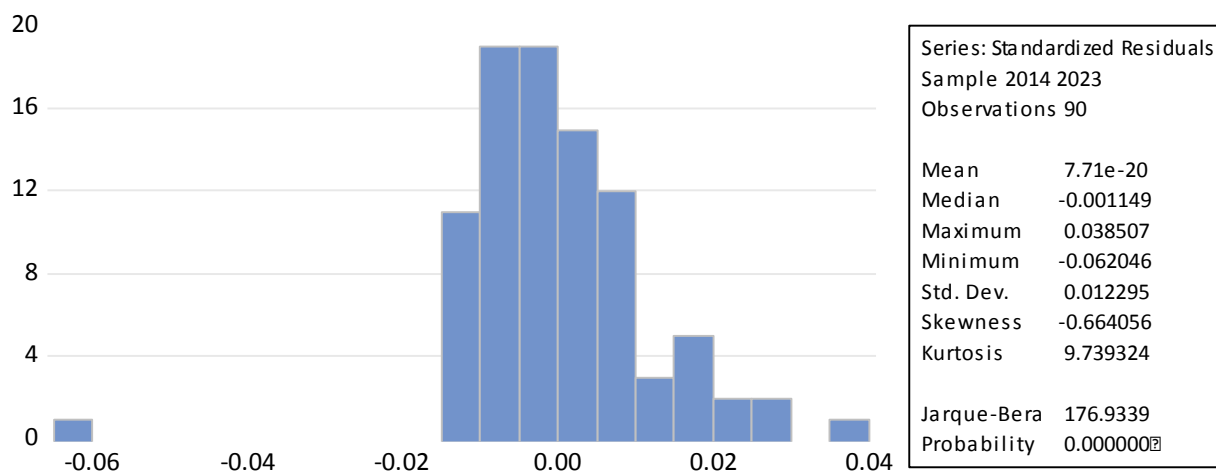
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.348918	(8,78)	0.0000
Cross-section Chi-square	45.133632	8	0.0000

Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.408129	3	0.0061



الملحق رقم (9): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز الأصول بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.089386 (0.1483)	551.7353 (0.0000)	553.8247 (0.0000)
Honda	-1.445471 (0.9258)	23.48905 (0.0000)	15.58716 (0.0000)
King-Wu	-1.445471 (0.9258)	23.48905 (0.0000)	16.45029 (0.0000)
Standardized Honda	-0.788111 (0.7847)	26.49917 (0.0000)	15.43678 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.788111 (0.7847)	26.49917 (0.0000)	16.38351 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	551.7353 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

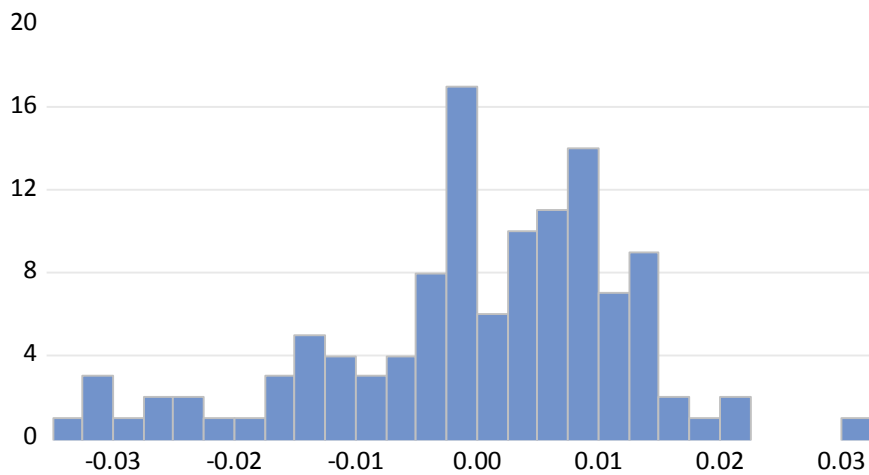
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.917189	(11,100)	0.0457
Cross-section Chi-square	22.580040	11	0.0202

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.051849	6	0.0018



Series: Standardized Residuals
Sample 2014 2023
Observations 118

Mean 2.29e-18
Median 0.001526
Maximum 0.030230
Minimum -0.032803
Std. Dev. 0.012315
Skewness -0.698937
Kurtosis 3.311758

Jarque-Bera 10.08528
Probability 0.006457

الملحق رقم (10): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز الأصول بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.138421 (0.0765)	567.3924 (0.0000)	570.5308 (0.0000)
Honda	-1.771559 (0.9618)	23.82000 (0.0000)	15.59060 (0.0000)
King-Wu	-1.771559 (0.9618)	23.82000 (0.0000)	16.47699 (0.0000)
Standardized Honda	-1.190995 (0.8832)	27.00214 (0.0000)	15.44894 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.190995 (0.8832)	27.00214 (0.0000)	16.43024 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	567.3924 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

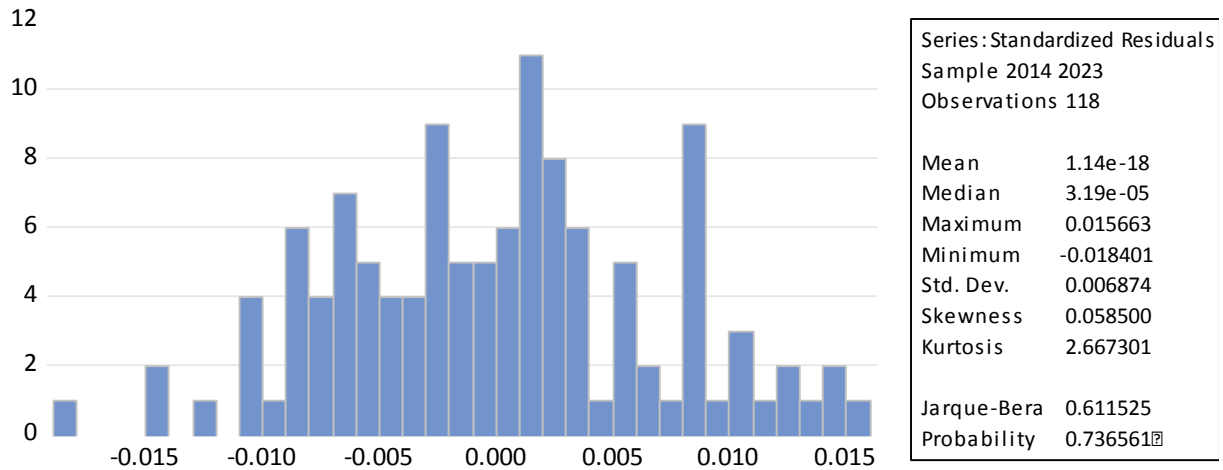
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	47.391048	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	215.544266	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	520.854225	6	0.0000



الملحق رقم (11): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز القروض بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.646548 (0.4213)	500.2764 (0.0000)	500.9229 (0.0000)
Honda	-0.804082 (0.7893)	22.36686 (0.0000)	15.24719 (0.0000)
King-Wu	-0.804082 (0.7893)	22.36686 (0.0000)	16.04831 (0.0000)
Standardized Honda	-0.019697 (0.5079)	25.36078 (0.0000)	15.04518 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.019697 (0.5079)	25.36078 (0.0000)	15.92615 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	500.2764 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

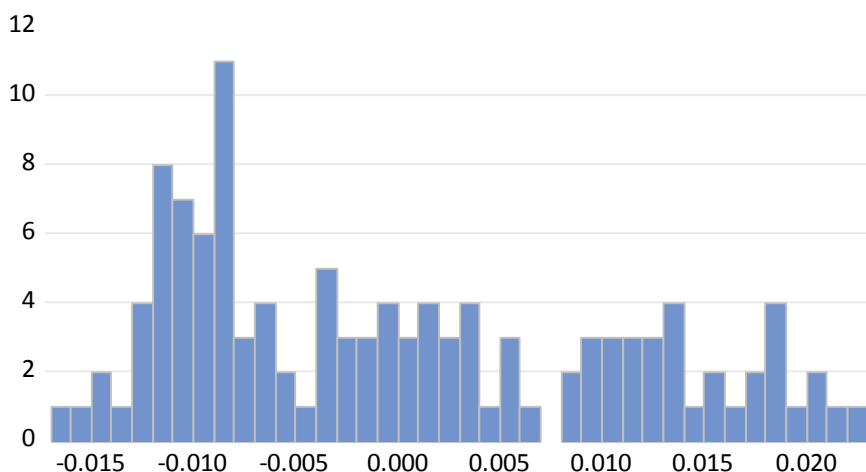
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	23.620618	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	151.093408	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	259.691408	6	0.0000



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	-1.73e-18
Median	-0.001788
Maximum	0.022551
Minimum	-0.016990
Std. Dev.	0.010569
Skewness	0.467544
Kurtosis	1.973885
Jarque-Bera	9.475894
Probability	0.008757

الملحق رقم (12): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز القروض بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.089330 (0.2966)	516.7351 (0.0000)	517.8244 (0.0000)
Honda	-1.043710 (0.8517)	22.73181 (0.0000)	15.33580 (0.0000)
King-Wu	-1.043710 (0.8517)	22.73181 (0.0000)	16.15822 (0.0000)
Standardized Honda	-0.312882 (0.6228)	25.79249 (0.0000)	15.14616 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.312882 (0.6228)	25.79249 (0.0000)	16.05312 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	516.7351 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

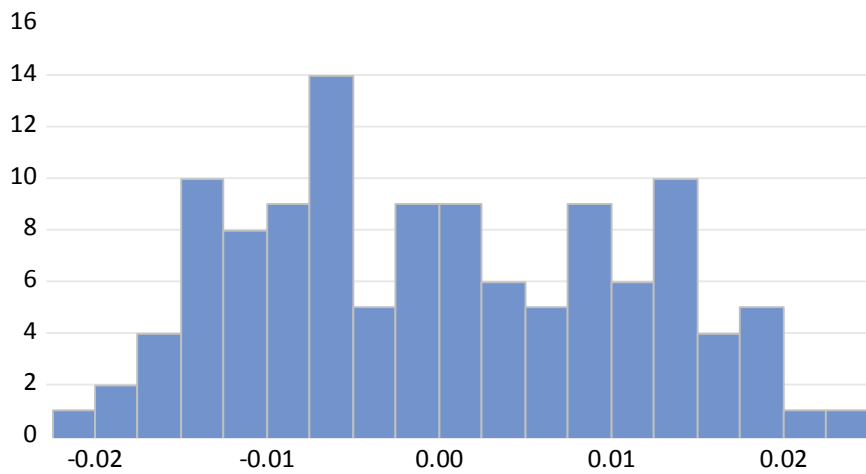
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	116.786006	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	310.107499	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1283.625947	6	0.0000



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	9.77e-18
Median	-0.001133
Maximum	0.023287
Minimum	-0.022098
Std. Dev.	0.010846
Skewness	0.169411
Kurtosis	1.969343
Jarque-Bera	5.787183
Probability	0.0553777

الملحق رقم (13): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز الودائع بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	4.615603 (0.0317)	584.1430 (0.0000)	588.7586 (0.0000)
Honda	-2.148395 (0.9842)	24.16905 (0.0000)	15.57095 (0.0000)
King-Wu	-2.148395 (0.9842)	24.16905 (0.0000)	16.48306 (0.0000)
Standardized Honda	-1.642303 (0.9497)	27.36234 (0.0000)	15.43003 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.642303 (0.9497)	27.36234 (0.0000)	16.44058 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	584.1430 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

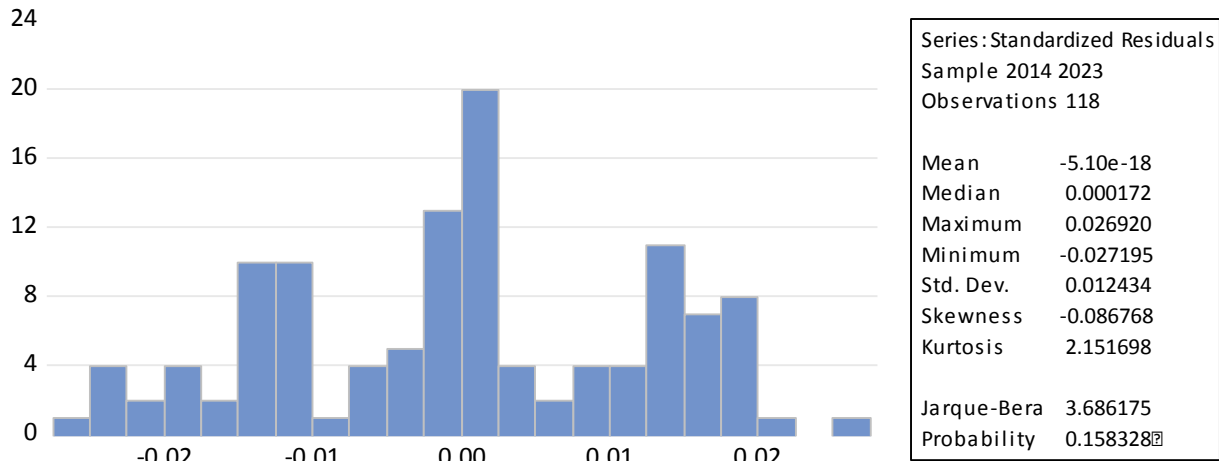
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.702032	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.451277	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	62.543968	6	0.0000



الملحق رقم (14): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز الودائع بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	4.251577 (0.0392)	585.7874 (0.0000)	590.0390 (0.0000)
Honda	-2.061935 (0.9804)	24.20305 (0.0000)	15.65613 (0.0000)
King-Wu	-2.061935 (0.9804)	24.20305 (0.0000)	16.56627 (0.0000)
Standardized Honda	-1.533349 (0.9374)	27.28927 (0.0000)	15.51871 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.533349 (0.9374)	27.28927 (0.0000)	16.52063 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	585.7874 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

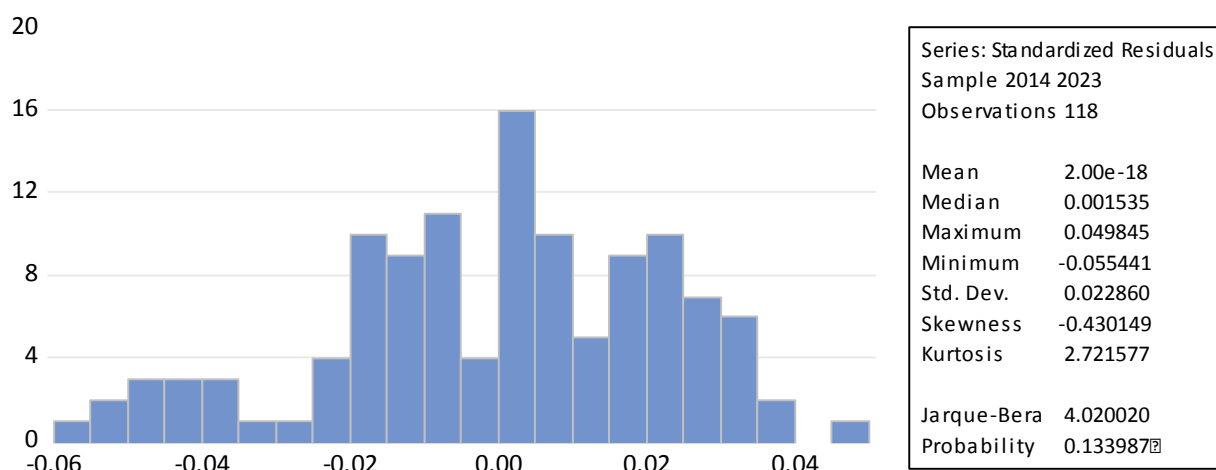
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.003454	(11,100)	0.0356
Cross-section Chi-square	23.501142	11	0.0150

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.926120	6	0.0012



الملحق رقم (15): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز الأصول بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.692865 (0.1932)	276.4702 (0.0000)	278.1631 (0.0000)
Honda	-1.301102 (0.9034)	16.62739 (0.0000)	10.83732 (0.0000)
King-Wu	-1.301102 (0.9034)	16.62739 (0.0000)	10.45961 (0.0000)
Standardized Honda	-0.641714 (0.7395)	18.36649 (0.0000)	10.08041 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.641714 (0.7395)	18.36649 (0.0000)	9.685097 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	276.4702 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

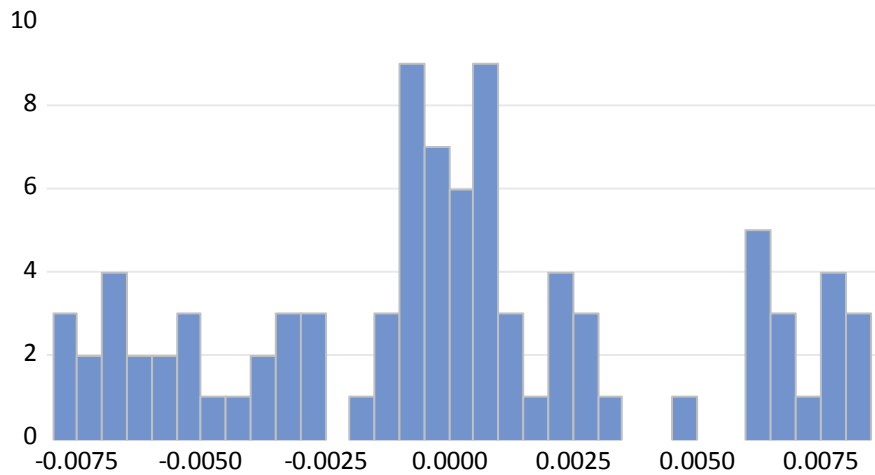
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.659179	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	58.879998	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	69.273429	6	0.0000



Series: Standardized Residuals
Sample 2014 2023
Observations 90

Mean 2.31e-19
Median -6.35e-05
Maximum 0.008245
Minimum -0.007922
Std. Dev. 0.004430
Skewness 0.134107
Kurtosis 2.334891

Jarque-Bera 1.928657
Probability 0.381239

الملحق رقم (16): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز الأصول بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.829341 (0.1762)	251.3458 (0.0000)	253.1752 (0.0000)
Honda	-1.352531 (0.9119)	15.85389 (0.0000)	10.25401 (0.0000)
King-Wu	-1.352531 (0.9119)	15.85389 (0.0000)	9.891568 (0.0000)
Standardized Honda	-0.707258 (0.7603)	17.64235 (0.0000)	9.416705 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.707258 (0.7603)	17.64235 (0.0000)	9.033633 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	251.3458 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

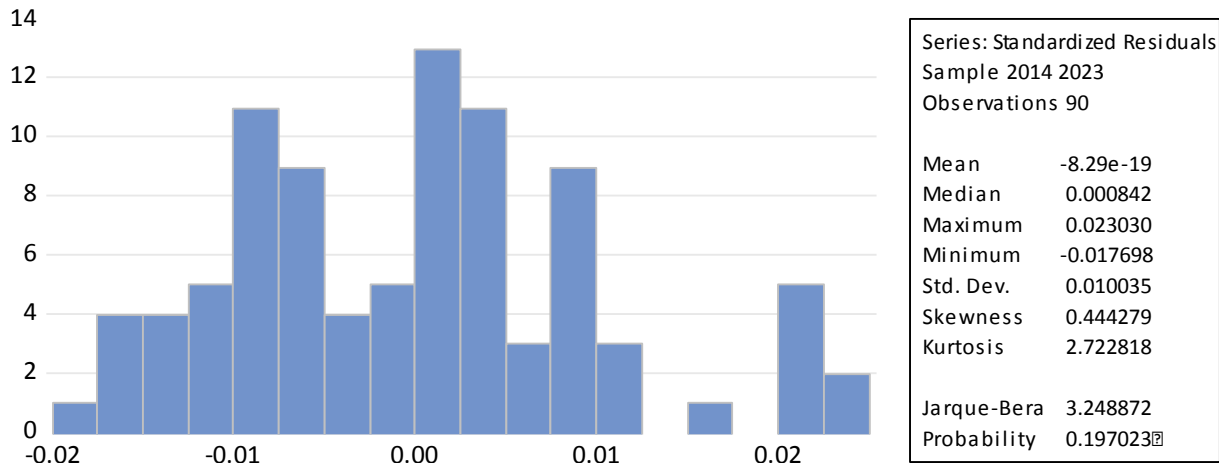
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.239297	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	66.439096	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (17): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز القروض بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.073478 (0.1499)	289.9651 (0.0000)	292.0386 (0.0000)
Honda	-1.439958 (0.9251)	17.02836 (0.0000)	11.02267 (0.0000)
King-Wu	-1.439958 (0.9251)	17.02836 (0.0000)	10.63364 (0.0000)
Standardized Honda	-0.812646 (0.7918)	18.75890 (0.0000)	10.29417 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.812646 (0.7918)	18.75890 (0.0000)	9.887381 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	289.9651 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

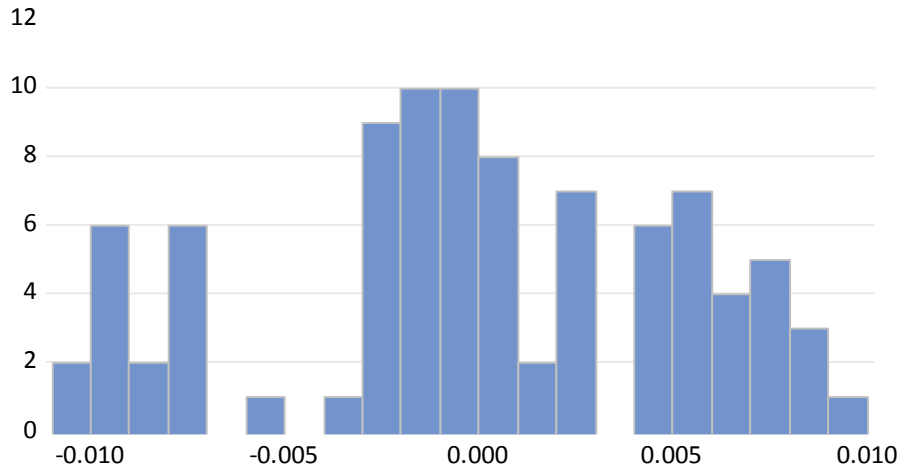
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.818390	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	43.453252	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (18): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز القروض بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.791466 (0.0948)	266.3979 (0.0000)	269.1893 (0.0000)
Honda	-1.670768 (0.9526)	16.32170 (0.0000)	10.35977 (0.0000)
King-Wu	-1.670768 (0.9526)	16.32170 (0.0000)	9.980931 (0.0000)
Standardized Honda	-1.102560 (0.8649)	18.14958 (0.0000)	9.543663 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.102560 (0.8649)	18.14958 (0.0000)	9.141359 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	266.3979 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

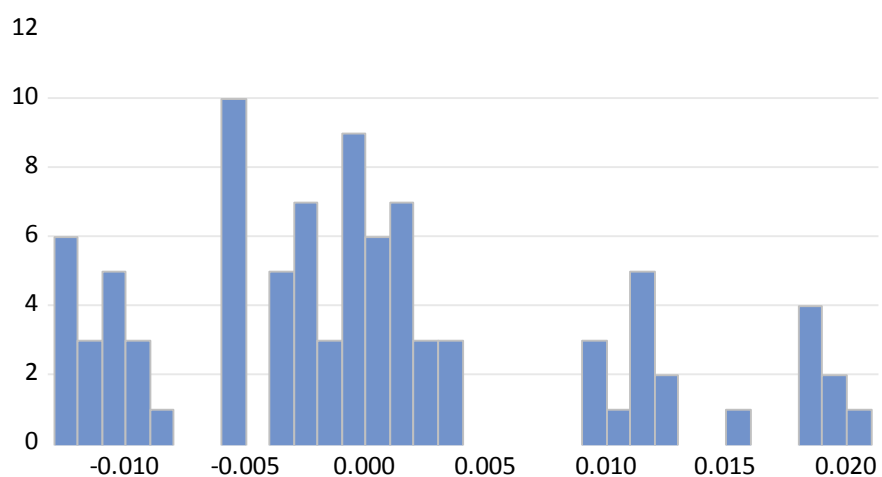
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.491732	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	41.497147	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (19): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز الودائع بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.630110 (0.1049)	300.1220 (0.0000)	302.7521 (0.0000)
Honda	-1.621762 (0.9476)	17.32403 (0.0000)	11.10318 (0.0000)
King-Wu	-1.621762 (0.9476)	17.32403 (0.0000)	10.70418 (0.0000)
Standardized Honda	-1.038705 (0.8505)	19.07715 (0.0000)	10.39051 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.038705 (0.8505)	19.07715 (0.0000)	9.972173 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	300.1220 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

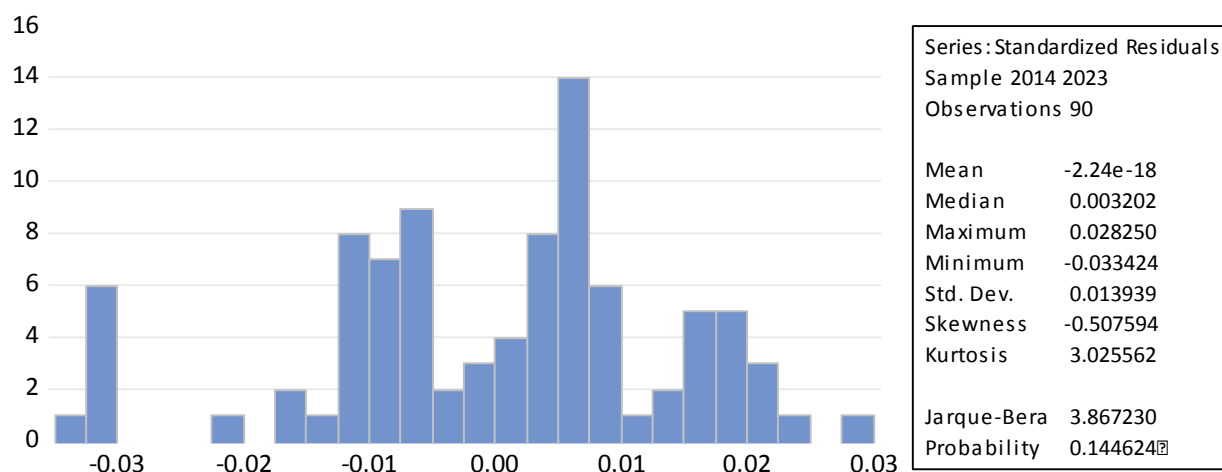
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.369614	(8,75)	0.0002
Cross-section Chi-square	34.434040	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (20): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز الودائع بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.244113 (0.0717)	302.4423 (0.0000)	305.6865 (0.0000)
Honda	-1.801142 (0.9642)	17.39087 (0.0000)	11.02360 (0.0000)
King-Wu	-1.801142 (0.9642)	17.39087 (0.0000)	10.61951 (0.0000)
Standardized Honda	-1.263129 (0.8967)	19.18979 (0.0000)	10.30342 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.263129 (0.8967)	19.18979 (0.0000)	9.877387 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	302.4423 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

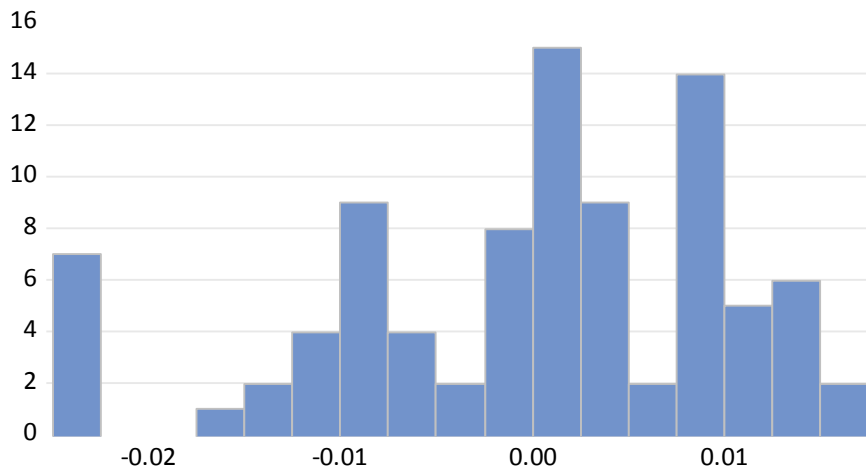
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.990651	(8,75)	0.0058
Cross-section Chi-square	24.918838	8	0.0016

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.925208	6	0.0005



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 90	
Mean	-1.21e-18
Median	0.001911
Maximum	0.017464
Minimum	-0.024472
Std. Dev.	0.010269
Skewness	-0.692774
Kurtosis	2.894166
Jarque-Bera	7.241042
Probability	0.026769